المرصد الأورومتوسطي
لحقـــوق الإنســـان

محو غزة:

عام من الإبادة الجماعية وانهيار النظام العالمي

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان
تشرين أول/أكتوبر 2024

فلسطيني يحمل جثمان طفله الذي قتل في غارة إسرائيلية على مخيم النصيرات وسط قطاع غزة وأودت بحياة 274 فلسطينيًا، المصدر: وكالة الأناضول - 8 يونيو 2024

المحتويات

مقدمة 3

أولا: سياق السابع من أكتوبر 2023 والإبادة الجماعية 6

ثانيا: الإطار القانوني لجريمة الإبادة الجماعية 17

ثالثا: جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة 20

رابعا: تداعيات جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة 75

خامسا: الاستجابة القضائية الدولية لما يحصل في قطاع غزة 80

سادسا: التواطؤ الواضح: الدور الدولي في استمرار الإبادة الجماعية 87

سابعا: استنتاجات 98

ثامنا: التوصيات للمجتمع الدولي ولكل دولة 100

صورة الغلاف: دمار كبير جدًا في مخيم المغازي بدير البلح وسط قطاع غز، بعد مجزرة إسرائيلية، تصوير: علي جاد الله، وكالة الأناضول

أعمدة الدخان تتصاعد بعد غارة إسرائيلية عنيفة على مدينة غزة في 9 أكتوبر 2023. تصوير: محمود الهمص - وكالة فرانس برس

مقدمة

منذ عام 1967، خضعت الأرض الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني، الذي سرعان ما تجاوز حدود فرض السيطرة الفعلية المؤقتة على الأرض، ليشمل الاستيلاء غير المحدود عليها وضمها بالقوة، ونهب مواردها، وإخضاع شعبها الفلسطيني وتهجيره منها، وإحلال مواطنيه الإسرائيليين محلهم، كاشفًا بذلك عن طابعه الاستعماري الاستيطاني الحقيقي

يعد قطاع غزة أحد الأماكن الأكثر تعرضًا للجرائم الإسرائيلية، حيث شهد على مدار عقود سياسات منهجية تدميرية تخالف قواعد القانون الدولي، وبخاصة منذ فرض الحصار الإسرائيلي غير القانوني في عام2007، الذي حول الحياة في القطاع إلى كابوس يومي يعاني فيه أكثر من مليوني فلسطيني من ظروف إنسانية واقتصادية كارثية خلال نحو 18 عامًا من حصار غزة، فرضت إسرائيل عقابًا جماعيًّا وحرمت سكانه الفلسطينيين من حقوقهم

الأساسية على نحو منهجي ومشدد. فعلى مدار ما يقرب من عقدين من الزمن، فرضت إسرائيل قيودًا صارمة على دخول المواد الأساسية إلى القطاع، بما في ذلك الغذاء والدواء والوقود، وأدت هذه السياسات إلى انهيار الخدمات الحيوية مثل الكهرباء والمياه، وتدهور النظام الصحي الذي أصبح عاجزًا عن التعامل مع الحالات الحرجة.

وبعد فرض الحصار في 2006 عقب فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية ثم تشديده عام 2007 [1]، عانى السكان من نقص حاد في المواد الغذائية، حيث طبقت إسرائيل نظام السعرات الحرارية الذي يحكم كميات الغذاء المسموح بدخولها بناءً على حسابات ضيقة تضمن فقط بقاء السكان على قيد الحياة دون الوقوع في المجاعة، ومنعت دخول المواد الأساسية

وتحت غطاء «الدفاع عن النفس»، شنت إسرائيل هجمات عسكرية متكررة على القطاع، استهدفت فيها المدنيين العُزل والبنى التحتية الأساسية، ودمرت آلاف المنازل، والمستشفيات، والمدارس. ولم تكن تلك الهجمات العسكرية عشوائية أو جانبًا من الأضرار الجانبية، بل جزءًا من سياسة واضحة تهدف إلى ايقاع أكبر قدر من الخسائر في أرواح الفلسطينيين وجعل قطاع غزة مكانًا غير صالح للعيش شيئا فشيئا.

مع دخول الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة عامه السابع عشر، نفذت فصائل فلسطينية مسلحة هجومًا مسلحًا في 7 أكتوبر/تشرين أول 2023 على التجمعات الإسرائيلية التي تحيط قطاع غزة، أو ما يعرف بـ»غلاف غزة» تحت اسم «عملية «طوفان الأقصى». وأسفر الهجوم عن مقتل أكثر من 1,200 إسرائيلي وأجنبي، من بينهم جنود ومدنيون، كما احتجزت الفصائل أكثر من 200 شخص ونقلتهم إلى قطاع غزة، منهم عشرات من الجنود الإسرائيليين الذين تم أسرهم، وآخرون من المدنيين الذين تم أخذهم كرهائن ونقلهم إلى قطاع غزة.

وفي أعقاب الهجوم، أعلنت إسرائيل أنها في حالة حرب. وبدأت بشن عملية عسكرية كانت الأهداف المعلنة من ورائها هي تفكيك حركة حماس، وتأمين الإفراج عن المحتجزين، واستعادة الأمن. لكن على الأرض، تجاوز ذلك الأهداف المعلنة إلى تنفيذ إبادة جماعية ضد كافة سكان قطاع غزة، وقتل ما يزيد على 41 ألفًا منهم، غالبيتهم من الأطفال والنساء، وإصابة حوالي 100 ألف فلسطيني، بالإضافة إلى تدمير نحو 80% من المباني والبنى التحتية والأراضي الزراعية في القطاع، وفرض ظروف معيشية يُراد بها إهلاك السكان، كالتجويع والتهجير القسري

1 حصار غزة: كيف بدأ وكيف يستمر (تسلسل زمني) https://euromedmonitor.org/ar/article/5703

الجماعي، وتدمير المستشفيات والمدارس والجامعات ومنع إدخال المواد الإغاثية والمساعدات

يصدر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان هذا التقرير بالتزامن مع مرور عام كاملٍ على بدء الهجوم العسكري الإسرائيلي في وضد قطاع غزة. حيث يقدم هذا التقرير تحليلاً شاملاً لأعمال إسرائيل في قطاع غزة منذ 7 أكتوبر 2023، مشددا على طبيعتها المدمرة وحجمها الهائل، وسياقها السابق واللاحق ليوم السابع من أكتوبر الماضي، إلى جانب الخطاب الرسمي الصادر عن السلطات الإسرائيلية، التي تشير مجتمعة إلى أن الحد الأدنى لاعتبار ما يحدث إبادة جماعية قد تم استيفاؤه بالفعل، وأن هنالك نية واضحة لدى إسرائيل لتدمير الشعب الفلسطيني في قطاع غزة كجماعة، بصفتهم هذه، والتي تُصنف كمجموعة محمية بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

يتجلى ذلك من خلال أسلوب تنفيذ الهجمات العسكرية الإسرائيلية والنمط الواضح لسلوك قوات الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الإسرائيليون بشأن العملية العسكرية في القطاع. حيث إن الاستنتاج الواضح والوحيد المعقول من أفعال جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، يدلل بلا جدال على وجود نية لتدمير الشعب الفلسطيني هناك بشكل كلي أو جزئي. تتضمن هذه الأفعال على وجه الخصوص جرائم القتل الجماعي، والعدد غير المسبوق من المدنيين الذين قُتلوا وأصيبوا، بمن فيهم الأطفال، فضلاً عن الخطط المنظمة الرامية إلى التجريد المنهجي من الحقوق. كما تشمل هذه الأفعال الحصار غير القانوني الشامل، وحجم النزوح القسري الجماعي، والتجويع، والحرمان المفرط والمتواصل من المواد والخدمات المنقذة للحياة، بالإضافة إلى مستويات هائلة من الوحشية والتدمير المادي الواسع النطاق لمنازل السكان، إلى جانب والدمار والخراب الذي لحق بكل قطاع غزة بكل معنى وعلى كل مستوى جرّاء العمليات العسكرية الإسرائيلية.

فلسطينيون يتظاهرون قرب السياج الحدودي مع إسرائيل رفضًا لاستمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، تصوير: محمد الزعنون - 30 مارس 2019

أولا: سياق السابع من أكتوبر 2023 والإبادة الجماعية

أ- خلفـية

تحتل إسرائيل الأرض الفلسطينية احتلالاً غير قانوني منذ عام 1967، وهذا ما أكدت عليه محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في 19 يوليو/تموز 2024 حول «التبعات القانونية الناجمة عن السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة»، والذي طالبت المحكمة بموجبه إسرائيل بإنهاء وجودها غير القانوني بشكلٍ كاملٍ في جميع هذه الأرض وبأسرع وقتٍ ممكن، كاشفةً بالوقت ذاته عن المسؤوليات الدولية المترتبة على عاتق كل من إسرائيل، والدول، ومنظومة الأمم المتحدة إزاء استمرار هذا الوضع غير القانوني، وإلزامية مباشرة العمل على إنهائه.[2]

وبحسب المحكمة، تنبع عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية من انتهاكه المنهجي لقواعد آمرة من قواعد القانون الدولي، أبرزها: حظر الاستيلاء على الأرض بالقوة، وحظر فرض نظم الهيمنة والتمييز العنصري

2 https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/186/186-20240719-adv-01-00-en.pdf

والعزل العنصري والفصل العنصري «الأبارتهايد»، وحظر انتهاك حق الشعوب في تقرير المصير

ومنذ عام 1967، رسخت إسرائيل وجودها على الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال تعزيز حكمها العسكري عليها بشكلٍ كاملٍ، بغرض الاستيلاء على هذه الأراضي، مع إخضاع وتهجير شعبها الأصلي الفلسطيني، وإحلال مواطنيها الذين جلبت غالبيتهم العظمى من الخارج محلَّه. ولتحقيق تلك الغاية، انتهكت إسرائيل سائر قواعد القانون الدولي، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتزاماتها كسلطة قائمة بالاحتلال، ضد الأرض المُحتلة والشعب المُحتل، من خلال التغيير المنهجي والقسري للوضع القانوني للأرض الفلسطينية وطابعها وتكوينها الديموغرافي

وعمدت إسرائيل بشكلٍ منهجي وواسع النطاق إلى الترحيل القسري للفلسطينيين الأصليين بشتى الطرق؛ سواء من خلال استعمال القوة المادية المباشرة وخلق بيئة قسرية طاردة، ومن ثم نقل مواطنيها إلى الأراضي المحتلة، في انتهاك خطير لقواعد القانون الدولي. كما صادرت إسرائيل وما تزال الأراضي الفلسطينية على نحوٍ غير محدودٍ بهدف ضمها للأبد، وتفتيت الأرض الفلسطينية، وإقامة المستوطنات الإسرائيلية عليها وتوسيعها، وبناء جدار الضم والفصل العنصري، والاستيلاء على مواردها الطبيعية

ولجأت لتحقيق ذلك إلى تبني تدابير تشريعية وإدارية وعملية تهدف إلى نزع ملكية الأراضي والممتلكات الفلسطينية، وتطبيق تدابير تمييزية تصل إلى حد العزل والفصل العنصري بين الفلسطينيين والمستعمرين الإسرائيليين من جهة، وبين الفلسطينيين أنفسهم من جهة أخرى، حيث عزلت إسرائيل الفلسطينيين في جيوب مفصولة، وطبقت عليهم أنظمة عسكرية ومدنية مختلفة في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، كما طبقت سياسات تمييزية في البناء وهدم المنازل، وفرضت قيود تعسفية تمييزية على حركة الفلسطينيين وتنقلهم داخل أراضيهم وخارجها، من خلال إقامة وغرز الحواجز ونقاط التفتيش العسكرية والجدار والمناطق المغلقة والطرق الالتفافية على أراضيهم، ونظام التصاريح التعسفية.

كما خنقت إسرائيل المجال الخاص والعام للفلسطينيين وقدرتهم على تشكيل فكرٍ وطني وقياداتٍ سياسية فلسطينية يتم اختيارها بشكلٍ مستقل، وذلك من خلال انتهاك حقوقهم وحرياتهم الأساسية، وخصوصًا السياسية والمدنية، وارتكاب جرائم القتل غير القانونية، والاغتيالات، والترحيل القسري، وممارسة الاعتقالات التعسفية واسعة النطاق، والاستمرار في محاولات محو الهوية الفلسطينية الأصلية والتاريخ الفلسطيني للأرض، وخصوصا من خلال انتحال تراث الفلسطينيين الثقافي، وانتهاك مقدساتهم الدينية، وتغيير أسماء القرى والمدن

والطرقات، وحظر رفع الرموز الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك العلم الفلسطيني، وتقويض الكيانات الثقافية والدينية والاجتماعية والسياسية، بل وتجريمها

ويعتبر قطاع غزة أحد الإقليمين اللذين يشكلان الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، إلى جانب الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. وحتى عام 2005، كانت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي تسيطر على قطاع غزة داخليًّا وخارجيًّا، حيث كانت تنشر قواتها العسكرية خارج وداخل القطاع، بالإضافة إلى وجود مستوطنات يسكنها مستوطنون إسرائيليون على أراضيه، وهو الحال ذاته في الضفة الغربية اليوم.

وفي عام 2005، أعلنت إسرائيل عن قرار «فك الارتباط» الأحادي الجانب، والذي شمل سحب قواتها العسكرية وإخلاء المستوطنين الإسرائيليين من مستوطنات قطاع غزة، إلا أنه ورغم هذا الإعلان، فإن إسرائيل بقيت تُعتبر قوةً محتلةً للقطاع من حيث السيطرة الفعلية التي ما تزال تمارسها عليه. وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الأخير، وهو الرأي الذي سبقه شبه إجماع دولي. فعلى الرغم من انسحابها العسكري، تواصل إسرائيل السيطرة على معظم العناصر الرئيسة للسلطة في القطاع، بما يشمل السيطرة على الحدود البرية والبحرية والجوية، والسجل السكاني، وفرض القيود على حركة الأشخاص والبضائع، وجمع الضرائب على الواردات والصادرات، والسيطرة على المنطقة العازلة

ب- حصار غـــزة

يشكل حصار قطاع غزة وفصله عن باقي الأرض الفلسطينية وعن العالم نموذجًا بارزًا لسياسة إسرائيل في تفتيت الأرض الفلسطينية وتجزئة وحدتها الإقليمية الواحدة، باعتبارها من أهم الأدوات التي استخدمتها إسرائيل لفصل الشعب الفلسطيني وعزله عن بعضه البعض في مناطق منفصلة، وذلك لإخضاعه وتسهيل السيطرة عليه وعلى هذه المناطق. فمنذ أوائل التسعينيات، تم تقييد حركة الفلسطينيين وتنقلهم من وإلى قطاع غزة بشكلٍ تدريجي، حيث تم حظر الدخول والخروج برًّا وبحرًا، كما تم تقييد حركة الأفراد والبضائع عبر الحدود البرية من خلال حاجزين فقط تحت سيطرة جيش الاحتلال الإسرائيلي. وفي أعقاب فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006، فرضت إسرائيل حصارًا شاملاً وتعسفيًّا على القطاع برًّا وبحرًا وجوًّا [3]، مما أدى إلى تحويله إلى ما يُعرف بأكبر سجن مفتوح في العالم، يُضطهد فيه أكثر من مليوني فلسطيني، بمن فيهم نحو مليون طفل، ويُخضعون للعقاب الجماعي المحظور بموجب القانون الدولي منذ حوالي عقدين من الزمن.

3 https://www.ohchr.org/en/press-releases/2013/06/collective-punishment-gaza-must-end-israels-blockade-enters-its-7th-year-un

أدى هذا الحصار غير القانوني، الذي يبلغ ما يقارب 18 عامًا من الانتهاك المطلق للحقوق، إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والسياسية والاقتصادية بشكلٍ خطيرٍ في القطاع. فحتى قبل السابع من تشرين أكتوبر/تشرين أول 2023، كانت أبسط حقوق الإنسان لسكان قطاع غزة قد انتهكت فعليًّا. حيث فرضت قيود صارمة على حركة الأفراد، بحيث أصبح السفر باتجاه الضفة الغربية أو إسرائيل مقتصرًا على من يستطيع الحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية، والتي في معظم الأحوال يكون الحصول عليها أمرًا صعبًا للغاية، في حين كان يجري سفر أعداد محدودة عبر معبر رفح البري مع مصر

وتحت وطأة هذا الحصار غير القانوني، فقد قطاع غزة تواصله الطبيعي مع باقي الأرض الفلسطينية، وعُزل عن العالم، وتفرق بذلك شمل المئات من العائلات الفلسطينية، وحُرم آلاف المرضى من السفر إلى الخارج للحصول على العلاج غير المتوفر في القطاع، ما أدى إلى وفاة المئات منهم [4]. بالإضافة إلى ذلك، فقد الآلاف من الطلاب فرصَ الدراسة في الخارج، وحُرم السكان من فرص العمل خارج القطاع، وكذلك من تصدير بضائعهم ومنتجاتهم دون قيودٍ تعسفية، مما خنق الاقتصاد المحلي. وعانى القطاع الصحي وما يزال من أزمةٍ خانقة بسبب النقص الحاد في الكوادر الصحية والمعدات العلاجية والإمدادات الدوائية التي يُمنع أو يصعب إدخالها، بالإضافة إلى استمرار انقطاع الكهرباء.

وللسياسات الإسرائيلية في التجويع والحرمان من المواد الأساسية في قطاع غزة تاريخًا طويلاً، يسبق السابع من أكتوبر/تشرين أول بعشرات السنين، فقد فرضت إسرائيل ومنذ بداية حصارها ولسنوات بعدها نظامًا يحدد واردات الغذاء إلى قطاع غزة بناءً على السعرات الحرارية التي يستهلكها كل فرد، مما أدى إلى تقييد تدفق الغذاء إلى «الحد الأدنى الإنساني» اللازم فقط لتجنب المجاعة أو سوء التغذية. [5]

بالإضافة إلى ذلك، طبقت إسرائيل سياسة «الاستخدام المزدوج» على البضائع الداخلة إلى القطاع، مما أدى إلى فرض قيود كبيرة على دخول السلع التي تعتبر ذات استخدام مدني وعسكري في آن واحد، بما في ذلك المواد الأساسية للبناء مثل الحصى، والحديد، والإسمنت، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من قطع الغيار، ومعدات أجهزة الحاسوب، والمركبات، التي تعتبرها إسرائيل مواد ذات استخدام مزدوج، مما يقيّد استيرادها ودخولها إلى القطاع[6].

4 https://unispal.un.org/pdfs/OCHA_BLOCKADE.pdf
5 https://gisha.org/en/red-lines-presentation-released-after-3-5-year-legal-battle-israel-calculated-the-number-of-calories-it-would-allow-gaza-/residents-to-consume
6 https://news.un.org/ar/story/2024/09/1134396

وأدت هذه القيود الشديدة التي فرضتها إسرائيل منذ 2007 والمتعلقة بإدخال المواد الأساسية للبناء إلى تأخير أو منع عمليات بناء وإصلاح وتحديث المنازل والبنية التحتية الحيوية في غزة بشكلٍ مستمر. وحال ذلك دون تلبية احتياجات النمو السكاني السريع، ومنع التعافي من الدمار الواسع الناتج عن الحروب الإسرائيلية المتكررة. كما أدى ذلك إلى تدهور الخدمات الأساسية وجودتها، خصوصًا الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي، مما فاقم الأزمة الإنسانية لسكان قطاع غزة

فضلاً عن ذلك، أسفر السياج الإسرائيلي المدجج بالسلاح وأنظمة المراقبة المحيطة بقطاع غزة والمنطقة العسكرية الإسرائيلية العازلة عن تقليص إجمالي مساحة القطاع بنسبة 17%، والمساحة الزراعية بنسبة 35%، وهو ما يعني أن الوصول إلى هذه المناطق أصبح محفوفًا بالمخاطر أو محظورًا، مما عرقل بشدة الأنشطة الزراعية.

بالإضافة إلى ذلك، تم تخفيض منطقة الصيد والوصول إلى المياه البحرية بنسبة 85% بفعل الحصار الإسرائيلي البحري المشدد

كما قضى الحصار الإسرائيلي على أي فرصة للنمو والازدهار. بل على العكس، تحول القطاع بموجبه إلى منطقة معزولة فقيرة تعاني من اقتصاد مدمر، حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الصفر تقريبًا في عام 2019، وتجاوزت معدلات الفقر 53٪ في أواخر العام ذاته، في حين تجاوز معدل البطالة 50٪ في عام 2021، بالإضافة إلى أن 80٪ من السكان في ذلك العام كانوا يعتمدون على شكل من أشكال المساعدات الدولية

ويزداد الوضع تعقيدًا مع أزمة الكهرباء في قطاع غزة الذي يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على مصادر خارجية، تحديدًا إسرائيل ومصر، لتوفير الكهرباء. ويعيش الفلسطينيون في ظل انقطاع متكرر للكهرباء يتراوح بين 12 و20 ساعة يوميًا، مما يعوق بشدة الحياة اليومية والاقتصاد. وكانت مؤسسة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حذرت في عام 2015 من أن الإجراءات التقييدية التي فرضتها إسرائيل قد تجعل غزة غير صالحة للسكن بحلول عام 2020.
وما بين 29 سبتمبر/أيلول 2000 و7 أكتوبر/تشرين أول 2023، قتلت إسرائيل حوالي 7,569 فلسطينيًا في قطاع غزة، بما في ذلك 1,699 طفلاً، وذلك في إطار هجماتها العسكرية على القطاع، بما في ذلك أربع حروب غير متكافئة، وجولات أخرى من التصعيد، آخرها كان في شهر مايو/أيار 2023، مع إصابة عشرات الآلاف من الآخرين،

حصار غزة:

كيف بدأ وكيف يستمر

12 مارس 2006

إسرائيل تغلق المعبر الوحيد للمسافرين على الحدود بين غزة وإسرائيل ولا تسمح سوى لحاملي التصاريح الخاصة بالعبور.

25 يناير 2006

حركة حماس تفوز بمعظم المقاعد في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني.

فبراير 2006

إسرائيل تقرر منع ملايين الدولارات من عائدات الضرائب الشهرية المستحقة للسلطة الفلسطينية.

مارس 2006

الولايات المتحدة تعلّق دعم السلطة الفلسطينية وتحظر التعاملات غير المرخصة والاتصالات معها.

25 يونيو 2006

مسلّحون فلسطينيون يحتجزون الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط" خلال مداهمة عبر الحدود.

28 يونيو 2006

إسرائيل تقصف محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة وتبدأ عملية "أمطار الصيف" التي استمرت حتى نوفمبر، وأودت بحياة أكثر من 457 شخصًا – ربعهم من الأطفال – وإصابة أكثر من 1000 شخص.

12 يونيو 2007

إسرائيل تغلق معبر كارني الذي يستخدم لإدخال كميات كبيرة من البضائع التجارية إلى غزة.

15 يوليو 2007

حركة حماس تسيطر عسكريًّا على قطاع غزة

2 ديسمبر 2007

المحكمة العليا في إسرائيل تحكم بأن تقييد إمدادات الوقود والكهرباء إلى غزة يتوافق مع القانون الإسرائيلي.

سبتمبر 2007

إسرائيل تعلن غزة كيانًا معاديًا وتفرض قيودًا مشددة على المعابر وإمدادات الغاز والكهرباء

9 يونيو 2007

مصر تغلق معبر رفح البري على الحدود مع غزة. حتى تاريخ 1 يونيو 2010، كان المعبر يعمل فقط بشكل متقطع لمرور الحالات الخاصة مثل المرضى والطلاب وحاملي التأشيرات الأجنبية.

فبراير 2008

إسرائيل تشن هجوم جويًا وبريًا لمدة خمسة أيام على قطاع غزة ضمن عملية "الشتاء الحار"، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 110 فلسطينيًا بينهم 26 طفلاً.

إنفوجراف: تسلسل زمني لبدء حصار غزة والهجمات العسكرية الإسرائيلية قبل السابع من أكتوبر 2023

المرصد الأورومتوسطي
لحقـــوق الإنســـان

فـبراير 2008

إسرائيل تغلق جميع المعابر الحدودية وتمنع جميع المساعدات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني من دخول غزة.

27 ديسمبر 2008

إسرائيل تشن هجومًا عسكريًا على غزة لمدة 23 يومًا (حتى 18 يناير 2009) بما يسمى عملية "الرصاص المصبوب"، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 1,383 فلسطينيًا، بينهم 333 طفلاً و114 امرأة، وإصابة أكثر من 5,300 شخص.

أكتوبر 2012

إسرائيل تكشف عن ملف من عام 2008 حول قيود فرضتها على دخول المواد الغذائية بين عامي 2007 و2010. يحتوي الملف على حسابات الحد الأدنى لعدد السعرات الحرارية التي يحتاجها سكان قطاع غزة والتي وظفتها إسرائيل حينها لتحديد كمية الغذاء المسموح بدخوله إلى القطاع.

14 نوفمبر 2012

إسرائيل تشن هجومًا لمدة ثمانية أيام على قطاع غزة بما يسمى عملية "عامود السحاب"، مما أسفر عن مقتل 162 فلسطينيًا وإصابة 1,300 آخرين وتدمير 200 منزل.

8 يوليو 2014

إسرائيل تشن هجومًا مدمرًا على غزة لمدة 51 يومًا بما يسمى عملية "الجرف الصامد"، مما أسفر عن مقتل 2,147 فلسطينيًا وإصابة 10,870 آخرين. تعرض للقصف 17,123 منزلاً، 2,465 منها تدمرت بالكامل.

1 سبتمبر 2015

الأمم المتحدة تحذّر من احتمالية أن تصبح غزة "غير صالحة للسكن" بحلول عام 2020 بسبب "تراجع التنمية" المستمر في القطاع.

10 مايو 2021

إسرائيل تشن هجومًا على غزة لمدة 11 يومًا، مما أسفر عن مقتل 254 فلسطينيًا، بينهم 66 طفلاً، وإصابة 1,948 آخرين.

9 مايو 2023

إسرائيل تشن حملة عسكرية على غزة تتسبب

بمقتل 33 شخصًا

بينهم 6 أطفال و3 نساء.

عدا عن التدمير الهائل للممتلكات. كما قتلت إسرائيل 214 فلسطينيًا، بمن في ذلك 46 طفلاً، خلال «مسيرات العودة الكبرى»، وهي احتجاجات شعبية أقامها الفلسطينيون على طول السياج الفاصل بين القطاع وإسرائيل، وشارك فيها الآلاف منهم على مدار 18 شهرًا في عامي 2018–2019، مطالبين برفع الحصار غير القانوني المفروض على القطاع، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وقراهم التي هُجروا منها، علمًا أن اللاجئين الفلسطينيين يشكلون ما نسبته 80% من إجمالي سكان قطاع غزة

ج- هجوم السابع من أكتوبر والإبادة الجماعية

مع دخول الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة عامه السابع عشر، دون أن تلوح في الأفق أي نهاية له، وقع هجوم السابع من أكتوبر 2023 على التجمعات الإسرائيلية التي تحيط قطاع غزة، أو ما يعرف بـ«غلاف غزة». وقد شن هذا الهجوم الجناح العسكري لحركة حماس (كتائب عز الدين القسام) والجناح العسكري للجهاد الإسلامي الفلسطيني (سرايا القدس)، تحت اسم «عملية طوفان الأقصى». وأسفر الهجوم عن مقتل أكثر من 1,200 إسرائيلي وأجنبي، من بينهم جنود ومدنيون، وفقًا للأرقام التي قدمتها السلطات الإسرائيلية، كما تم احتجاز أكثر من 200 شخص ونقلهم إلى قطاع غزة، منهم عشرات من الجنود الإسرائيليين الذين تم أسرهم، وآخرون من المدنيين الذين تم أخذهم كرهائن ونقلهم إلى قطاع غزة. وخلال الهدنة الوحيدة التي حصلت خلال هذا العام، أفرجت الفصائل الفلسطينية عن 110 منهم مقابل 240 فلسطينيًا كانوا معتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي

فلسطينيون على ظهر دبابة إسرائيلية محترقة صباح السابع من أكتوبر 2023 - وكالة رويترز

وينظر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في الجرائم المُدَّعى بوقوعها في ذلك اليوم، أبرزها القتل وأخذ الرهائن والتعذيب والاغتصاب. وفي 20 مارس/آذار 2024، وبالتوازي مع طلبه إصدار أوامر قبض على رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الدفاع الإسرائيلي، قدم المدعي العام طلبات إلى الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة لإصدار أوامر قبض على ثلاثة من قادة حركة حماس: «يحيى السنوار» (رئيس

حركة حماس في قطاع غزة)،» محمد دياب إبراهيم المصري»، المعروف بـ «الضيف» (القائد الأعلى لجناح حماس العسكري، كتائب القسام)، و»إسماعيل هنية» (رئيس المكتب السياسي لحماس)، للاشتباه بتحملهم المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية المُبلّغ عن وقوعها في هجوم السابع من أكتوبر. علمًا أن المحكمة كانت أنهت إجراءاتها ضد «إسماعيل هنية» بعد اغتياله في يوليو/تموز 2024، فيما ما تزال المحكمة تحقق في تقارير مقتل «محمد الضيف» على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي، وستقوم بوقف الإجراءات المتخذة ضده إذا تم تأكيد وفاته

في هذا السياق، دعا المرصد الأورومتوسطي في مطلع سبتمبر/أيلول 2024 إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في أحداث السابع من أكتوبر، بهدف الكشف عن الحقيقة كاملة، وضمان مساءلة جميع الأطراف المسؤولة، وتقديم التعويضات للضحايا. جاءت هذه الدعوة بالتزامن مع تزايد التقارير الإعلامية الإسرائيلية والدولية حول قيام جيش الاحتلال الإسرائيلي بتطبيق بروتوكول «هانيبال» خلال هجوم السابع من أكتوبر؛ وهو الإجراء المثير للجدل من الناحية القانونية الذي يهدف إلى منع أسر العسكريين الإسرائيليين بأي وسيلة ضرورية، مما قد يتضمن اتخاذ إجراءات تعرض العسكريين والمدنيين للخطر. تبرز التعقيدات المحيطة بتطبيق هذا البروتوكول الحاجة إلى إجراء تقييم شامل للظروف والقرارات التي اتخذت من قبل جميع الأطراف خلال هذا الحدث الحاسم، للوصول إلى فهم عادل وشامل للوضع ككل، ولضمان الحق في معرفة الحقيقة

وفي أعقاب هجوم 7 أكتوبر/تشرين أول 2023، أعلنت إسرائيل، تحت قيادة رئيس الدولة ورئيس الوزراء وبقية القيادة السياسية والعسكرية، أنها في حالة حرب. وبدأت إسرائيل بشن عملية عسكرية كانت الأهداف المعلنة من ورائها هي تفكيك حركة حماس، وتأمين الإفراج عن المحتجزين، واستعادة الأمن. وأُطلق على هذه العملية اسم «عملية السيوف الحديدة». في 9 أكتوبر/تشرين أول 2023، أعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أن إسرائيل في حالة حرب، مستندًا إلى حق الدفاع عن النفس كتبرير للأنشطة العسكرية التي ما تزال مستمرة في قطاع غزة حتى اليوم. وسارعت العديد من الدول، وخصوصًا الغربية منها، في تأييد حق إسرائيل في الدفاع عن النفس ودعمها في ممارسة هذا الحق في حربها التي أعلنتها للتو، مبديةً استعدادها الكامل لتقديم كافة الإمكانات العسكرية والسياسية اللازمة

ولكن سبق وأن كان لمحكمة العدل الدولية، وهي أعلى محكمة في العالم، رأي مغاير بشأن حق إسرائيل في الدفاع عن النفس كسلطة قائمة بالاحتلال للأرض الفلسطينية [7]. فبالعودة إلى رأيها الاستشاري الصادر في عام

7 https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/131/131-20040709-ADV-01-00-EN.pdf

2004 حول التبعات القانونية لبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بيّنت المحكمة أن إسرائيل لا يمكنها الاستناد إلى حق الدفاع عن النفس عندما يتعلق الأمر بمواجهة التهديدات الأمنية التي تعتبرها مبررًا لبناء الجدار، طالما أن هذه التهديدات تنشأ من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تمارس إسرائيل سيطرتها عليها، وليس من خارجها. كما أشارت المحكمة إلى أن المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تعترف بالحق الفطري للدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس في رد فعل على هجوم مسلح، تنطبق بشكل أساسي في الحالات التي يتم فيها وقوع اعتداء مسلح من دولة ضد دولة أخرى. وبما أن إسرائيل لا تدعي أن الهجمات ضدها تنسب إلى دولة أخرى، فقد خلصت المحكمة إلى أن المادة 51 غير ذات صلة في هذه الحالة.

وبالتالي، تكون المحكمة قد أقرت بأن لإسرائيل حقًا في الدفاع عن النفس عندما يتعلق الأمر بالرد على الهجمات التي تشنها ضدها دول أو دولة أخرى، وأن هذه الهجمات تأتي من خارج أراضي إسرائيل أو من مناطق لا تخضع لسيطرتها الفعلية.

وبينما تناول هذا الرأي الاستشاري مسألة بناء الجدار بشكل محدد، فإن المبادئ القانونية التي وضعتها المحكمة تمتد لتشمل الحالات التي تنطوي على ذات العوامل والأسباب. وقد اعتمد العديد من خبراء القانون الدولي [8] على نفس الإطار القانوني الذي وضعته المحكمة للدفع بأن إسرائيل لا يمكنها الادعاء بحق الدفاع عن النفس في حربها الحالية على غزة، لأنها لا تواجه تهديدًا من دولة أخرى، بل من جماعة مسلحة (حركة حماس) تعمل من إقليم تحتله إسرائيل احتلالاً عدائيًّا مستمرًّا (قطاع غزة)

مع ذلك، وبغض النظر عن صحة ادعاء إسرائيل بحقها في الدفاع عن النفس، فإن ممارسة هذا الحق، أو أي حق آخر، لا تعفي إسرائيل أو أي دولة أخرى من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيثما ينطبق ذلك، في إدارة عملياتها العسكرية وتعاملها مع الأشخاص الخاضعين لسيطرتها. يتوجب على جميع الدول، دون استثناء، بما في ذلك إسرائيل، اتخاذ كافة التدابير اللازمة خلال العمليات العسكرية لحماية المدنيين والامتثال للمعايير القانونية التي تنظم استخدام القوة العسكرية وفقًا لمبادئ التمييز والتناسب والضرورة العسكرية. كما ينبغي اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة، في جميع الأحوال، لحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية

8 Does Israel have a right to self-defense in Gaza? Legal experts say no: https://www.analystnews.org/posts/does-israel-have-a-right-to-self-defense-in-gaza-legal-experts-say-no; Self-defence in Israel and Palestine: Unsuspending Disbelief: https://rsilpak.org/2023/self-defence-in-israel-and-palestine-unsuspending-disbelief/; Israel's Right to Self-Defense Under International Law: https://www.jurist.org/commentary/2023/12/7-10-the-question-of-israels-right-to-self-defense-under-international-law/; Israel's War in Gaza is Not a Valid Act of Self-defence in International Law: https://opiniojuris.org/2023/11/09/israels-war-in-gaza-is-not-a-valid-act-of-self-defence-in-international-law/

ضد آثار الهجمات، وعدم توجيه الهجمات المباشرة، أو العشوائية، أو المفرطة ضد المدنيين أو الأهداف المدنية

والأهم من ذلك، أن الإبادة الجماعية لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف وفقًا للقانون الدولي، سواء كان ذلك في سياقات الدفاع عن النفس أو الهجمات الاستباقية أو الحروب الردعية. إن الوقائع والأدلة المتعلقة بأفعال إسرائيل في قطاع غزة على مدار العام الماضي، وبخاصة من حيث طبيعتها ونطاقها وسياقها، تشير إلى وجود نية واضحة لتدمير الشعب الفلسطيني في غزة كليًا أو جزئيًا، مما يستوفي التعريف القانوني لجريمة الإبادة الجماعية

ثانيا: الإطار القانوني لجريمة الإبادة الجماعية

سيدة تحتضن طفلتها بين ذراعيها بعد خروجها من تحت الأنقاض إثر قصف إسرائيلي على حي الشيخ الرضوان بمدينة غزة، تصوير: علي جاد الله - وكالة الأناضول

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في 9 ديسمبر/كانون أول 1948، وكانت هذه أول معاهدة دولية تعرّف الإبادة الجماعية قانونيًّا وتعتبرها جريمة بموجب القانون الدولي، وتلزم الدول الأطراف بمنعها والمعاقبة عليها أمام المحاكم الوطنية والدولية

ووفقًا للتعريف الوارد في المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، تتكون جريمة الإبادة الجماعية من ركنين مترابطين: الركن المادي (الأفعال) والركن المعنوي (القصد العام والقصد الخاص). ويشترط أن يتوافر كلا الركنين معًا حتى تُصنَّف الأفعال كإبادة جماعية.

فيما يتعلق بالركن المادي، يتحقق من خلال ارتكاب أي فعل من الأفعال المحددة بموجب الاتفاقية بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه. وهذه الأفعال هي

1. قتل أعضاء من الجماعة.
2. إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.
3. إخضاع الجماعة، عمدًا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا.
4. فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.
5. نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.

أما الركن المعنوي الخاص بجريمة الإبادة الجماعية، فيتكون من كل من القصد العام والقصد الخاص. يشير القصد العام إلى توافر النية العامة لارتكاب الأفعال المحظورة، بينما يعتبر القصد الخاص عنصرًا حاسمًا في تعريف الإبادة الجماعية، حيث يتطلب توافر نية محددة عند ارتكاب أي فعل من الأفعال المحددة، وهو قصد الإهلاك الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بسبب انتمائهم إلى هذه الجماعة. كما يجب أن يكون الهدف من التدمير هو تدمير الجماعة ككل، أو تدمير جزء منها، بشرط أن يكون هذا الجزء يشكل جزءًا كبيرًا من حجم الجماعة، بما يكفي للتأثير عليها ككل.

تُميّز النية الخاصة جريمة الإبادة الجماعية عن معظم الجرائم الدولية الأخرى؛ إذ يتعين إثبات أن الجاني (سواء الدولة أو الفرد) تصرف بنية متعمدة لتدمير الجماعة المستهدفة بصفتها تلك. علاوة على ذلك، يجب أن يكون وجود نية الإبادة الجماعية هو الاستنتاج الوحيد الذي يمكن استخلاصه بشكل منطقي من الأفعال المعنية، بحيث لا يمكن استخلاص أي استنتاج آخر بشكل معقول. لذلك، تُعتبر واحدة من التحديات الأساسية في محاكمة جريمة الإبادة الجماعية هي إثبات هذه النية الخاصة، مما يتطلب أدلة قوية تثبت دوافع وأهداف الجاني. ويمكن أن تُستمد هذه النية من أدلة مباشرة، مثل سياسات الدولة أو التصريحات التي يدلي بها المسؤولون الحكوميون،

و/أو من خلال أدلة غير مباشرة، أي تلك التي يتم استنتاجها أو استنباطها من أنواع معينة من السلوك، بما في ذلك طبيعة الجرائم وحجمها وسياقها ومدتها

ويُعتبر حظر الإبادة الجماعية التزامًا قانونيًا دوليًا ذو طابع عرفي يفرض على الدول، ليس فقط بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، بل أيضًا بموجب القانون الدولي العرفي. وبالتالي، فإن هذا الالتزام يقع على عاتق كافة الدول دون استثناء، بغض النظر عما إذا كانت طرفًا في هذه الاتفاقية أم لا.

كما أن حظر الإبادة الجماعية يعد التزامًا ذو حجية مطلقة تجاه الكافة، أو ما يُعرف بالتزامات الـ«erga omnes»، مما يعني أن واجب منع هذه الجريمة ومعاقبة مرتكبيها يقع على عاتق جميع الدول، وليس فقط تلك المتأثرة مباشرة بالجريمة، نظرًا لتأثيرها الخطير على الإنسانية جمعاء. وبحسب المادة الثالثة من اتفاقية منع الإبادة الجماعية، فإن أفعال الإبادة الجماعية المحظورة لا تشمل فقط الارتكاب المباشر لها، بل تشمل كذلك حالات التآمر على ارتكابها، والتحريض العلني والمباشر على ارتكابها، والاشتراك في ارتكابها، وحتى محاولة ارتكابها

وأدرج نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في المادة السادسة تعريفًا خاصًا بالإبادة الجماعية، كما ورد في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية. تتمتع كل من محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية بالولاية القضائية للنظر في جريمة الإبادة الجماعية. ورغم أن نطاق وطبيعة اختصاصهما يختلفان اختلافًا جوهريًا، إلا أنهما متكاملان، مما يساهم في ضمان استجابة أكثر شمولية لهذه الجريمة، التي يطلق عليها «جريمة الجرائم جميعًا» تختص محكمة العدل الدولية بالنظر والفصل في مسائل تفسير القانون الدولي والمنازعات بين الدول، بما في ذلك التفاسير والمنازعات المتعلقة باتفاقية منع الإبادة الجماعية. حيث تنظر محكمة العدل الدولية في القضايا التي ترفعها دولة ضد أخرى بتهمة ارتكاب الإبادة الجماعية، مثل الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا أمامها ضد إسرائيل متهمة إياها بانتهاك اتفاقية منع الإبادة الجماعية في قطاع غزة. أي أن هذه المحكمة هي محكمة دول وتنظر في مسؤولية الدول بدلاً من المسؤولية الجنائية الفردية. وبالتالي، قد تسفر قراراتها عن دفع تعويضات أو إلزام الدول بتنفيذ التزاماتها الدولية، لكنها لا تفرض عقوبات جنائية مثل السجن

وتنحصر ولاية المحكمة الجنائية الدولية في النظر في المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم الدولية، بما في ذلك الإبادة الجماعية، ولا تمتد لتشمل النظر في المنازعات بين الدول. حيث تقوم المحكمة الجنائية الدولية

بالتحقيق ومحاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية، مما يضمن المساءلة على المستوى الشخصي للمتهمين، بغض النظر عن مناصبهم الرسمية أو حصاناتهم. كما تشمل العقوبات الناتجة عن الإدانات السجن مع إمكانية فرض تعويضات مالية

ثالثا: جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة

دمار هائل بمخيم المغازي وسط قطاع غزة بعد مجزرة ارتكبها الطيران الحربي الإسرائيلي وراح ضحيتها 70 شخصًا، تصوير: علي جاد الله، وكالة الأناضول - 24 ديسمبر 2023

يقدم هذا الفصل تحليلا عن الأفعال التي قامت بها إسرائيل ولا تزال في قطاع غزة والتي تحمل طابع الإبادة الجماعية بالنظر إلى طبيعتها ونطاقها وسياقها؛ بما في ذلك قتل الفلسطينيين في قطاع غزة، بمن في ذلك النساء والأطفال، بأعداد كبيرة، وإلحاق أذى جسدي ونفسي خطير بالفلسطينيين في قطاع غزة، وفرض ظروف حياة تهدف إلى إلحاق الدمار بهم كمجموعة، من خلال الطرد المنهجي من المنازل والنزوح القسري الواسع النطاق والمتكرر، إلى جانب التدمير الواسع النطاق للمنازل والمناطق السكنية، والتجويع، والحرمان من المواد الأساسية التي لا عنها للبقاء، والحرمان من الرعاية الطبية الكافية، والحرمان من وسائل النظافة والصرف الصحي، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، وتدمير الحياة الفلسطينية في القطاع، وأخيرا، فرض تدابير تهدف إلى منع ولادة الفلسطينيين

كما يستعرض هذا الفصل دلائل توافر النية الخاصة لدى المسؤولين الإسرائيليين لارتكاب والاستمرار في ارتكاب أفعال الإبادة الجماعية في القطاع منذ السابع من أكتوبر 2023، ولا سيما من خلال تصريحاتهم المباشرة والعلنية، التي تكشف عن هذه النية وتحرّض الغير على ارتكاب الإبادة الجماعية، وخاصة عند النظر إلى هذه التصريحات في سياق ومستوى القتل والإيذاء والدمار الذي يشهده القطاع.

أ- الركن المادي: أفعال الإبادة الجماعية

1. قتل أعضاء المجموعة

يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء هجومه العسكري على قطاع غزة في 7 أكتوبر/تشرين أول 2023، قتل آلاف المدنيين الفلسطينيين، بصفتهم هذه، ودون أن يكونوا مشاركين في الأعمال الحربية. حيث يشكل كل من النساء والأطفال غالبية الضحايا، في سياق منهجي وواسع النطاق. وعمدت القوات الإسرائيلية إلى شن هجمات عسكرية موسعة ضد المنازل والأحياء السكنية ومراكز الإيواء وأي تجمعات سكنية أخرى، سواء جوًّا أو بحرًا أو برًا، مستخدمةً الصواريخ والقذائف ذات القدرة التدميرية الهائلة وغير الموجهة، بالإضافة إلى القصف المدفعي ورصاص القناصة ومسيّرات الكوادكوبتر

ومنذ بدء الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، وحتى تاريخه، قتل جيش الاحتلال الإسرائيلـــــي أكثر من 50 ألف فلسطيني بينهم نحو 42 ألف شخص أدرجوا في سجلات وزارة الصحة الفلسطينية، اكثر من نصفهم أطفال ونساء، وأصيب نحو 100 ألف آخرين، بينما ما تزال منهم آلاف الجثامين للضحايا تحت الأنقاض وفي الشوارع، حيث لم تتمكن الطواقم الطبية والإغاثية حتى الآن من انتشالهم

ورصد المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان نحو 3,500 عائلة قُتل منها عدة أفراد منذ أكتوبر/تشرين أول الماضي. ويشمل ذلك 365 عائلة فقدت أكثر من 10 أفراد، بينما فقدت أكثر من 2,750 عائلة ثلاثة أفراد على الأقل..

تعددت أشكال القتل التي ارتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي، مستخدمًا أساليب ووسائل قتال تنتهك في غالبيتها مبادئ التمييز والتناسب واتخاذ الاحتياطات اللازمة، التي تلتزم إسرائيل بمراعاتها قبل وعند تنفيذ كل هجوم. وفي كل مرة تُنفذ فيها أي عملية عسكرية، دون استثناء، تتكرر هذه الانتهاكات

أولا: قتل المدنيين داخل المنازل السكنية

انتهج جيش الاحتلال الإسرائيلي سياسة قصف المنازل على رؤوس ساكنيها دون أي إبلاغ مسبق، ليقتلهم سحقًا تحت الأنقاض، باستخدام مقذوفات متعددة من الصواريخ والقنابل التي يصل بعضها لأكثر من طن. ولم يقتصر الأمر على قصف شقق سكنية أو منازل معروفة بأنها لمقاتلين نشطين، بل توسع بشكل غير مسبوق ليستهدف وفق هذه السياسة عشرات الآلاف من المنازل والمربعات السكنية، بغض النظر عن عدد السكان، وبات من الواضح أنه كان يقصد إيقاع أكبر عدد من القتلى دون اعتبار لكونهم مدنيين يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني.

ومن أبرز جرائم القتل التي وثقها المرصد الأورومتوسطي ما يلي

صورة للدمار الهائل الذي خلفه قصف مربع آل أبو عيدة السكني في مخيم جباليا
المصدر: وكالة فرانس برس - 1 نوفمبر 2023

- في 1 نوفمبر/تشرين ثانٍ 2023، قصفت الطائرات الإسرائيلية بقنابل ذات قدرة تدميرية هائلة مربعًا سكنيًّا يُعرف بمربع «آل أبو عيدة»، ويتضمن مبانٍ سكنية تؤوي مئات المدنيين والنازحين، مما تسبب بقتل نحو 120 شخصًا، معظمهم من عائلة واحدة، بأسلحة أمريكية. وأظهر تحقيق أجراه المرصد الأورومتوسطي أنه في حوالي الساعة 12:30، أسقطت طائرات للجيش الإسرائيلي على مربع «آل أبو عيدة» السكني، دون أي سابق إنذار، نحو ست إلى ثماني قنابل جوية ذات قدرة تدميرية عالية، مستهدفةً مبانٍ سكنية متلاصقة يتراوح ارتفاعها بين طابق واحد إلى خمسة طوابق، إلى جانب روضة أطفال

وفي غضون ثوانٍ، سويت مبانٍ بالأرض، وتعرضت مبانٍ أخرى لدمار كبير وخلف الاستهداف دمارًا هائلاً في المنطقة وأضرارًا بالمباني المحيطة، إلى جانب حفر كبيرة في الأرض، شوهد منها ثلاث على الأقل، يصل عمقها إلى نحو 2.5 متر، فيما يتراوح قُطر بعضها حوالي 10 متر. [9]

9 للاطلاع على المزيد انظر التحقيق الذي أجراه المرصد الأورومتوسطي: غزة: تحقيق جديد للأورومتوسطي يكشف عن تنفيذ جيش الاحتلال الإسرائيلي مجزرة ضد 120 فلسطينيًا معظمهم من عائلة واحدة (euromedmonitor.org)

وأفاد جميع شهود العيان والناجين الذين قابلهم فريق الأورومتوسطي بأن القنابل سقطت بشكل مفاجئ وفي وقت متقارب على عدة مبانٍ سكنية في المنطقة، فيما يُعرف بـ «الحزام الناري»، والذي انتهجه جيش الاحتلال الإسرائيلي في العديد من المناطق في قطاع غزة منذ بدء هجومه العسكري على القطاع في 7 أكتوبر/تشرين أول الماضي. ويتمثل الحزام الناري في استهداف القوات الإسرائيلية لمنطقة محددة بعدة قنابل ثقيلة تُسقط بشكل متتالٍ على مبانٍ متجاورة خلال ثوانٍ أو دقائق معدودة، مما يترك خسائر بشرية ومادية هائلة نتيجة لحجم الاستهداف الكبير من جهة، وعدم قدرة السكان على إخلاء المنطقة التي تُستهدف بأكملها من جهة أخرى وتمثل الحادثة جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية مكتملة الأركان ارتُكبت ضد مدنيين في منازلهم، في إطار الهجوم العسكري واسع النطاق الذي يشنه جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد السكان المدنيين في قطاع غزة، والذي يمثل جزءًا من جريمة الإبادة الجماعية الأوسع التي يرتكبها ضد الفلسطينيين منذ 7 أكتوبر/تشرين أول الماضي

- وفي 8 يونيو/حزيران 2024، قتل جيش الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 270 فلسطينيًا، وأصاب مئات آخرين بجروح، غالبيتهم من النساء والأطفال بفعل هجمات جوية وبرية وبحرية شنها بشكل مكثف وعنيف على مدار نحو ساعتين على منطقة «السوق المركزي»، الذي يضج بالآلاف من السكان يوميًا في مخيم النصيرات والمناطق المحيطة، وطالت لاحقًا أغلب مناطق وسط قطاع غزة. وعقب الهجمات واسعة النطاق، أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي أن قواته، بالتنسيق مع جهاز الأمن العام (الشاباك) والشرطة الإسرائيلية (اليمام)، تمكنت من استعادة أربعة محتجزين إسرائيليين في عملية نفذتها قوات خاصة في مخيم النصيرات.

> *من جهته قال شاب يدعى «فيصل» وطلب عدم ذكر اسمه كاملًا، لفريق الأورومتوسطي: طائرات حربية ومسيرات إسرائيلية شنت هجمات مكثفة أولًا في المناطق المنطقة الشمالية الغربية من مخيم النصيرات ومن ثم توسعت الهجمات لتطال مناطق أكبر في المخيم بما في ذلك إطلاق عشوائي لقذائف مدفعية من دبابات كانت تتمركز عند مدخل مخيم البريج ومنطقة شارع العودة شمال شرق النصيرات.*

وأدان خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة العملية الإسرائيلية في مخيم النصيرات، والتي أسفرت عن مقتل وإصابة المئات من الفلسطينيين، ونددوا بطريقة تنفيذ هذه العملية باعتبارها خرقًا للقانون الدولي الإنساني، مشددين على العنف المفرط الذي استخدم وتأثيره المدمر على حياة المدنيين. كما دعوا إلى فرض حظر على الأسلحة ضد إسرائيل لوقف العنف، وطالبوا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالعمل نحو تحقيق سلام دائم للشعب الفلسطيني

- في 12 يونيو/حزيران 2024، قصفت طائرات إسرائيلية منزلاً في مخيم النصيرات، ما أدى إلى مقتل زوجين من عائلة اللوح

> *وأفاد «يحيى محمد اللوح» عن الاستهداف الذي راح ضحيته شقيقه وزوجته وبقي من بعدهم 3 أطفال مصابين: الساعة 12 ليلاً، كنت نائمًا وفجأة شعرت بانفجار وقمت أنظر من الشباك ظننته في الخيام، لأجد أنه في الطابق الذي يحتوي على شقق إخوتي. ركضت للعمارة المكونة من أربع طوابق، كل طابق شقتان، في النصيرات، لأجد الاستهداف في الطابق الرابع وفيه شقتان إحداهما لأخي شمس والأخرى لشقيقي إبراهيم. وأنا لا أعرف ما الذي يحدث أو لم تم استهدافهما، بدأت أدور حول العمارة أبحث عن أي أحد، لأجد أم وأخت زوجة أخي قد قُتلتا ونُقلتا بالإسعاف دون أن أجد أحدًا آخر من إخوتي أو أولادهم. صعدت ودخلت الشقة من الأعلى لأجد نارًا مشتعلة والغبار يملأ المكان، وبدأنا بإطفائها لنبحث عن أي أحد. عندها وجدت شقيقي شمس قُتل وبصعوبة تعرفت على جثمانه وزوجته أيضًا، ومع استمرار بحثي وجدت أحد أطفال أخي، ولم أستطع تمييزه لأن الدم والغبار كان يخفي ملامح كل شيء حولنا. وبعدها وجدت أخي إبراهيم وزوجته وابنه دفنوا تحت الركام، بقينا نحفر حتى أخرجناها وابنها محمد الذي كان قد اختنق وأصيب، ثم بعد حفر طويل أخرجنا أخي الآخر وهو مصاب ووضعه خطير»*

- في 6 فبراير/شباط 2024، قصفت القوات الإسرائيلية منزلاً بالقرب من بلدية النصر في رفح جنوبي قطاع غزة، ما أدى إلى مقتل 13 فلسطينيًّا من عائلة «الزرابي.»

> *وتروي «نوال محمد عبد الله الزرابي» لطاقم الأورومتوسطي: ابنتي وزوجها و3 من أحفادها بالإضافة إلى نازحين في منزلها تم إخراجهم أشلاء من تحت الردم، وتم العثور على حفيدي مؤيد أحمد نايف الزرابي بالقرب من الأشجار، وكان قد أصيب إصابة بالغة في الرأس والجسد وحروق الساق. كنا نزحنا مع العائلة من منزلنا في خان يونس إلى منزل شقيقي في رفح الواقع بجانب منزل ابنتي الذي استهدف»*

- في 26 مايو/أيار 2024، قصفت طائرات إسرائيلية منزلاً لعائلة «خلة» في جباليا شمالي غزة، ما أدى إلى مقتل 12 فلسطينيًّا على الأقل وإصابة 20 آخرين

> *ويروي «محمود عبد الخالق خلة» لطاقم الأورومتوسطي تفاصيل استهداف منزل شقيقه أحمد وأبناء شقيقه، المكون من خمسة طوابق: «جرى استهداف المنزل في تمام الساعة 4:25 دقيقة عصرًا، هزّ انفجار المنطقة وشاهدت الغبار يملأ منزلي، لم أشاهد شيئًا أمامي، أيقنت أن القصف في منزلي أو مجاور له. كان في المنزل المستهدف يوجد قرابة 20 فردًا، أخي أحمد وزوجته وأبنائه محمد وميسرة ومحمود وهمام وزوجاتهم وأبنائهم. القصف أحدث دمارًا كبيرًا في المربع السكني، ولم يكتفِ على استهداف المنزل، فالمنزل الذي يقع في أقصى غرب بلدة جباليا النزلة يؤوي نازحين من مخيم جباليا والمناطق الشرقية لجباليا، وهو ما أدى لإصابات من الجيران والمارة في مكان بات مكدسًا بالنازحين. الطوابق الخمسة لمنزل شقيقي، سوّيت بالأرض، أخرجنا 12 قتيلاً وما يزال يتواجد 6 أفراد تحت الأنقاض منهم 4 أطفال، إضافة إلى نحو 20 مصابًا»*

ثانيا: قتل المدنيين داخل مراكز الإيواء:

حولت إسرائيل مراكز الإيواء التي لجأ إليها آلاف النازحين المهرجين قسرًا من منازلهم، إلى أهداف مشروعة ومستباحة، وطال ذلك مدارس ومنشآت تتبع الأمم المتحدة، وأخرى في مدارس حكومية ومنشآت عامة، وكل ذلك كان دون إنذار مسبق، مما تسبب بقتل وإصابة المئات من المدنيين الفلسطينيين، كجزء من جريمة الإبادة الجماعية المستمرة منذ السابع من أكتوبر/تشرين أول الماضي

فيما يلي بعض الحوادث التي وثقها المرصد الأورومتوسطي:

- خلال شهر أغسطس/آب والأيام الأولى من شهر سبتمبر/أيلول 2024، قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي 16 مدرسة تستخدم كمراكز إيواء في قطاع غزة، 15 منها شمالي وادي غزة، ما أدى إلى مقتل 217 فلسطينيًّا، وإصابة المئات، عدد كبير منهم من النساء والأطفال [10]. ففي منتصف ليل السبت الموافق السابع من سبتمبر/أيلول 2024، قصفت الطائرات الإسرائيلية مدرسة «حليمة السعدية»، التي تؤوي مئات النازحين قسرًا في جباليا

10 للمزيد من التفاصيل: تحقيقات الأورومتوسطي الأولية تشير إلى خلو موقع مجزرة مدرسة التابعين في غزة من أي مظاهر مسلحة (euromedmonitor.org)

النزلة شمالي قطاع غزة، ما أدى إلى مقتل أربعة منهم وإصابة آخرين بجروح. عصر اليوم نفسه، قصفت مدرسة «عمرو ابن العاص»، التي تؤوي نازحين، شمالي مدينة غزة، ما أدى إلى مقتل أربعة فلسطينيين، أحدهم طفل، وإصابة آخرين بجروح.

مدرسة التابعين تعرضت لقصف إسرائيلي فجر السبت 10 أغسطس 2024، تصوير: عمر القطاع، فرانس برس

- وفي 10 أغسطس/آب 2024، قصفت طائرات إسرائيلية نازحين أثناء أدائهم صلاة الفجر في مصلى مدرسة "التابعين"، وكذلك الجزء العلوي من المصلى المخصص لإيواء النساء والأطفال في مدينة غزة. وتشير تحقيقات المرصد الأورومتوسطي إلى أن جيش الاحتلال الإسرائيلي أطلق خلال هذا الاستهداف ثلاثة قنابل أمريكية مجنحة ذات قدرة هائلة على التدمير والحرق وإذابة الأجساد، فقتل أكثر من 100 فلسطيني، بينهم العديد من العائلات، بمن فيها من نساء وأطفال، إلى جانب شخصيات أكاديمية بارزة، مثل البروفيسور «يوسف الكحلوت»، أستاذ اللغة العربية في جامعات غزة.

ويروي «محمد سفيان جبر» جانبًا من تفاصيل مجزرة مصلى مدرسة التابعين التي فقد على إثرها جده وخاله وزوج خالته:

> *«حدثت مجزرة في المصلى في وقت صلاة الفجر، كنت أتوضأ وخرجت لألحق الصلاة بعد أن أُقيمت، ولم أكن وصلت المصلى بعد ليحدث الاستهداف وتهب النار في وجهي. هربت منها وأنا أشعر بأن النار ستحرق كل المدرسة، ولم أكن أعرف أن جدي وخالي وزوج خالتي في المصلى. وعندما علمت، حاولت البحث عنهم ودخلت بين الجماهير التي تعمل على إخماد الحريق بما يتوفر لنا من ماء في ظل عدم وجود مطافئ بحثًا عنهم، ولم أجد لهم أثرًا إلا أشلاء وأطرافًا مقطعة من أجسادهم. كانت المدرسة بيتًا لنا نعيش فيه بعد قصف منزلنا المكون من 3 طوابق، ولم تكن هي أيضًا مكانًا آمنًا*

لنا، وكل من كان بقرب المصلى لحظة الاستهداف إما فتت جسده أو قطعت أطرافه أو خرج محروقًا بحروق صعبة. بكيت كثيرًا على والدي وجدي وعمي وكثير من آباء الأطفال الذين راحوا ضحايا لاستهداف المصلى أثناء صلاة الفجر، وبدون أن نستطيع توديعهم لأنهم أصبحوا أشلاء وقطعًا من اللحم. وأنا رأيت العديد من الأشلاء والجثث المقطعة في كل مكان في المصلى، القصف حدث فجأة وبدون تحذير أو إنذار مسبق»

- في 14 يوليو/تموز 2024، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية بعدة صواريخ مدرسة «أبو عريبات» التابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، التي تؤوي آلاف النازحين قسرًا في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، ما نجم عنه وقوع 15 قتيلاً، منهم امرأة واحدة على الأقل، وعدد من الضحايا الذين تحولت أجسادهم إلى أشلاء، فيما أصيب 80 مواطنًا بجروح، غالبيتهم من الأطفال والنساء.

- في 15 مايو/أيار 2024، ارتكب جيش الاحتلال الإسرائيلي مجزرة بحق عشرات النازحين في مركز «عيادة الصبرة» جنوب غزة بعد استهدافها بصواريخ من طائرات F16. وتتبع العيادة المستهدفة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فيما كانت غالبية الأسر في الطابق الأرضي والأول للمبنى، قرابة 50 فردًا ما بين طفل وامرأة ورجل، والجيش أعطى الأمان لهذه الأسر بأنه لن يقترب منها، وفجأة قصف المبنى عليهم، مما أدى إلى وجود قتلى غالبيتهم نساء وأطفال، والناجون غالبيتهم مصابين، وخرجوا بصعوبة من المكان

الطفل «حذيفة فايز أبو سمعان» (8 أعوام)، كان نزح مع أسرته إلى عيادة الصبرة، وقُتل والده ووالدته في قصف العيادة، ونجا برفقة أخيه (3 أعوام)، يروي تفاصيل ما حدث لفريق الأورومتوسطي

«كنا في عيادة الصبرة نائمين، وقام والديّ لصلاة الفجر، وبعد أن فرغوا من الصلاة وعادوا إلى فراشهم، تم قصف العيادة عدة صواريخ من طائرة حربية. أنا كنت نائمًا لم أسمع القصف ولكن استيقظت بسبب ثقل على ساقي لأجد عمودًا كبيرًا ثقيلاً سقط على ساقي، وألمًا في أنفي أشعرني بأنني سأموت، بالإضافة لعدم استطاعتي السماع بأذني اليسرى حتى الآن. نُقلت للمستشفى بعد أن أخرجني قريبي وتم تجبيص ساقي، وقتل والدي ووالدتي وقاموا بدفنهم، وبقي من عائلتي أخي الصغير وأخوالي».dd

ثالثًا: قتل المدنيين داخل الخيام وفي المناطق الإنسانية

كرر جيش الاحتلال الإسرائيلي استهداف خيام النازحين قسرا، بما في ذلك ضمن ما أطلق عليها المنطقة الإنسانية التي أجبر مئات آلاف المواطنين على النزوح إليها قسرًا منذ بدء حربه على قطاع غزة، وتحديدًا في مواصي خانيونس ورفح.

فيما يلي بعض الحوادث التي وثقها المرصد الأورومتوسطي:

- في 26 مايو/أيار 2024، قصفت الطائرات الإسرائيلية بعدة صواريخ مستهدفة خيام النازحين القريبة من مخازن الأونروا شمال غربي رفح، ما أدى إلى اشتعال النيران في الخيام والسيارات، ومقتل 45 فلسطينيًا، منهم تسعة أطفال و12 سيدة وثلاثة مسنين
- في 28 مايو/أيار 2024، وثق المرصد الأورومتوسطي مقتل سبعة مدنيين، منهم أربع نساء، بعدما استهدفت طائرات إسرائيلية خيام النازحين في محيط بركسات وكالة «الأونروا» في منطقة تل السلطان شمال غرب مدينة رفح. جميع ضحايا هذه المجزرة هم من أفراد عائلتين؛ هما «أبو جراد» و«طنبورة»، وهم نازحون قسرًا من مدينة غزة وشمالها، بعد أن أجبرتهم قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي على ترك منازلهم والتوجه إلى المناطق الجنوبية، لتستهدفهم بالقصف الجوي في خيام النزوح

نازحون فلسطينيون يتفقدون خيامهم التي تعرضت لقصف عنيف في منطقة مواصي خان يونس، تصوير: محمد سالم، وكالة رويترز - 13 يوليو 2024

- في 13 يوليو/تموز 2024، استهدفت الطائرات الإسرائيلية بثمانية قنابل أمريكية مدمرة تجمعًا يضم عشرات آلاف النازحين قسرًا، ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 90 شخصًا وإصابة 300 آخرين، بينهم أعداد كبيرة من الأطفال والنساء، الكثير منهم بترت أطرافهم أو تعرضوا للشلل، وواجهت الطواقم الطبية صعوبات في علاجهم مع انهيار المنظومة الصحية نتيجة الاستهداف الإسرائيلي المنهجي منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي

- في 10 سبتمبر/أيلول 2024، قصفت طائرات إسرائيلية بثلاثة صواريخ على الأقل خيام النازحين في منطقة المواصي جنوب غربي خانيونس، وأحدثت حفرًا عميقة ودفنت 20 خيمة بالكامل، ما أسفر عن مقتل 40 مواطنًا وإصابة 60 وفقدان العشرات

رابعًا: قتل المدنيين دهسا بالآليات العسكرية والدبابات

كان دهس جيش الاحتلال الإسرائيلي مدنيين فلسطينيين تحت جنازير الدبابات الإسرائيلية بشكل متعمد وهم أحياء من أشد طرق القتل التي اتبعها وحشية في قطاع غزة

صورة تظهر مدنيًا فلسطينيًا قتل بعدما دهسته دبابة إسرائيلية

وفيما يلي بعض الحوادث التي وثقها المرصد الأورومتوسطي:

- في يوم 29 فبراير/شباط 2024، قتل جيش الاحتلال الإسرائيلي المسن «جمال حمدي حسن عاشور» (62 عامًا) دهسًا بشكل متعمد في حي «الزيتون» بمدينة غزة. [11] وكان «عاشور»، وهو أب لخمسة أبناء، نزح من منزله بعد أن استهدفته طائرات إسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى مقتل ابن شقيقه. وقال شهود عيان لفريق الأورومتوسطي إن الحادثة جرت في شارع «صلاح الدين» الرئيس في حي الزيتون، حيث حاصرت القوات الإسرائيلية «عاشور» وزوجته داخل منزلهما، قبل أن تعتقله وتنقله إلى منزل خصصته للتحقيق مع المعتقلين. وربط الجنود الإسرائيليون يدي الضحية بقيود بلاستيكية ثم دهسوا جسده من الساقين إلى الأعلى، مما يشير إلى أن الضحية كان على قيد الحياة أثناء سحقه. وقد تم وضع الضحية على الأسفلت بدلاً من الرمال المجاورة لضمان

11 الأورومتوسطي: الآليات الإسرائيلية دهست عشرات الفلسطينيين عمدًا وهم أحياء (euromedmonitor.org)

سحق تام وكامل. وتظهر آثار واضحة لجرافة عسكرية أو دبابة على جسد الضحية المتهتك تمامًا والمنطقة المحيطة، فيما تم تجريد الضحية من ملابسه بشكل متعمد، حيث يظهر مرتديًا فقط بنطاله الداخلي

- في حادثة أخرى في 23 يناير/كانون ثانٍ 2024، دهست دبابة إسرائيلية كرفان إيواء مؤقت في منطقة «أبراج طيبة» في مدينة خانيونس جنوبي قطاع غزة كان يقيم فيه أفراد من عائلة «غنام» وهم نائمون، ما أدى إلى مقتل شخص وابنته الكبرى، وإصابة أطفاله الثلاثة المتبقين وزوجته. وأفادت ابنته «أمينة غانم» (13 عامًا) أن دبابة إسرائيلية دهست الكرفان مرارًا وتكرارًا ودون سابق إنذار وهم نائمون، ما أدى إلى مقتل والدها وشقيقتها الكبرى، ونجاة من تبقى من العائلة، فيما أصيبت هي بضغط شديد في عينيها، كاد أن يفقدها بصرها

- في 16 ديسمبر/كانون أول 2023، وثق الأورومتوسطي إقدام الدبابات والجرافات الإسرائيلية على دهس وسحق نازحين داخل خيامهم في ساحة مستشفى كمال عدوان، في بيت لاهيا، ما أدى إلى مقتل عدد منهم، بمن فيهم مصابون، إلى جانب سحق جثامين قتلى كانت مدفونة في قبور في جانب من الساحة

خامسًا: قتل المدنيين من خلال الإعدامات الميدانية

نفذ جيش الاحتلال الإسرائيلي عشرات عمليات الإعدام المباشرة والقتل غير القانوني بإطلاق النار أو القذائف ضد مدنيين، دون أي ضرورة عسكرية. وبدأ هذا النمط من الجرائم يظهر ويتكرر بعد نحو 10 أيام منذ بدء الهجوم الإسرائيلي البري في قطاع غزة، في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2023، كشكل من أشكال الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين

وفيما يلي بعض الحالات التي وثقها المرصد الأورومتوسطي:

- في 13 ديسمبر/كانون أول 2023، تلقى الأورومتوسطي شهادة حول إعدام قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي تسعة مدنيين، بينهم أطفال، داخل مركز إيواء في مدرسة «شادية أبو غزالة» في جباليا. وفي إفادته حول ما حدث، قال المسن «يوسف خليل» للأورومتوسطي إنه بعد اقتحام القوات الإسرائيلية للمدرسة، أطلق جنديان النار المباشر تجاه أفراد أسرته خلال وجودهم في أحد الفصول الدراسية. وذكر «خليل» أنه عقب تصفية أفراد أسرته، اعتقلته القوات الإسرائيلية مع آخرين لعدة أيام تعرض خلالها للضرب والتعذيب، قبل أن يُفرج عنه لاحقًا. وبعد انسحاب القوات الإسرائيلية من محيط المدرسة التي تمركزت فيها لمدة أسبوع، عاد «خليل» إلى المدرسة ليجد جثامين

أفراد أسرته وقد شارفت على التحلل. وكان من بين الضحايا امرأة وزوجها وعدد من أطفالهما. وأظهرت مقاطع مصورة تابعها المرصد الأورومتوسطي من المدرسة تم تصويرها في الفترة من 13 إلى 15 ديسمبر/كانون الأول، غرقًا دراسية أصابها الدمار وجثتين على الأقل على الأرض، وعددًا من الجثامين لأشخاص منهم امرأة، وفراش غارق في الدماء وثقوب رصاص وبقع دماء على الأرض

صورة المسن أكرم أبو حصيرة وزوجته اللذين أعدمهما الجيش الإسرائيلي بعدما أخرجهما من منزلهما في شارع اليرموك بمدينة غزة، في 21 سبتمبر 2023

- في 21 ديسمبر/كانون أول 2023، قتل «أكرم أبو حصيرة» وزوجته، وهما مسنان، بعدما أخرجتهما القوات الإسرائيلية من منزلهما في شارع اليرموك بمدينة غزة، وأطلق الجنود الرصاص عليهما، وتركوهما ينزفان حتى الموت، قبل حرق منزلهما وتمكن ذوهما من نقلهما ودفنهما بعد تراجع القوات الإسرائيلية عن المنطقة، وفق ما أفاد نجلهما «محمود أبو حصيرة.»
- في 16 مايو/أيار 2024، أعدم جيش الاحتلال الإسرائيلي مواطنين في شارع العجارمة في مخيم جباليا شمال غزة، ووضع عليهما بزات عسكرية.

- في حادثة أخرى، أفاد «عبد الله إبراهيم صالح» (26 عامًا)، لطاقم الأورومتوسطي تفاصيل عن إعدام والده وجاره: «بقينا في منزلنا الواقع بشارع العجارمة بمخيم جباليا شمالي غزة، حتى يوم الخميس الموافق 16 مايو، رغم أن دعوات الخروج من مخيم جباليا كانت يوم السبت 11 مايو. خرجنا يوم الخميس برفقة أخوتي الأربعة ووالدي ووالدتي، وبِتنا ليلتها عند أحد الأقارب في الشيخ رضوان. في اليوم التالي خرج والدي، وبعدها اتصل بنا أنه رجع للمنزل ولن يخرج منه، وبقينا على تواصل بشكل يومي مع والدي حتى يوم الأربعاء 22 مايو، قال لنا في آخر اتصال إن قوات من الجيش دخلت المنزل وفتشته وبقيت ليومين دون أن تشاهده في الطابق العلوي، وقال لنا إنه سيذهب إلى منزل جيراننا من عائلة غبون ليبقى مع جارنا فهو متواجد لوحده في المنزل، وبعدها لم نعلم ماذا حدث لهما حيث انقطع الاتصال بهما. عدنا للمنزل في 30 مايو، فوجدنا والدي وجارنا هاني مقتولَيْن

وممددين بجوار «بيت الدرج» وقد وضع جيش الاحتلال عليهما بزّات عسكرية لتصويرهما على أنهما]عسكريين[، وشاهدنا حولهما 5 قنابل يدوية قد ألقيت عليهما، بجانب طلقات نارية في أنحاء جسمهما وقد سحبهما الجيش من محيط الدرج إلى وسط المنزل، وآثار الدماء ظاهرة على الأرض.»

- في 24 مارس/آذار 2024، أعدمت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي الطفلين «علي صلوحة» و«سعيد شيخة» في مدينة غزة.

وأفاد «إسلام علي صلوحة» من مدينة غزة، عن تفاصيل ما حدث: بعد أكثر من أسبوع من محاصرتنا في منزلنا الواقع في محيط مستشفى الشفاء غرب مدينة غزة، كانت قوات الاحتلال تدخل كل حيّ وتقتل وتدمّر، ونسمع أصوات إطلاق النار من كل مكان. فضّلت البقاء في شقتي السكنية، كما بقي عدد من الجيران. كان أسبوعًا صعبًا جدًا من الحصار وعدم تواجد الطعام ولا الماء. ظهر يوم الأحد الموافق 24 مارس 2024، نادت قوات الاحتلال الإسرائيلي عبر مكبرات الصوت على سكان المنطقة المحيطة التي نتواجد بها، بأن هذه المنطقة عسكرية وعلى جميع السكان الخروج فورًا عبر طريق حدده الجيش وهو ينادي على المواطنين. لم يكن لدينا خيار آخر سوى الخروج برفقة عدد من الجيران، وسلكنا الطريق الذي حدده الجيش. شاهدنا عددًا من الضحايا المُلقين على جنبات الطريق، دون تمكن أحد من انتشال جثثهم. نظرنا إليهم ووجدت عددًا منهم من جيراننا من عائلة أبو سيدو. لم نتقدّم سوى عشرات الأمتار، لنجد أمامنا آلية عسكرية، واستمرينا بالمشي وفجأة حدثت الكارثة. إطلاق نار متواصل تجاهنا، ليسقط طفلي علي، وابن خاله الطفل سعيد محمد شيخة. سقط الطفلان أمام أعيننا وشاهدنا الدماء تملأ أجسادهم. حاولت رفع طفلي عن الأرض، وكذلك أنسبائنا من عائلة شيخة حاول رفع طفله عن الأرض، فبدأت الآليات العسكرية الإسرائيلية بإطلاق النار علينا. اضطررنا للسير في الطريق ولم نتمكن من أخذهم معنا. حاولت زوجتي الذهاب نحو طفلنا، ولكني أمسكت بها، خوفًا من إعدامها جنب طفلها. كنت أنظر لطفلي وهو يسقط، نظرت لعيونه وهي تقول لي، لماذا تتركني وتذهب يا بابا. هذا المشهد سيبقى عالقًا في أذهاننا، فحتى الآن لا نعلم شيئًا عن طفلي، فجثته ما تزال مكانها دون تمكن الطواقم الطبية من الوصول إليها. كان طفلي صائمًا منذ 4 أيام، وتحدث لنا أنه يريد الطعام وكنا نقول له إننا سنخرج لنجلب الطعام. استشهد طفلي علي دون تناول الطعام، قتلوه وهو جائع، صائم منذ أيام دون إفطار. منطقة محيط مستشفى الشفاء، أصبحت منطقة إعدامات ميدانية، فهذا ما تقوله جثامين الضحايا المتواجدة في الطرقات.»

سادسًا: قتل المدنيين بطائرات كوادكابتر

نموذج لطائرة كوادكابتر من نظام Smash dragon الذي أنتجته شركة Smart Shooter الإسرائيلية ويشتبه في استخدام الجيش الإسرائيلي لها خلال العملية العسكرية على قطاع غزة

وثق المرصد الأورومتوسطي حالات قتل متزايدة يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي عبر إطلاق نار مباشر وإلقاء قنابل متفجرة من طائرات كوادكابتر المسيّرة إلكترونيًّا عن بُعد، والتي استخدمها لأغراض متعددة بدءًا من المراقبة والتجسس، إلى جانب توجيه أوامر التهجير القسري، وترهيب المدنيين عبر إصدار أصوات مزعجة، والأخطر استخدامها كأداة قتل وإيقاع أذى في صفوف الفلسطينيين. ووفقًا لتحقيقات أجراها المرصد الأورومتوسطي سابقًا، فإنه يشتبه باستخدام الجيش لنظام (Smash dragon) من إنتاج شركة (Smart Shooter) الإسرائيلية والذي يمكن تزويده لطائرات مختلفة،Matrice 600، وطائرة (Thor) من تصنيع شركة (Elbit systems)، وهي طائرات مسيرة متعددة الاستخدامات وعالية القدرة على التحرك، ومصممة للتشغيل على المدى القصير، ويمكن لها أن تحمل حمولات قاتلة أو غير قاتلة، وهي قادرة على أداء مجموعة واسعة من المهمات للقوات الخاصة والعسكرية. [12]

فيما يلي بعض الحالات التي وثقها المرصد الأورومتوسطي:

- في 21 مايو/أيار 2024 أعدم جيش الاحتلال الإسرائيلي السيدة «سلاح محمد أحمد عودة» (52 عامًا) بعد استهدافها بإطلاق نار مباشر من طائرات كواد كابتر رغم أنها كانت ترفع الراية البيضاء وهي تحاول النزوح من مخيم جباليا، حيث جرى إعدامها أمام أفراد عائلتها.

12 للاطلاع على المزيد من التفاصيل: غزة: جيش الاحتلال الإسرائيلي يوسع استخدام طائرات كواد كابتر في قتل الفلسطينيين (euromedmonitor.org)

وأفاد شقيقها «نضال» (40 عامًا) لطاقم الأورومتوسطي بما يلي:

«كان الوقت متأخرًا بتاريخ 20 مايو، قالت شقيقتي «سلاح» إن الأفضل أن نبيت في منزل جيراننا في الشارع الخلفي لمنزلنا في مخيم جباليا الذي جرفته الآليات، ونخرج في اليوم التالي صباحًا. في صباح 21 مايو، اتفقنا على خط السير، آثرت شقيقتي «سلاح» أن تحمل الراية البيضاء وتخرج في مقدمتنا، ونحن جميعنا نتبعها، وكان معنا جارتنا من عائلة «أبو الطرابيش»، كنا قرابة 12 فردًا. خرجت شقيقتي، وما أن وصلنا للشارع الرئيس، حتى أطلقت طائرة كوادكابتر النار عليها بشكل مباشر، وأصابتها إصابة مباشرة في رأسها. وجدناها تسقط أمامنا والدماء تملأ رأسها، رجعنا مسرعين نحو المنزل الذي خرجنا منه، وبدأت القذائف المدفعية نحونا بشكل جنوني. لقد كنت آخر من عاد للمنزل من أخوتي، نظرت نحو شقيقتي وجدتها جثة هامدة، كان من الصعب أن أنتشلها لأنها باتت في منتصف الشارع الرئيس، فرجعت للمنزل. لم تمضِ سوى ساعتين أو ثلاث، أدخلت قوات الاحتلال طائرة صغيرة وصوّرتنا ونحن في المنزل، دون أن تحرّك ساكنًا، ومن ثم دخلت علينا قوات الجيش وأطلقت النار تجاهنا، ولكن كان عبارة عن طلقات صوت فقط، لقد أصابوا الأطفال والنساء بالخوف الشديد. أجبرونا على خلع ملابسنا بالكامل وقيدوا أيدينا ومن ثم حققوا معنا وصورونا وأعطونا راية بيضاء، ومن ثم قالوا لنا اتجهوا نحو الغرب باتجاه البحر. أخي «مهدي» كان يتحدث العبرية، قال للجندي إننا نريد أخذ جثة شقيقتي «سلاح» الموجودة في الشارع معنا، ولكنه رفض. خرجنا تحت القصف المدفعي الكثيف في الطريق الذي حدده لنا جيش الاحتلال إلى أن وصلنا المناطق الغربية للمخيم حيث يوجد مواطنون. عدنا للمخيم بعد انسحاب الجيش، وتحديدًا في 30 مايو، وانتشلنا جثمان شقيقتي «سلاح» ودفناها في مقبرة الفالوجا غرب المخيم.»

- في 10 مايو/أيار 2024 قتل المسن «فتحي حسان ياسين» (70 عامًا)، جراء إطلاق نار من طائرات كواد كابتر في حي الزيتون جنوبي مدينة غزة.

وأفاد نجله «إبراهيم» لطاقم الأورومتوسطي بما يلي:

> *«بعد ليلة طويلة لم نستطع النوم فيها بسبب استمرار القصف من الطيران الحربي والقذائف المدفعية بشكل جنوني، اتخذنا قرار الخروج من البيت والنزوح إلى مدرسة نزح إليها عمي. خرجنا الساعة العاشرة صباح هذا اليوم، وقد كان جميع من بالمنطقة يُخليها، وطائرات الكوادكابتر تستهدف النازحين بالإضافة لقذائف المدفعية التي استهدفت نازحين كانوا يتواجدون في مدرسة «شهداء الزيتون» مما أدى لوقوع إصابات. اقتربت طائرة كوادكابتر منا، فهربت أنا وبقي والدي مكانه يحمل فراشه وغطاءه بحثًا عن المكان الآمن، فقامت الطائرة باستهدافه بشكل مباشر بطلق ناري فقتل فورًا، وأنا أُصبت في رأسي.»*

- في 7 مايو/أيار 2024، قتل «إبراهيم عزيز عطالله» جراء إلقاء طائرة كوادكابتر إسرائيلية قنبلة تجاهه في حي الزيتون جنوب مدينة غزة

وأفاد «محمد مازن كرم»، ابن خال الضحية، لطاقم الأورومتوسطي:

> *«نحن من سكان منطقة اليرموك، كنت برفقة ابن خالي إبراهيم عطا الله، في شارع ما قبل مفترق «دولة» بحي الزيتون عند مسجد صلاح الدين، نبحث عن النحاس والبلاستيك لنبيعه ونعيل أسرنا، حركة الناس كانت طبيعية في المنطقة، عندما مررنا بشارع فرعي اقتربت منا طائرة كوادكابتر، وحذرته بعد أن لاحظتها للهرب والاختباء، ولكنه ربما لم يسمعني أنادي لكون سمعه ضعيفًا. اتجهت أنا لأختبئ بزاوية وأخبرته أن يختبئ أيضًا، وفجأة سمعت صوت انفجار وسمعت صوت إبراهيم ينادي فأخبرته أن يختبئ يمينًا حتى يأتي أحد ليسعفنا. وقد رأيته وهو يُستهدف من الكوادكابتر بقنبلة أطلقتها، كان ذلك في الساعة التاسعة صباحًا وقد قتل بعد أن رأيته يتنفس في البداية.»*

وسبق أن وثق الأورومتوسطي مقتل عشرات الفلسطينيين جراء إطلاق نار من هذا النوع من المسيرات، إما عن طريق إطلاق النار المباشر تجاه الأفراد، أو من خلال إطلاق النار العشوائي تجاه التجمعات، حيث يتم تركيب آلة رشاشة أسفل الطائرة والتحكم فيها آليًّا. وشملت تلك الحالات عمليات قنص وإطلاق النار أو من خلال إطلاقها صواريخ موجهة نحو الأفراد منذ بدء الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، مع تزايد هذه العمليات خلال التوغلات البرية التي بدأت نهاية تشرين أول/أكتوبر الماضي، لا سيما في الأسابيع الأخيرة.

سابعًا: قتل المدنيين في التجمعات والأسواق

انتهج جيش الاحتلال الإسرائيلي سياسة قصف التجمعات في الأسواق والشوارع وقرب المنازل، وكذلك قرب محطات المياه أو خلال تعبئة المياه من العربات الخاصة، ما يدل على سعيه إلى تنفيذ أوسع عمليات قتل عشوائية وجماعية للقضاء على الفلسطينيين في قطاع غزة

فيما يلي بعض الحالات التي وثقها المرصد الأورومتوسطي:

فلسطينيون يتجمهورن بعد غارة إسرائيلية استهدفت نقطة لتوزيع الانترنت في شارع الجلاء وسط مدينة غزة
المصدر: مواقع التواصل الاجتماعي - 15 مايو 2024

- في 25 مايو/أيار 2024، قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي تجمعًا للنازحين أمام شاحنة مياه في مدرسة النزلة الأساسية للبنين في شمال غزة، مما أدى إلى مقتل 10 فلسطينيين وإصابة 20 آخرين، أغلبهم من النساء والأطفال

> *وتروي الطفلة «ديما محمد ردّج» (14 عامًا)، النازحة من بيت حانون إلى بلدة جباليا النزلة، تفاصيل استهداف التجمع: «كنت أجلس في ساحة المدرسة مع ابنة أخي الصغيرة، فجأة ودون سابق إنذار، حدث انفجار في ساحة المدرسة على بُعد أمتار قليلة من مكان جلوسي، ليتبين أن الانفجار ضرب النساء والأطفال المصطفين أمام شاحنة لتعبئة مياه الشرب. عندما اقتربت، كان الأطفال ممدين في الساحة والدماء تغطيهم. هربت مع ابن أخي الرضيع إلى داخل الغرفة المجاورة لي، وجدت أن الدماء تنزف من يده، ليتبين إصابته بشظية صغيرة في كف يده. نحن الآن نحاول الإخلاء من*

المدرسة، فالجميع يخرج منها ويتخوف من أن يكون هذا القصف من الطائرة دون طيار مقدمة لنسف المدرسة أو مواصلة استهدافها. هذا النزوح الثالث لنا، لقد خرجنا من بيت حانون إلى مخيم جباليا في شهر نوفمبر الماضي، ووقتها استشهد أخي من القصف المدفعي الكثيف، ومن ثم نزحنا من مخيم جباليا إلى جباليا النزلة مع اجتياح المخيم قبل أسبوعين، والآن نخرج ولا نعلم إلى أين سنذهب. هذه المرة الثالثة التي أشهد فيها قصفًا مباشرًا لمواطنين أمامي، لقد نجوت بأعجوبة من هذا القصف»

- في 22 أبريل/نيسان 2024، قصفت طائرات إسرائيلية سيارة مدنية في منطقة السوق بدير البلح وسط قطاع غزة، وهي منطقة مكتظة بحركة الأفراد، ما أدى إلى مقتل فلسطينيين اثنين وإصابة آخرين ويروي «رامز ياسر العكلوك» (20 عامًا) لطاقم الأورومتوسطي: «أنا من سكان دير البلح، كنت متجهًا إلى البلد لشراء بعض الحاجيات، وعند وصولي بالقرب من العيادة تفاجأت بصوت انفجار ضخم، حيث تم استهداف سيارة من طائرات الاحتلال. لم أعرف ماذا حدث في تلك اللحظة، طرت إلى إحدى المحال وفقدت الوعي لأجد نفسي في المستشفى وقد امتلأ جسدي وظهري بالشظايا. حالتي مستقرة وطفيفة مقارنة بالإصابات الأخرى من بتر وتقطيع أطراف»

- في 15 مايو/أيار 2024، قصفت الطائرات الإسرائيلية مجموعة من الفلسطينيين خلال وجودهم في نقطة توزيع إنترنت في مدينة غزة، ما أدى إلى مقتل 4 وإصابة 15 آخرين بجروح.

> *ويروي «حسن سعيد يوسف بركات»، والد أحد المصابين «: كانت هناك نقطة إنترنت في خيمة عند مفترق العيون، يتجمع عندها الناس للتواصل مع أهلهم للاطمئنان عليهم وطمأنتهم. بدون سابق إنذار، استهدف الطيران الإسرائيلي المكان الذي كان ممتلئًا بالمدنيين المتجمعين، ومنهم نساء وأطفال، للوصول إلى الإنترنت. كان الاستهداف بصاروخ أطلقته طائرة مسيرة سقط وسط تجمع الناس، من كان بالخيمة وقع بين قتيل أو مصاب، ومن القتلى طفلة بعمر الثالثة عشرة، قتلت بعد أن جاءت لنقطة الإنترنت لتتواصل مع أهلها الذين نزحوا إلى الجنوب. كنت معهم في نفس المكان قبل دقيقتين، ولم يكن الضرر الناتج طبيعيًا، وكأنه بأطنان من المتفجرات»*

ثامنًا: قتل المدنيين المجوّعين حول شاحنات المساعدات الإنسانية

إحدى أخطر أشكال القتل والإعدامات غير القانونية التي نفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين خلال عام الإبادة الجماعية في قطاع غزة، كان استهداف تجمعات المدنيين حول شاحنات المساعدات الإنسانية بالأعيرة النارية المباشرة من الجنود وطائرات الكوادكابتر وقذائف الدبابات الإسرائيلية، خاصةً في «دوار الكويت» و«دوار النابلسي» في مدينة غزة، وهي المجازر التي عُرفت لاحقًا بـ «مجازر الطحين»، والتي راح ضحيتها مئات الضحايا

وثق الأورومتوسطي حتى 23 مارس/آذار مقتل 256 مدنيًا في منطقة «دوار الكويت»، و230 آخرين في شارع «الرشيد»، و21 في استهداف مراكز توزيع المساعدات

وكانت مجزرة «دوار الكويت» التي وقعت في 14 مارس/آذار 2024، ومجزرة «دوار النابلسي» في 29 فبراير/شباط 2024، من أخطر «مجازر الطحين» التي نفذتها قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، الذين كانوا ضحايا لجريمة التجويع التي ترتكبها إسرائيل ضد سكان القطاع، وخصوصًا في مدينة غزة والشمال

فيما يلي بعض الحالات التي وثقها المرصد الأورومتوسطي:

صورة وثقها الفريق الميداني للأورومتوسطي لقتلى ومصابين بعد إطلاق الجيش الإسرائيلي النار على منتظري شاحنات المساعدات قرب دوار الكويت - 23 مارس 2024

- في مساء يوم 14 مارس/آذار، نفذت القوات الإسرائيلية مجزرة دموية ضد المدنيين الفلسطينيين الذين تجمعوا للحصول على إمدادات إنسانية قرب دوار الكويت على أطراف مدينة غزة، حيث تم استهدافهم بالأسلحة الرشاشة من الطائرات المروحية والدبابات والطائرات المسيرة من نوع كوادكابتر، مما أدى إلى مقتل أكثر من 80 شخصًا وإصابة 200 آخرين، بينهم عدد بحالة حرجة.
- في 29 فبراير/شباط، استهدفت

الدبابات الإسرائيلية في حوالي الساعة الرابعة والنصف فجرًا، آلاف المدنيين الجياع الذين كانوا ينتظرون لساعات وصول شاحنات المساعدات قرب «دوار النابلسي» على شارع «الرشيد» جنوب غربي مدينة غزة، مما أسفر عن مقتل 118 فلسطينيًّا وإصابة 760 آخرين بجروح

جاء استهداف المدنيين الفلسطينيين بمجرد وصول الشاحنات التي تقل المساعدات، حيث سقط عشرات الضحايا بعدما صعدوا على الشاحنات لمحاولة الحصول على أكياس الطحين، فيما استُهدف عشرات آخرون أثناء حملهم أكياس الطحين أو المعلبات لإطعام أسرهم المنهكة من الجوع

> *قال باحث الأورومتوسطي في مجمع الشفاء الطبي بمدينة غزة إن مئات المصابين والقتلى وصلوا إلى المستشفى الذي كان يعمل بطاقة جزئية، ودون طواقم طبية كافية، مما اضطر مواطنين للتعامل مع الجرحى ومحاولة تقديم الإسعافات الأولية وسط حالة تدافع كبيرة، بينما تم نقل القتلى والمصابين على عربات تجرها حيوانات، «وكان بعضهم يحمل أكياس طحين اختلطت بالدماء.»*

> *أفاد «سعيد ثابت سالم الريفي» لطاقم الأورومتوسطي: «ذهبنا لأخذ المساعدات واستلام الطحين على البحر، فأطلقوا النار تجاهنا حوالي الساعة 4:30 فجر اليوم. وبمجرد وصول الشاحنات وتقدم الناس نحوها بدأ إطلاق النار من كل مكان، وصارت مجزرة. أنا حصلت على كيس طحين لأطعم أسرتي المكونة من 11 فردًا، ورفيقي قُتل.»*

> *وقال «أنس صبحي عبد العال» لطاقم الأورومتوسطي: «وصلنا دوار النابلسي، وبمجرد دخول الشاحنات بدأت الدبابات تطلق النار والقذائف من كل مكان. من كل 10 أشخاص واحد فقط استلم. هناك العديد ممن قتلوا أو أصيبوا وهم يحملون كيس طحين أو معلبات... إطلاق النار كان على الشاحنات ومحيطها بعدما وصلها المواطنون. أصبحت الشاحنات محملة بالقتلى والمصابين.»*

ورغم محاولة جيش الاحتلال الإسرائيلي التملص من مسؤوليته عن هذه المجزرة، بادعائه أنهم قتلوا بسبب التدافع والدهس، إلا أن التحقيقات التي أجراها الأورومتوسطي، أثبتت مسؤوليته عن ارتكابها، وذلك من خلال

تحديد نوع الرصاص الذي استخدم في المجزرة، وهو رصاص يستخدمه جيش الاحتلال الإسرائيلي ويتم تصنيعه داخل إسرائيل، وأصيب على الأقل200 شخص كانوا موجودين في مكان الحادثة بهذا النوع من الرصاص، وكذلك ما دلّت عليه العلامات والإصابات على أجساد القتلى والمصابين، والمقاطع المصورة التي نشرها شهود العيان للحادثة، وصوت الرصاص الواضح ومصدره من الدبابات الإسرائيلية المتمركزة باتجاه البحر، وحالة الذعر والترويع التي أصابت جميع المتواجدين، بمن في ذلك البعيدون عن شاحنات المساعدات، ودفعتهم للهروب في كل الاتجاهات باحثين عن مكان للاحتماء فيه

- مساء 25 شباط/فبراير، وثق المرصد الأورومتوسطي مقتل وإصابة 30 فلسطينيًا بعد أن استهدفتهم قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال تجمعهم في انتظار شاحنات المساعدات قرب «دوار النابلسي» على شارع «الرشيد» جنوب غربي مدينة غزة.

- في 13 آذار/مارس، قتل جيش الاحتلال الإسرائيلي ستة مدنيين فلسطينيين، من بينهم أحد موظفي الأونروا، وطفل، وأصاب 22 آخرين جراء غارة إسرائيلية استهدفت منشأة للأونروا في رفح مخصصة للتخزين والتوزيع على حد سواء. ووفقًا للمفوض العام للأونروا فيليب لازاريني، فإن الغارة أثرت على «أحد مراكز التوزيع القليلة المتبقية التابعة للأونروا في قطاع غزة ... في الوقت الذي تنفد فيه الإمدادات الغذائية، وينتشر الجوع على نطاق واسع، وفي بعض المناطق، يتحول الأمر إلى مجاعة.» وصرّح المفوض العام بأن الأونروا تشارك إحداثيات كافة منشآتها في غزة مع أطراف النزاع على أساس يومي، وأن السلطات الإسرائيلية قد تلقت إحداثيات بخصوص منشأة رفح قبل يوم من قصفها. ومنذ بداية الجولة الحالية من الأعمال القتالية، سجّلت الأونروا عددًا غير مسبوق من الانتهاكات ضد موظفيها ومرافقها يفوق أي نزاع آخر في جميع أنحاء العالم، حيث قُتل ما لا يقل عن 165 فرد من أفراد فريق الأونروا، واستهدفت أكثر من 150 منشأة تابعة للأونروا، وقُتل ما يزيد عن 400 نازح بينما كانوا يلتمسون المأوى في منشآت الأونروا.

تاسعًا: قتل الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين

يتعرض الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون من قطاع غزة في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية إلى جرائمٍ منهجيةٍ من القتلِ العمد والإعدامات التعسفية والخارجةِ عن نطاقِ القانونِ والقضاء، بما في ذلك القتل تحت التعذيب، والقتل من خلال الحرمان من العلاج. فقد قُتلَ عشراتُ الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة منذ السابع

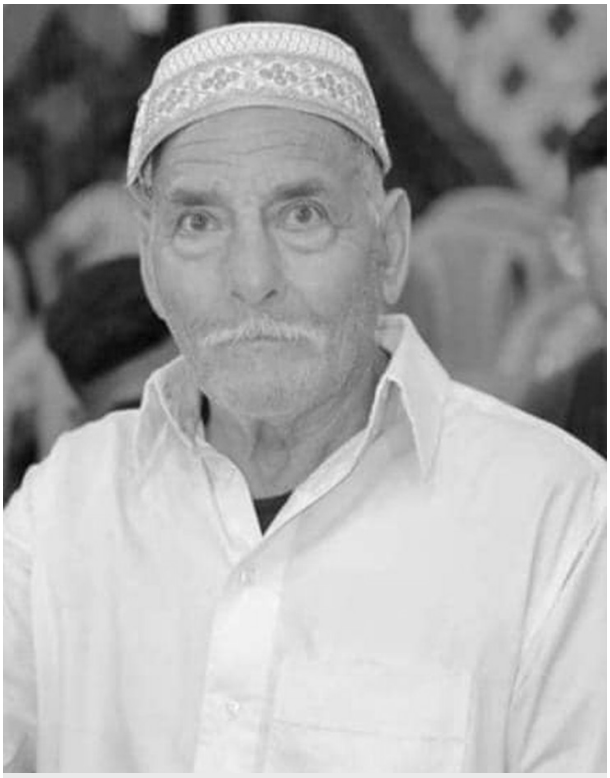

المُسنّ أحمد رزق قديح من خانيونس، أعلن عن مقتله في الأول من مارس 2024 داخل المعتقل بعد التعذيب وحرمانه من العلاج

مـن أكتوبر/تشـرين أول الماضـي فـي السـجون ومراكـز الاعتقـال الإسـرائيلية، ومـا تـزال هويـات الغالبيـة العظمـى منهـم وأعدادهـم الفعليـة مجهولـة حتـى اليـوم. ووثقـت صحيفـة هآرتس الإسـرائيلية مقتـل 48 أسـيرًا ومعتقـلاً علـى الأقـل مـن قطـاع غـزة منـذ السـابع مـن أكتوبر/تشـرين أول الماضـي، خلال اسـتجوابهم واحتجازهـم في منشـآتٍ عسـكريةٍ إسـرائيلية، سـواءٌ بالإعـدامِ غيـرِ القانونـي المباشـرِ أو بسـبب شـدة التعذيـبِ الـذي تعرضـوا لـه.

ولـم ينشـر جيـش الاحتـلال الإسـرائيلي أي معطيـاتٍ حـول ظـروف وفـاة هـؤلاء الأسـرى والمعتقليـن، كمـا لـم تتمكـن حتـى الآن أي جهـةٍ مسـتقلةٍ مـن التحقـق والتعـرف علـى ظـروف مقتلهـم، كمـا لـم يتـم حتـى الآن إخـراج جثامينهـم أو تحديـد هوياتهـم أو إعـادة رفاتهـم، أو حتـى تبليـغ عائلاتهـم.

ومن بين من تأكد مقتلهم في السجون الإسرائيلية:

1. عـز الديـن زيـاد البنـا (40 عامًـا) مـن سـكان حـي الزيتـون فـي غـزة، وأُعلـن عـن وفاتـه 20 ديسـمبر/كانون أول 2023 فـي سـجن الرملـة، وكان تعـرض بعـد اعتقالـه لعمليـاتِ تعذيـبٍ أدت إلـى تفاقـم وضعـه الصحـي، وهـو يعانـي مـن إعاقـةٍ حركيـةٍ ومقعـد، ومـن عـدة أمـراض
2. أحمـد رزق قديـح (70 عامًـا) مـن سـكان خـان يونـس، اعتقلـه جيـش الاحتـلال الإسـرائيلي خلال الاجتيـاح البـري لخـان يونـس فـي 7 فبراير/شـباط 2024 وأُعلـن عـن مقتلـه فـي 1 مـارس/آذار 2024، بعـد تعرضـه للتعذيـب بعـد اعتقالـه فـي معسـكرٍ للجيـش الإسـرائيلي إضافـة إلـى حرمانـه مـن الـعلاج.
3. إسـماعيل عبـد البـاري خضـر (33 عامًـا)، مـن سـكان غـزة، ومنهـا اعتقلـه جيـش الاحتـلال الإسـرائيلي، وقتـل فـي أحـد مراكـز الاعتقـال الإسـرائيلي دون معرفـة التاريـخ علـى وجـه التحديـد، وكشـف عـن مقتلـه فـي فـي 2 مايو/أيـار 2024، عندمـا جـرى تسـليم جثمانـه فـي هـذا اليـوم مـع العشـرات مـن معتقلـي غـزة الذيـن أفـرج عنهـم عبـر معبـر «كـرم أبـو سـالم» شـرق رفـح. علمًـا أنـه الوحيـد الـذي سـلم جثمانـه مـن بيـن القتلـى فـي السـجون الإسـرائيلية، وظهـرت علامـات تعذيـب علـى جثمانـه، ويوضـح الدكتـور «مـروان الهمـص»، مديـر مستشـفى أبـو يوسـف النجـار فـي رفـح: «عنـد فحـص الجثـة، تـم العثـور علـى علامـات التعذيـب علـى معصميـه، وتورمـات فـي الأكتـاف والركبتيـن، وتـورم واضـح فـي الصـدر، مـا يدلـل أنـه توفـي تحـت التعذيـب، أو الجلطـات وتوفـي داخـل السـجن»

الطبيب عدنان البرش الذي قتل في سجن عوفر بسبب التعذيب والإهمال الطبي في 19 إبريل 2024، وكُشف عن مقتله في 2 مايو 2024

4. عدنان أحمد عطية البرش (50 عامًا) وهو طبيب استشاري، ورئيس قسام العظام في مجمع الشفاء الطبي، اعتقله جيش الاحتلال الإسرائيلي في ديسمبر/كانون أول 2023، من مستشفى العودة مع مجموعة من الأطباء. وقتل في سجن (عوفر) في 19 أبريل/نيسان 2024، وكشف عن مقتله في 2 مايو/أيار 2024.

ويشكل مقتلُ الطبيبِ الاستشاري «عدنان البرش» تحت التعذيب نموذجًا واضحًا لانتهاكاتِ إسرائيلَ التي لم تستثنِ أيَّ فئة، وركّزت على النخبِ الفلسطينية، وضمنها الكوادرُ الطبية، التي حوّلتها إسرائيلُ إلى أهدافٍ مستباحة. وبرز الطبيبُ «البرش» خلال الهجومِ العسكريِّ الإسرائيلي من خلال عمله في مجمعِ الشفاء الطبي، حيث أنقذ آلافَ حالاتِ المصابين، ومن خلال تصريحاتٍ إعلاميةٍ كان يوضّح فيها نتائجَ الهجوم الإسرائيلي. وإثر اقتحامِ قواتِ جيشِ الاحتلالِ الإسرائيلي مجمعَ الشفاء الطبي في 16 نوفمبر/تشرين ثانٍ 2023، بعد أسبوعٍ من الحصارِ المُطبِق، وتدميرِ ساحاتهِ وأجزاءٍ من مبانيهِ ومعداتهِ الطبية، أُجبِرَ من كان فيه من طواقمَ ونازحينَ على الرحيل، بعد أن نفذ الجيش الإسرائيل عشرات حالات القتل والتنكيل والتعذيب ضد المدنيين هناك، واتجه الجميع جنوبًا. لكن الدكتور «عدنان البرش» توجه إلى مستشفى كمال عدوان، في بيت لاهيا شمالي غزة، لينضم بعد فترةٍ وجيزةٍ إلى المصابين الذين كان يُعالجهم، بعد إصابته بجراحٍ جراء قصف إسرائيلي. ولم تطُلِ الإقامة في مستشفى كمال عدوان، حتى اضطرَّ للمغادرةِ إلى مستشفى العودة في منطقةِ تل الزعتر شرق مخيمِ جباليا شمالي قطاع غزة، ومن هناك اعتقله جيش الاحتلال الإسرائيلي في ديسمبر/كانون الأول الماضي ونقلَه إلى سجن عوفر حيث قضى الأشهرَ الأخيرةَ من حياته تحت التعذيب حتى كُشِفَ النقاب عن مقتله.

وأفاد الدكتور «خالد حمودة»، وهو طبيب مفرج عنه من السجون الإسرائيلية:

> *«كنت شاويش المعتقل، أحضروا الدكتور عدنان البرش مع 4 أطباء آخرين بعدما اعتقلوهم من مستشفى العودة والمعمداني في غزة. كان الدكتور عدنان في حالة يرثى لها. أبلغني أنه تعرض للضرب الشديد وأن جسمه كله يؤلمه. كان يذهب إلى الحمام بصعوبة، وكنت أساعده في الذهاب والعودة. بقي يومًا أو يومين ثم نقلوه إلى مكان آخر.»*

وشهد معتقلون مفرج عنهم على حالات وفاة زملاء لهم داخل الاعتقال، دون أن يتعرفوا على هوياتهم، لأن السلطات الإسرائيلية تحول المعتقلين إلى أرقام وتمنع حديثهم مع بعضهم البعض

> *وأفاد «إسماعيل إبراهيم شعبان قرموط» (33 عامًا)، من سكان شمال غزة، وهو مهندس معدات طبية بما يلي: «في اليوم الثامن عشر من الاعتقال، في حوالي الساعة 5:00 مساءً، طلب أحد السجناء الذهاب إلى الطبيب لأنه كان يعاني ضيق تنفس جراء أزمة قلبية، فرفض الجنود إخراجه للطبيب، وطلبوا من الشاويش أن يقوم بتغطيته. وفي حوالي الساعة 5:00 صباح اليوم التالي، وعند العد لم يقم المعتقل الذي طلب الذهاب للطبيب بالعد، فطلبوا من الشاويش إيقاظه فوجده قد فارق الحياة. صرنا حينها نكبر (الله أكبر)، ونصرخ، فدخل عدد من الجنود البركس وألقوا قنابل صوت تجاهنا، وضربونا بالهراوات، وأدخلوا الكلاب علينا. واستغرقت عملية القمع نصف ساعة، بعدها أخذوا المعتقل المتوفي الذي لم نكن نعرف اسمه.»*

عاشرًا: قتل المدنيين بالتجويع

استخدمت إسرائيل التجويع كأداة تنفيذ لجريمة الإبادة الجماعية منذ اليوم الأول لحربها على قطاع غزة، بفرض الحصار ومنع إدخال الطعام والمواد الغذائية، وقطع إمدادات المياه. وبمرور الأيام، عانى مئات الآلاف من السكان، خاصة في محافظة غزة وشمال غزة، من الجوع والجفاف. وحتى 24 يونيو/حزيران 2024، وثق المرصد الأورومتوسطي 49 حالة وفاة بين الأطفال في قطاع غزة بفعل الجوع وانعدام الأمن الغذائي، فيما يواجه 3,500 طفل خطر الموت بسبب سوء التغذية ونقص المكملات الغذائية والتطعيمات، وتنتشر ظاهرة إصابتهم بالهزال والضعف الحاد والأوبئة، وباتوا يعانون بشدة من أجساد نحيلة ووجوه شاحبة وباهتة وعيون بارزة

الطفل مصطفى حجازي (10 أعوام) توفي بسبب سوء التغذية والجفاف وعدم توفر العلاج، تصوير: أشرف أبو عمرة، وكالة الأناضول - 15 يونيو 2024

وضمن عشرات الحالات التي وثقها، سجل المرصد الأورومتوسطي مساء 6 مارس/آذار 2024، وفاة الطفل «أحمد وائل أهل» (3 أعوام) نتيجة الجوع والجفاف في ظل المجاعة الآخذة بالانتشار في شمالي قطاع غزة. كما سجل وفاة طفل آخر يبلغ من العمر 15 عامًا في مجمع «الشفاء» الطبي، ومسن (72 عامًا) في مستشفى كمال عدوان شمالي غزة، نتيجة سوء التغذية والجفاف.

حادي عشر: قتل العاملين في العمل الإنساني والإغاثي

تعمد جيش الاحتلال الإسرائيلي استهداف العاملين في المجال الإنساني والإغاثي والبعثات الإنسانية بشكل منهجي، الأمر الذي قوض فعالية وسلامة عملية تقديم المساعدات المنقذة للحياة، وفاقم الأزمة الإنسانية الكارثية التي أحدثتها إسرائيل في قطاع غزة في إطار جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها هناك منذ أكتوبر/تشرين أول الماضي.

وتتعمد إسرائيل شن هجمات ضد العاملين في المجال الإنساني سواء كانوا مواطنين فلسطينيين أو أجانب، وقتلت أكثر من 300 موظف إغاثة، غالبيتهم من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين (الأونروا) في غزة.

ففي إحدى الحوادث، قصفت الطائرات الإسرائيلية مركبة في مقدمة قافلة مساعدات لمؤسسة أنيرا تحمل الطعام والوقود إلى مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي في حوالي الساعة 3:35 مساء الخميس 29 أغسطس/آب 2024، وأدى ذلك إلى مقتل 4 فلسطينيين، هم: «فتحي عميرة العمور»، و«محمد سامي العمور»، و«سائد جهاد العمور»، و«محمد أحمد أبو شريتح»، وهم أعضاء فريق حماية محلي متعاقد مع الشركة الوسيطة مع أنيرا.

وقال جيش الاحتلال الإسرائيلي حينها إنه استهدف مسلحين استولوا على سيارة في مقدمة القافلة وباشروا بقيادتها، لكن تحقيقات المرصد الأورومتوسطي أثبتت عدم صحة تلك الادعاءات. فبعد تواصل فريق الأورومتوسطي مع ذوي الضحايا وأطراف ذات علاقة، تأكد بأن الضحايا جزء من فريق حماية متعاقد مع شركة (Move One) – مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة وتمتلك فرعًا لها في غزة لكن لم يتسن التحقق من ترخيصها للعمل في القطاع- وهي الشركة المسؤولة عن النقل والتأمين لفريق أنيرا. وبالتالي، كان وجودهم في سياق مهمة عمل لتأمين القافلة، وليس كما ادعت السلطات الإسرائيلية، بالإضافة إلى وجود تنسيق

مسبق وموافقة مسبقة من قبل السلطات الإسرائيلية بخصوص دخول هذه القافلة وقيامها بتوزيع المساعدات الإنسانية التي تحملها. مع ذلك، استهدفها جيش الاحتلال الإسرائيلي على نحو مباشر، دون أن يقدم حتى الآن أي دليل على صحة ادعائه. وبخلاف الادعاءات الإسرائيلية أن السيارة الأولى كانت تحمل العديد من الأسلحة، تشير جميع التقارير الأولية من موقع الحادث -وفق بيان أنيرا- إلى عدم وجود أي أسلحة، وأن الأفراد الأربعة لم يشكلوا تهديدًا معاديًا، وأنه تم تنفيذ الغارة الجوية الإسرائيلية دون أي تحذير أو تواصل مسبق

مركبة لعمال أجانب يعملون مع منظمة المطبخ العالمي المركزي تعرضت لغارة إسرائيلية أدت لمقتل 7 منهم يحملون جنسيات مختلفة، تصوير: أحمد زقوت، وكالة رويترز - 1 أبريل 2024

وفي 1 أبريل/نيسان 2024، قُتل 7 أشخاص من أستراليا وبولندا والمملكة المتحدة وبعضهم لديهم جنسيات مزدوجة من الولايات المتحدة وكندا وفلسطين، ويوجد بينهم سائق فلسطيني وامرأة، يعملون مع منظمة المطبخ المركزي العالمي (WCK) في غزة، في قصفت متعمد نفذته الطائرات الإسرائيلية. حيث أطلقت طائرة مسيرة ثلاثة صواريخ تجاه قافلة من ثلاث مركبات، منهم سيارتان مصفحتان تحملان شعار المنظمة، كانت تسير على الطريق الساحلي مقابل مدينة دير البلح وسط القطاع ومتجهة جنوبًا. وقد تم استهداف المركبة الأولى بصاروخ، وتسبب باحتراق مقدمة السيارة بشكل كامل، فيما استطاع السائق الفرار والصعود في سيارة أخرى من القافلة، وعلى بعد 500 متر جنوبًا، عاودت الطائرات واستهدفت مركبة أخرى، وأصاب الصاروخ سقف المركبة، ما أدى إلى مقتل ثلاثة كانوا بداخلها، وقد تمكن اثنان من داخلها من الفرار والصعود في السيارة الثالثة، وعلى بعد كيلو متر واحد جنوبًا قبالة موقع التل، عادت الطائرات لتستهدف السيارة الثالثة بصاروخ، ما أدى إلى مقتل أربعة آخرين.

وجاء القصف رغم تنسيق التحركات مع جيش الاحتلال الإسرائيلي، وأثناء مغادرة الفريق المستهدف مستودع مواد غذائية في دير البلح وسط قطاع غزة.

ثاني عشر: قتل الكفاءات والنخب الفلسطينية

ضمن حالة القتل الواسعة وغير المبررة التي نفذتها إسرائيل على مدار عام كامل وطالت عشرات آلاف الفلسطينيين، شكلت النخب من الأكاديميين وأساتذة الجامعات والمفكرين والكتاب والمبرمجين والصحافيين هدفًا لجيش الاحتلال الإسرائيلي

ونفذ جيش الاحتلال الإسرائيلي هجمات متعمدة ومحددة ضد شخصيات أكاديمية وعلمية وفكرية في قطاع غزة، العشرات منهم قتلوا في غارات مباشرة استهدفت منازلهم دون سابق إنذار، ليقتلوا سحقًا تحت الأنقاض مع أفراد عائلاتهم أو عائلات أخرى نزحت إليهم أو نزحوا إليها.

صورة لعدد من الشخصيات الأكاديمية والعلمية التي اغتالها الجيش الإسرائيلي بهجمات مباشرة (مواقع التواصل)

ووثق المرصد الأورومتوسطي مقتل ثلاثة رؤساء جامعات وأكثر من 127 عميد جامعة وأستاذ ومحاضر جامعي في الهجمات العسكرية الإسرائيلية. وتضم القائمة التي وثقـــها 18 شخصية يحملون درجة البروفيسور، و87 يحملون درجة الدكتوراة، و21 يحملون درجة الماجستير، مؤكدًا أن هذه الحصيلة غير نهائية؛ إذ أن هناك تقديرات بوجود أعداد أخرى من الأكاديميين المستهدفين، وكذلك من حملة الشهادات العليا، ولم يتم حصرهم نتيجة صعوبات التوثيق الناجمة عن تعذر الحركة بحرية وانقطاع الاتصالات والإنترنت ووجود آلاف المفقودين ممن لم يتم حصرهم بعد

وفي 2 ديسمبر/كانون أول 2023، وبعد انتهاء الهدنة المؤقتة بين الفصائل الفلسطينية المسلحة والقوات الإسرائيلية، قتل جيش الاحتلال الإسرائيلي «سفيان تايه»، رئيس الجامعة الإسلامية في غزة، وعائلته بعد تدمير طائرات حربية عمارة سكنية من عدة طوابق مكتظة بالنازحين تعود لعائلة (آل عبيد) في مخيم جباليا شمالي قطاع غزة ما أدى إلى عشرات القتلى والجرحى

ووثـق المرصـد الأورومتوسـطي قائمـة شـملت عـدة خبـراء تكنولوجيـا المعلومـات، بمـن فـي ذلـك البرمجـة والـذكاء الاصطناعي، ممن قضوا جراء الهجمات العسكرية الإسرائيلية التي استهدفت أماكن تواجدهم في أماكن متفرقة في قطاع غزة

مـن بيـن هـؤلاء مهنـدس البرمجـة البـارز «هيثـم محمـد النباهيـن»، الـذي كان يعـد أحـد أمهـر الخبـراء فـي مجالـه فـي القطـاع، وقـد قضـى مـع زوجتـه المهندسـة «نسـمة زهيـر صـادق» فـي قصـف إسـرائيلي اسـتهدف منـزلاً كانـوا نزحـوا إليـه فـي مخيـم «البريـج» للاجئيـن وسـط قطـاع غـزة فـي 14 مـارس/آذار

وقـال أحـد أقـارب «النباهيـن» فـي إفـادة للأورومتوسـطي إنـه كان نـزح مـع عائلتـه إلـى منـزل إلـى رفـح أقصـى جنـوب قطـاع غـزة، لكنهـم تعرضـوا إلـى قصـف إسـرائيلي أدى فـي حينـه إلـى مقتـل طفليـه «محمـد» و«ليـان» وإصابـة زوجتـه بجـروح، مـا دفعهـم إلـى النـزوح مجـددًا إلـى منـزل آخـر فـي مخيـم «البريـج» ليسـتهدفهما جيـش الاحـتلال الإسـرائيلي مجـددًا ويقتلهمـا بعـد نحـو أسـبوعين

وأضـاف أن «النباهيـن» كان بانتظـار صـدور اسـمه فـي كشـوفات التنسـيق للراغبيـن بالسـفر إلـى خـارج قطـاع غـزة بغـرض النجـاة بنفسـه وعلاج زوجتـه مـن إصابتهـا، وكان دفـع رسـومًا ماليـة كبيـرة مقابـل ذلـك، لكـن الاسـتهداف الإسـرائيلي لهمـا كان أسـرع ليلحقـا بطفليهمـا القتيليـن

وفـي 31 أكتوبر/تشـرين أول 2023، قتـل جيـش الاحـتلال الإسـرائيلي "طـارق ثابـت»، مديـر برامـج حاضنـة «يـوكاس» التكنولوجيـة التابعـة للكليـة الجامعيـة فـي قطـاع غـزة، وخريـج برنامـج زمالـة (Hubert H. Humphrey) الأمريكـي، مـن خلال قصـف اسـتهدف منزلـه، ممـا أدى إلـى مقتلـه وزوجتـه وأبنائـه ووالديـه وعـدد مـن أفـراد عائلتـه

وقتـل فـي قصـف إسـرائيلي مماثـل فـي 21 نوفمبر/تشـرين ثـانٍ 2023، مهنـدس البرمجيـات «بـراء عبـد اللـه السـقا» مؤسـس شـركة (DITS) والمتخصـص فـي برمجـة المواقـع الإلكترونيـة وتطبيقـات الهاتـف الذكـي (Senior and lead developer)، وقـد عمـل فـي العديـد مـن الشـركات المتخصصـة فـي المجـال، منهـا مديـرًا تقنيًـا فـي شـركة (CTO)، وكان ينشـط فـي تقديـم الـدورات البرمجيـة وورشـات العمـل المختصـة

وكان «السقا» يعد من أشهر المبرمجين الشباب في غزة، وحصل على العديد من الشهادات والجوائز تقديرًا لجهوده في تدريب العديد من الموظفين الجدد في المجتمع التقني، فضلاً عن كونه طالبًا في برنامج الماجستير في مجال هندسة الحاسوب باختصاص الذكاء الصناعي. وكان «السقا» قتل في استهداف لمنزله بشكل مباشر ودون سابق إنذار في مدينة غزة، مع زوجته الحامل بطفلهما الأول، وعائلة زوجته

وتضم القائمة كذلك «محمد العطل» الذي قضى في 26 أكتوبر/تشرين أول، 2023 و«حمزة الشامي» في 2 نوفمبر/تشرين ثانٍ، وكل من «عبيدة خاطر» في 20 ديسمبر/كانون أول، 2023 و«أنس الشيخ في 9 من الشهر نفسه، و«عبد الرحمن حمادة» في 15 مارس/آذار 2024، إضافة إلى مجموعة أخرى من المبرمجين الشباب، بينهم «رامي السوسي» و«عبد الحميد الفيومي» وبلال زقوت»، و«أحمد نضال قدورة» والمهندس «محمد حسونة» وغيرهم.

ومن شأن استهداف وقتل الكفاءات والنخب الفلسطينية عرقلة تطور المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة بشكل عام، وتقويض منظومته العلمية والتعليمية والاقتصادية، وحرمان قطاعاته الحيوية من الكوادر المتخصصة والمميزة التي يصعب تعويضها على المدى القريب، إلى جانب خلق حالة من الذعر والإكراه لدى باقي الكفاءات، الأمر الذي قد يدفعهم إلى الهجرة.

ويرى الأورومتوسطي أن تلك الجرائم تأتي تنفيذًا للسياسات الإسرائيلية العلنية والداعية إلى جعل قطاع غزة مكانًا غير قابل للحياة والسكن، من خلال تصفية الكفاءات وتدمير مقومات وبنى الحياة الأساسية، مما يهدد بخلق مجتمع مشلول غير قادر على التطور والبناء، أو التعافي السريع من الآثار المدمرة للجرائم الخطيرة التي ارتكبتها إسرائيل خلال هذا العام

2 . إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة

يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي شن الآلاف من الهجمات العسكرية المنهجية ضد المدنيين في قطاع غزة، مستخدمًا في أغلب الأحيان ذخائر وأسلحة ذات قدرة تدميرية كبيرة، تحدث آلامًا وأضرارًا لا مبرر لها وإصابات بليغة، ما أدى إلى إصابة نحو 100 ألف فلسطيني، الآلاف منهم أصيبوا بحالات بتر وإعاقات دائمة، أو حروق وتهتكات خطيرة.

وبحسب وزارة الصحة في غزة، فإن أعداد حالات بتر الأطراف وصلت إلى أكثر من 10,000 في مختلف محافظات القطاع منذ بدء الهجوم الإسرائيلي، وشملت أكثر من 4,000 طفل.

وكان المفوّض العام لوكالة «الأونروا»، فيليب لازاريني، قال إن الحرب الدائرة في قطاع غزة تؤدي إلى فقـــدان 10 أطفال ساقًا أو ساقين كل يوم

يضاف إلى ذلك إصابة ما يقرب من جميع سكان قطاع غزة بحالات الهلع والتوتر والاضطرابات النفسية بسبب القصف المستمر والخوف وفقدان العائلات والأحبة والنزوح القسري المتكرر وفقدان مصادر الزرق، وحتى الطعام، والدمار الهائل لبيوتهم وشوارعهم ووطنهم. وفي ذات الوقت، تواصل إسرائيل حرمان جميع الفلسطينيين في قطاع غزة من حقهم في تلقي الرعاية الصحية والطبية والنفسية والعلاجية الضرورية

الطفلة إيمان الخولي بترت قدمها بعد إصابتها بغارة إسرائيلية، تتلقى العلاج بالمستشفى الأوروبي برفح جنوب قطاع غزة يوم 28 ديسمبر 2023. تصوير: عرفات بربخ، وكالة رويترز.

وتشير متابعة فرق المرصد الأورومتوسطي إلى أن الطائرات الإسرائيلية تقصف المنازل ومراكز الإيواء والشوارع المكتظة بصواريخ وقنابل ذات قدرة تدميرية هائلة تسحق المباني على من فيها، ونجم عن ذلك إلى جانب التدمير الواسع للمباني والمنشآت المستهدفة، إما قتل المواطنين أو إصابتهم بجروح لا يمكن الشفاء منها.

واستخدم جيش الاحتلال الإسرائيلي أنواعًا أخرى من الذخائر والقنابل الفتاكة المحظورة الموجهة للأفراد، والتي توقع أعدادًا ضخمة من القتلى والإصابات، وتسبب آلام لا مبرر لها، إلى جانب استخدام الفوسفور الأبيض، وهو أيضا سلاح محرّم دوليًّا لما يسبّبه من إصابات وحروق خطيرة للأشخاص، غالبا ما تصل إلى العظام.

وإلى جانب حالات البتر الهائلة في الأطراف، هناك إصابات أخرى خطيرة تترك إعاقات دائمة، منها حالات فقدان البصر، والشلل سواء الكلي أو الجزئي، إلى جانب إعطاب الأعصاب الطرفية، والحروق البالغة من الدرجات المختلفة

وتطبق إسرائيل خطة منهجية لحرمان الفلسطينيين في قطاع غزة من حقهم في العلاج والرعاية الطبية، ما يؤدي إلى تفاقم الأضرار الناجمة عن الإصابات ويصعب أو يعوق استشفاءها. حيث استهدف جيش الاحتلال الإسرائيلي على نحو منهجي وواسع النطاق جميع مكونات القطاع الصحي وبنيته التحتية، بما في ذلك المستشفيات والمراكز الصحية والطواقم الطبية وسيارات الاسعاف، بما يشمل شن هجمات عسكرية مباشرة ضدها بشكل متكرر، واقتحامها، وتدمير اقسامها وأجهزتها الطبية، وقتل واعتقال كوادرها الطبية، فضلا عن قطع الإمدادات الطبية الأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية على نحو شبه كامل، وذلك بفعل الحصار غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل على القطاع، والذي تتحكم من خلاله بكل ما يدخل القطاع نوعًا وكمًّا

وما يزيد من خطورة غالبية حالات الإصابات هو عدم وجود إمكانيات للعلاج في قطاع غزة، مع تعذر نقلها للعلاج في الخارج بسبب إغلاق المعابر من جهة إسرائيل، والذي وصل إلى حد الإغلاق التام بعد سيطرة إسرائيل على معبر رفح الحدودي مع مصر في 7 مايو/أيار 2024.

ووفق وزارة الصحة في غزة، فقد بلغ مجموع طلبات العلاج بالخارج 25,000 طلب، فيما بلغ عدد الذين حصلوا على تنسيق وموافقة بالسفر عدد 6,645 وبلغ عدد الذين تمكنوا من السفر خارج القطاع 4,859 جريحًا ومريضًا فقط. ولم يغادر غزة بعد تاريخ 7 مايو/أيار سوى 219 من الحالات المرضية عبر معبر كرم أبو سالم منذ تاريخ 24 يونيو/حزيران 2024. [13]

وتسببت إسرائيل من خلال حرمان الفلسطينيين من الحق في الحصول على الرعاية الطبية بموت المئات منهم نتيجة الإصابة أو العدوى الناتجة عنها، في ظل غياب العلاج اللازم.

إلى جانب ذلك، يُحرم المرضى الفلسطينيون الذين يعانون من أمراض مزمنة، كالسرطان وأمراض القلب والسكري والضغط، من تلقي العلاج الضروري لإنقاذ حياتهم منذ عام كامل. وتتفاقم معاناة هؤلاء المرضى في

13 وزارة الصحة، تقرير طوارئ القطاع الصحي لليوم (347) للعدوان، 16 سبتمبر 2023.

ظل انقطاع الكثير من أصناف الأدوية، أو توفرها على نحو شحيح، مما يضع حياتهم في خطر الموت المحدق. وخلال الحرب المتواصلة، تعرض مستشفى الطب النفسي الوحيد في قطاع غزة والواقع في مدينة غزة -حي النصر للقصف الاسرائيلي بتاريخ 6 نوفمبر/تشرين ثانٍ 2023، حيث لم يعد هذا المستشفى صالحًا للعمل. وأفادت منظمة الصحة العالمية أن هناك حاجة إلى خدمات نفسية في غزة أكثر من أي وقت مضى على خلفية الضائقة المتزايدة المرتبطة بالنزاع، وطالبت المجتمع الدولي ومؤسساته العامة والصحية بتقديم الخدمات الصحية النفسية اللازمة لأهل القطاع

وتسبب الهجوم بوقف ما نسبته 75% من المؤسسات الصحة النفسية عن العمل، حيث إن العيادات المتخصصة عمومًا موجودة في المستشفيات، بما فيها العيادات التي تعنى بالصحة النفسية والاسرية، وحيث ان 75% من هذه المستشفيات أوقفها الهجوم عن العمل، فهذا يعني أنه على الأقل 75% من هذه العيادات الست التي كانت موجودة هدمت أو أصبحت غير قادرة على العمل. [14]

وبعد مرور عام كامل من الهجمات العسكرية الإسرائيلية واسعة النطاق على قطاع غزة، فإن سكان القطاع، ومع نزوح نحو 2 مليون منهم، وإقامتهم في خيام أو مراكز إيواء أو منازل مكتظة في ظروف تفتقر لمقومات الحياة والصحة والنظافة، وتحت القصف الشديد والمتواصل، وعدم وجود أي مناطق آمنة، باتوا جميعهم يتعرضون لضغوط نفسية شديدة، ستخلّف آثارًا طويلة الأمد على صحتهم النفسية والعقلية، وبخاصة لدى الأطفال، حيث فقد الآلاف منهم آباءهم أو أمهاتهم، أو كليهما، والمئات منهم نجوا ولكن دون عائلة على قيد الحياة "WCNSF".

ووثق المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان سلسلة جرائم وانتهاكات خطيرة يتعرض لها الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون في سجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية. وإلى جانب التسبب بحالات قتل وموت بالعشرات، فإن غالبية المعتقلين تعرضوا لأذى جسدي ونفسي جسيم، وبقيت آثار التعذيب والتنكيل مرافقة لهم بعد الإفراج عنهم.

وتنفذ قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي انتهاكات جسيمة وجرائم ينطوي عيلها تجريد الفلسطينيين من كرامتهم، ومعاملتهم معاملة لا إنسانية وقاسية على نحو منهجي ومتعمد. وتأتي هذه الجرائم في سياق نزع الإنسانية عن الفلسطينيين جميعًا في قطاع غزة، وبالتالي تبرير وتطبيع الجرائم التي ترتكب ضدهم، دون إيلاء أي اعتبار

14 الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ورقة حقائق، تأثير العدوان الحربي الإسرائيلي على الصحة النفسية في قطاع غزة، يناير 2024

لإنسانيتهم وآلامهم وكرامتهم، مع تنامي قناعة لدى أفراد جيش الاحتلال الإسرائيلي، كأطياف أخرى في المجتمع الإسرائيلي، بضرورة القضاء على الفلسطينيين كجماعة، وبخاصة في قطاع غزة. كما تأتي هذه الجرائم تنفيذًا للتحريضات العلنية التي تدعو لإبادة الشعب الفلسطيني في غزة، والتي صرح بها مسؤولون وإعلاميون ومستوطنون إسرائيليون، وكنتيجة للحصانة المطلقة التي يتمتع بها مرتكبو هذه الجرائم، وإفلاتهم المستمر من العقاب في ظل عدم اتخاذ أي إجراء لمساءلتهم ومحاسبتهم على أي مستوى أو من أي جهة

ويتعرض الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون من قطاع غزة لتلك الممارسات بشكل خاص وعلى نحوٍ منهجي، حيث يتعمد جيش الاحتلال الإسرائيلي تعذيبهم طوال فترات الاحتجاز والتحقيق والاستجواب، كما ويتعمد إيقاع أذى نفسي وجسدي شديد وترك آثار فارقة على أجسادهم، بدافع الانتقام ومعاقبتهم على نحو جماعي لكونهم فلسطينيين في إطار استهدافهم كجماعة قومية وعرقية، وعلى نحو جماعي، في تجسيد فعلي لجريمة الإبادة الجماعية

ونفذت القوات الإسرائيلية عمليات اعتقال تعسفية طالت آلاف المدنيين الفلسطينيين من قطاع غزة، بمن في ذلك أطفال ونساء، حيث تمت تعريتهم وتعصيب أعينهم وإجبارهم على البقاء في العراء رغم الطقس البارد لساعات، قبل أن يجري نقلهم بالقوة إلى أماكن غير معلومة، وتعريضهم للتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك حرمانهم من الطعام والماء والمأوى واستخدام دورات المياه

كما يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب جريمة الاختفاء القسري للأسرى والمعتقلين من قطاع غزة على نحو واسع ومنهجي، بحيث يرفض الإقرار بحرمان هؤلاء من حريتهم، من خلال رفضه الإفصاح عن قوائم بأسماء جميع الأسرى والمعتقلين من القطاع، كما يرفض إعطاء معلومات عن مصيرهم، مما يحرمهم من الحماية القانونية المقررة لهم، ولفترات طويلة من الزمن. وتعرض العديد منهم للتعذيب الجسدي والنفسي والعنف الجنسي والتهديد طوال فترة الاعتقال، فيما أن بعض المعتقلين تعرضوا لمساومات وعمليات ابتزاز من أجل التعاون مع الجيش والشاباك الإسرائيلي مقابل التخفيف من تعذيبهم أو الحصول على بعض ما أسميت الامتيازات والإفراج عنهم

ويواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي في تطبيق «قانون المقاتلين غير الشرعيين»، المخالف للقانون الدولي، على مئات الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة. ويجرد هذا القانون الأسرى والمعتقلين من كافة الحقوق التي يوفرها لهم القانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان، بما في ذلك الحماية القانونية المقررة لهم

بحسب أوضاعهم القانونية. حيث إنهم وبموجب هذا القانون لا يحظون بمعاملة أسير الحرب بموجب اتفاقية جنيف الثالثة، أو بمعاملة الأشخاص المعتقلين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والبروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف. كما وقد عدل هذا القانون مع بدء جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، بحيث يسمح احتجاز الفلسطينيين من قطاع غزة لمدة 75 يومًا، قابلة للتمديد إلى ما لا نهاية، وذلك على أساس أدلة سرية لا يحق للمحتجز أو محاميه الاطلاع عليها، مما يحرمه من حقه في الدفاع والمحاكمة بأدنى معايير المحاكمة العادلة

وفي هذا السياق، أصدر خبراء في الأمم المتحدة بيانًا أعربوا فيه عن قلقهم إزاء تقارير موثوقة حول انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة التي تتعرض لها النساء والفتيات الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك قطاع غزة، والتي تتضمن القتل العمد، والإعدام خارج نطاق القانون والقضاء، والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، والتعذيب، والعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، والتهديد بالاغتصاب، والإجبار على التجرد من الملابس، والتفتيش العاري من قبل الذكور، والمعاملة اللاإنسانية، والاعتداء على الكرامة الإنسانية، والحرمان من أبسط حقوقهم الإنسانية والضرورية للنوع الاجتماعي. وأبرز البيان حالة رضيعة نقلها أحد الضباط الإسرائيليين قسرا إلى داخل إسرائيل، ومنذ ذلك الحين لم يُعرف لها مصير، في مخالفة واضحة للقانون الدولي الإنساني

3. إخضاع الجماعة، عمدًا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليًّا أو جزئيًّا

منذ بدء جريمة الإبادة على قطاع غزة، عمدت إسرائيل إلى فرض ظروف حياة مصممة لتحقيق التدمير الفعلي تشمل التجويع والتعطيش والحرمان من المواد الأساسية التي لا غنى عنها للبقاء ومنع وتقييد إدخال الإمدادات الإنسانية وتدمير القطاع الصحي والتعليمي والتهجير القسري الواسع المتكرر والمنهجي

أولا: التهجير القسري المنهجي والواسع النطاق

ينفذ جيش الاحتلال الإسرائيلي جريمة النقل والتهجير القسري من خلال خلق بيئة قسرية في كامل قطاع غزة، دون إيجاد مكان آمن، واستمرار استخدام القوة المادية وشن هجمات عسكرية شديدة ومركزة على الأحياء والتجمعات السكنية، واقتحام مراكز الإيواء والمنازل، وإجبار الفلسطينيين على اخلائها دون أن يكون لهم أي مكان آخر يتوجهون إليه، وكذلك من خلال التجويع والتهديد والترهيب والاحتجاز والاضطهاد النفسي واستمرار إصدار أوامر التهجير القسري.

وعلى مدار عام كامل أصدر جيش الاحتلال 63 أمر إخلاء طالت أكثر من 80 % من مساحة قطاع غزة، وعانى من آثارها أغلبية سكان قطاع غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة.

مئات الآلاف من الفلسطـــينيين ينزحون من غزة وشمالها نحو الجنـــوب بعد أوامر إخلاء أصدرها الجيش الإسرائيلي، تصوير: إبراهيم أبو مصطفى، وكالة رويترز - أكتوبر 2023

ومنذ قـــرار التهـــجير الأخـــطر في 13 أكتوبر/تشرين أول 2023، القاضي بإخلاء محافظتي غزة وشمال غزة، عملت إسرائيل على تحقيق هذا القرار بالقصف الجوي والمدفعي والترهيب وتدمير مقومات الحياة، وهو ما أدى إلى الانتقال القسري لمئات الآلاف. وتتم عمليات الإخلاء هذه على نحو يخالف القانون الدولي، وتصل إلى حد ارتكاب جريمة النقل القسري، حيث ما يزال يتم إخلاء المدنيين من منازلهم وأماكن تواجدهم من دون توفير مكان آخر آمن لهم، ويتركون للعراء دون تأمين مراكز للإيواء تتوافر فيها مقومات الحياة والأمان، ودون ضمان الأمن لهم خلال طريق نزوحهم. وفي عشرات الحالات، استهدف جيش الاحتلال الإسرائيلي السكان بشكل مباشر أثناء نزوحهم في الطرق التي كان أعلن عنها بشكل سابق باعتبارها ممرات آمنة.

وخلال شهر سبتمبر/أيلول 2024، أفادت إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت صدقا على دراسة العمليات التي يمكن تنفيذها في غزة على أساس «خطة الجنرالات». [15]

وتتضمن «خطة الجنرالات» تشديد حصار شمال قطاع غزة ووقف المساعدات الإنسانية وإجلاء السكان بعد إعطائهم مهلة أسبوع.

وذكرت شبكة «سي إن إن» الأميركية عن مسؤول عسكري إسرائيلي سابق أن نتنياهو يدرس خطة «لإجبار كل

15 نتنياهو وغالانت يدرسان تطبيق "خطة الجنرالات" في غزة | أخبار | الجزيرة نت (ajnet.me)

الفلسطينيين شمال قطاع غزة على الرحيل». وأضاف أن الخطة تهدف لتحويل شمال القطاع إلى منطقة عسكرية مغلقة، ومحاصرة مقاتلي حماس «وإجبارهم على الاستسلام أو الجوع»

ويعاني النازحون من أزمات متعددة، فمن جهة تستمر إسرائيل في استهداف المناطق الإنسانية التي دعتهم للنزوح إليها، في وقت يعيشون فيه في مراكز إيواء غير مخصصة لهذه الغاية، وتعاني من شدة الاكتظاظ، أو في خيام بالية تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة.

ومع اقتراب فصل الشتاء الثاني على مئات النازحين فإن فصول المعاناة مرشحة للتفاقم مع الانتشار المتوقع لأمراض موسم الشتاء مثل الأنفلونزا، بعد تفشي الأمراض المعدية خلال فترة الصيف

ثانيا: التجويع

تواصل إسرائيل استخدام التجويع ليس فقط كأسلوبٍ من أساليب الحرب، وهو ما يشكل جريمةَ حربٍ قائمةً بحد ذاتها، بل تنفيذًا لجريمةِ الإبادةِ الجماعيةِ التي ترتكبها ضد جميع سكانِ القطاع، واستمرارها بحرمانِ سكانِ القطاعِ من المواد الأساسية لبقائهم، وبخاصةٍ شمالي القطاع، على نحوٍ متواصلٍ وشديدٍ بهدفِ إهلاكهم على نحوٍ فعلي. وتنفذ إسرائيل جريمة التجويع من خلال ارتكاب جرائمَ أخرى وتطبيقِ إجراءاتٍ غير قانونيةٍ أخرى، كفرضِ الحصارِ المشدد على كاملِ القطاع، وقطعِ الكهرباء والمياهِ والوقود، وتدميرِ مصادر الإنتاج المحلي للغذاء، وتدميرِ المحاصيل الزراعيةِ وتجريفِ الأراضي الزراعية، ومنعِ وعرقلةِ المساعداتِ الإنسانيةِ على نحوٍ متواصلٍ

فلسطينيون يتمكنون من الحصول على أكياس من الطحين من شاحنة مساعدات قرب دوار الكويت وسط اشتداد حالة المجاعة في شمال قطاع غزة، تصوير: حسام عزام، TPX IMAGES I 27 يناير 2024

واستخدمت إسرائيل التجويع بقرارٍ سياسيٍّ رسميّ منذ اليوم الأول لجريمة الإبادة، كما عبّر عنه وزيرُ الدفاعِ الإسرائيلي «يؤاف جالانت»، وجرى تنفيذه على عدةِ مراحلَ متكاملةٍ، شملت تشديدَ الحصارِ وإغلاقَ المعابر، ومنعَ إدخالِ البضائع التجارية، وتدميرَ كافة مقوماتِ الإنتاج المحلي ومصادرِ

الغذاء المحلية، وترسيخَ احتياجِ سكانِ القطاعِ للمساعداتِ الإنسانية، لتصبحَ هي مصدرَ الغذاء الأساسي لسكانِ القطاع

وتم تسجيلُ عشراتِ حالات الوفاة بين كبارِ السن والأطفالِ في قطاعِ غزة بفعلِ الجوعِ وانعدام الأمن الغذائي، فيما يواجه 3500 طفلٍ خطرَ الموتِ بسبب سوء التغذية ونقص المكملات الغذائية والتطعيماتِ وتنتشرُ ظاهرةُ إصابتهم بالهزال والضعف الحاد والأوبئة، وباتوا يعانون بشدةٍ من أجسادٍ نحيلةٍ ووجوهٍ شاحبةٍ وباهتةٍ وعيونٍ بارزةٍ

وعملت إسرائيل بشكلٍ منهجيٍّ خلال حربها على استهداف جميعِ مقوماتِ الحياةِ في قطاع غزة، بما فيها قصفُ المطاحنِ والمخابزِ ومخازنِ المؤنِ الغذائيةِ والمحال التجارية والأسواق، وتدمير المحاصيلِ والأراضي الزراعية، وقتلُ المواشي، واستهدافُ قوارب ومعدات الصيد، وخزانات المياه وتمديداتها

وعلى مدار عامٍ من جريمة الإبادة، تم رصد تفاقم مستويات انعدامِ الأمنِ الغذائي بشكلٍ مضطردٍ في جميعِ أنحاء القطاع نتيجة إصرارِ إسرائيل على ارتكاب جريمةِ التجويع واستخدامِه كسلاحِ حربٍ

إذ مع إغلاقٍ شبه كلي للمعابر ومنعِ إدخالِ المساعداتِ الإنسانية، هدد شبحُ المجاعةِ وسوء التغذية الحاد جميعَ سكانِ قطاعِ غزة، والبالغ عددهم 2.3 مليون نسمة، نصفهم من الأطفال، وبخاصةٍ في شمالِ وادي غزة

بموازاةِ ذلك، أخرجت إسرائيل أكثر من 75% من مساحةِ الأراضي الزراعية عن الخدمة في قطاع غزة، إما بعزلها تمهيداً لضمها للمنطقة العازلةِ على نحوٍ غير قانوني أو تدميرها وتجريفها، لتدمر بذلك السلة الغذائية من الخضروات والفواكه واللحوم، بالإضافة إلى تدميرِها لكافة مقومات الإنتاج الغذائي المحلي الأخرى. وكان أحد ذلك بتاريخ 24 سبتمبر/أيلول 2024 عندما جرفت القواتُ الإسرائيلية نحو 500 دونمٍ في بيت لاهيا بعدما أعاد المزارعون زراعتها بالخضروات.

وعملت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي على تدميرٍ منهجيٍّ وواسعِ النطاق للأراضي الزراعية ومزارع الطيورِ والمواشي بنمطٍ واضحٍ ومتكرر؛ بهدفِ تجويعِ السكانِ وحرمانهم من مصادرِ الغذاء المحلية، وجعلِ أمرِ نجاتهم مرهوناً بالقرارِ الإسرائيلي بإدخال أو منعِ إدخال المساعداتِ الإنسانية

وقد جرفت ودمرت القواتُ الإسرائيلية جميع الأراضي الزراعية على امتدادِ السياجِ الأمني الفاصل شرقي قطاع غزة وشماله بعمقٍ يصل إلى قرابةِ 2 كيلومتر، وبذلك تكون أخرجت ما يقارب من 96 كيلومتر مربع، في محاولةٍ لضمها للمنطقةِ العازلة بالقوة بما يخالف قواعدَ القانونِ الدولي الآمرة، يضاف إليها نحو 3 كيلومتر مربع، جراءَ شق طريقٍ ومنطقةٍ عازلةٍ تفصل مدينة غزة عن وسطها من محورِ نتساريم، علماً أن هذه المساحة تمثل نحو 27.5% من مساحة القطاع

إلى ذلك تشهد جميعُ مناطق قطاع غزة شحًا في المياه، وانهيارًا لنظام الصرفِ الصحي، في ظلِّ استمرارِ جرائم حرمان السكانِ من المواد التي لا غنى للبقاء، التي تتضحُ كذلك من خلالِ تدمير أكثر من 700 بئرٍ ومحطةِ تحلية مياهٍ منذ بدايةِ الحرب، في حين تعاني البقيةُ من شحِّ الوقودِ الذي تمنع إسرائيل إدخالَه إلى القطاع، بالرغم من ارتفاع عددِ الضحايا، بينهم أطفال، بفعلِ انتشار الأوبئةِ والأمراضِ المعديةِ بعد تراكم المياه الملوثةِ نتيجةَ استهدافِ محطاتِ الصرف الصحي

وخلق جيش الاحتلال الإسرائيلي بمواصلته الدمارَ والخرابَ بيئةً غيرَ صالحةٍ للحياةِ في قطاع غزة، وبخاصةٍ عبر تدميرِ 50 في المئة (350 كم من أصل 700 كم) من شبكاتِ المياه، و9 خزاناتِ مياه من أصل 10.

الوضعُ الغذائي في بعضِ مناطقِ قطاعِ غزة ينطبق عليه مفهومُ المجاعة بحسبِ التصنيفِ الدولي المعتمد، وهو التصنيفُ المرحلي المتكامل للأمنِ الغذائي (IPC). حيثُ أكد الفريقُ العاملُ لهذا التصنيف والمعني بمسألةِ الوضع الغذائي في قطاع غزة في تقريره الثاني أن كامل السكان في قطاع غزة وهي المرحلةُ الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أو أعلى، بما يشمل ذلك نصف السكان في المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، أي مرحلة الكارثة/المجاعة

وأظهرت جميعُ تقارير المنظماتِ الدولية أن غالبية سكانِ القطاع يواجهون بالفعل مستوياتٍ شديدةً من الجوع، فيما بدأ مئاتُ الآلاف من الأطفال والمسنين على وجهِ التحديد يعانون من الهزالِ أو النحافة الشديدة بالنسبة لأطوالهم، وفقد جميع السكان آلاف الأطنان من أوزانهم على مدار الأشهر الماضية

وبحسب مكتبِ تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، تم تشخيصُ 18,239 طفلاً في قطاع غزة بسوء التغذية الحاد، بما في ذلك 145 يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد مع مضاعفاتٍ طبيةٍ خطيرة.

وما تزال الهجماتُ الإسرائيلية والقيودُ المفروضةُ على الوصول تؤدي إلى نقصٍ حادٍ في السلعِ الإغاثية اللازمة لدعم العمليات الإنسانية، مما زاد من خطرِ تلف وإصابةِ الإمداداتِ الغذائية العالقةِ بسبب ارتفاع درجات الحرارة وتحذرُ الأمم المتحدة من أن الاستجابةَ المتكاملةَ متعددةَ القطاعات ضروريةٌ لمعالجةِ انعدامِ الأمن الغذائي، وخاصةً خلال فصل الشتاء القادم. ولا بدَّ من معالجةِ احتياجاتِ الشتاء في القطاعاتِ الأخرى، بما في ذلك المأوى والمياه والصرف الصحي والصحة والخدمات اللوجستية، على وجهِ السرعة لتحسينِ الاستجابة للأمنِ الغذائي.

ورغم انتشار المجاعةِ وحالات سوء التغذية وازدياد خطرِ الموت بسببهما، لم تتوقف إسرائيل عن ارتكابِ جريمة التجويع ضد الفلسطينيين، ولم تحدث أي تغييرٍ على سياساتها التعسفيةِ التي تعرقل دخولَ المساعدات الإنسانية إلى القطاع، وذلك على نحوٍ يؤشر على نيةِ إسرائيل بفرضِ ظروفٍ معيشيةٍ قاسيةٍ على الفلسطينيين تؤدي إلى هلاكهم الفعلي في نهايةِ المطاف

ثالثا: عرقلة المساعدات الإنسانية

يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي تعطيل وعرقلة دخول ووصول المساعدات الإنسانية إلى أقصى حد، وبخاصة إلى مدينة غزة وشمالها من خلال تقليص حجم المساعدات المسموح بدخولها أساسًا، وفرض قيود تعسفية على الأنواع والأصناف المسموحة.

شاحنة مساعدات تابعة للأمم المتحدة استدفتها البحرية الإسرائيلية وهي في طريقها نحو شمال قطاع غزة، المصدر: توماس وايت، مدير شؤون الأونروا في غزة - فبراير 2024

وعرقلت إسرائيل دخول المساعدات إلى القطاع على نحو متواصل وشديد، وأخضعتها لمعايير وإجراءات تفتيش تعسفية وطويلة، واستهدفتها وهي بالشاحنات وفي مراكز التخزين والتوزيع، واستهدفت منتظريها والقائمين على تأمينها وتوزيعها، وذلك كله لتحرم

الفلسطينيين من الحصول عليها حتى بالقدر الكافي لسد رمق جوعهم أو درء خطر الموت بسببه، ولتكرّس حالة من الفوضى والاقتتال الداخلي بفعل تغييبها لآليات الرقابة وتأمين توزيع هذه المساعدات، بالقتل أو بالجرح، أو برفض التعاون مع المؤسسات الدولية العاملة في هذا المجال، أو بمحاولة تصفية «الأونروا» وهي الوكالة الدولية الرئيسية المسؤولة عن عملية إدخال المساعدات الإنسانية وتوزيعها في القطاع.

وحتى عندما تسمح إسرائيل بإدخال المساعدات، فإنها تعمد إلى تقييد دخولها في الكم والنوع وأماكن الوصول، ومن ثم تقصف مخازن المواد الغذائية والمولات والمحال التجارية، وصولاً إلى قصف واستهداف المساعدات والعاملين عليها وعلى حمايتها، فضلا عن قصف السكان خلال انتظارهم شاحنات المساعدات وقتل وإصابة المئات منهم

ويحتاج إرسال المساعدات إلى شمال غزة إلى موافقات يومية من السلطات الإسرائيلية. وأثناء فترات الانتظار الطويلة عند نقطة التفتيش في وادي غزة، تواجه قوافل الشاحنات أعمال النهب وكثيرا ما تتم إعادتها. وإذا تمكنت من العبور، فهناك خطر كبير بحدوث مزيد من عمليات النهب على طول الطريق الصعب شمالا، كما قال برنامج الأغذية العالمي.

رابعا: خلق مخاطر بيئية وصحية

أدت الجرائم والسياسات الإسرائيلية التعسفية إلى تعطيل جميع محطات وأنظمة معالجة المـــــياه العادمة (6 محطات)، وتوقف حوالي 65 مضخة للصرف الصحي، وتدمير 70 كم من شبكات الصرف الصحي، ما يدفع للتخلص من مياه الصرف الصحي التي تقدّر بحوالي 130 ألف متر مكعب يوميًا، دون معالجة لتسرب أجزاء منها إلى الطرقات ومراكز إيواء النازحين في جميع مناطق قطاع غزة

وتسبب القصف الإسرائيلي المتواصل لقطاع غزة وما يزال في عواقب إنسانية لا يمكن وصفها، ويخلف أيضًا آثارًا دراماتيكية ودائمة ويمثل كارثة على البيئة الطبيعية بفعل الأضرار البيئية التي تشمل الكم الهائل من الغبار السام المنبعث من قصف المباني، إلى انهيار إدارة النفايات، وتدمير مرافق معالجة المياه وانتشار الأمراض المنقولة بالمياه

فضلاً عن ذلك فإن تراكم عشرات الآلاف من الأطنان من النفايات يهدد بتلوث التربة والمياه الجوفية ويخلق ظروفًا مثالية لنمو وتكاثر البكتيريا، في وقت تشير التقديرات إلى أن الهجمات الإسرائيلية أسفرت عن إنتاج ما لا يقل عن 900 ألف طن من النفايات السامة تشمل المواد المشعة والمسرطنة والمعادن الثقيلة، والمبيدات الحشرية، وغير ذلك من المواد الكيميائية، التي تنبعث من خلال استخدام الذخائر العسكرية وفي تدمير المباني وتشكل تهديداً لكل أشكال الحياة، بما في ذلك الحيوانات والنباتات.

دمار واسع في خزان المياه بمنطقة تل الهوى جنوب غرب مدينة غزة بفعل قصف إسرائيلي للمنطقة، المصدر: بلدية غزة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك - 12 مايو 2024

وتشمل البنية التحتية المتضررة أو المدمرة في قطاع غزة آبار مياه الشرب وشبكات المياه مثل المضخات والأبراج ومرافق الصرف الصحي والنظافة وشبكات الصرف الصحي ومحطات التحلية والبنية التحتية لمياه الأمطار ومنافذ الصرف الصحي البحرية ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي.

علاوة على ذلك، بحلول منتصف نوفمبر/تشرين ثانٍ، أدى نقص الوقود إلى إغلاق جميع محطات معالجة مياه الصرف الصحي الخمس في غزة ومعظم محطات ضخ مياه الصرف الصحي البالغ عددها 65 محطة، كما ذكرت منظمة أوكسفام الدولية. وقبل الحرب، كان 13 ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي الخام تتدفق إلى البحر من غزة يوميًا. لكن الآن، يقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن هذا الرقم ارتفع إلى 130 ألف متر مكعب يوميًا.

وبسبب تعطل مرافق معالجة مياه الصرف الصحي، يضطر السكان في غزة إلى استهلاك المياه المالحة والملوثة واستخدامها للطهي والتنظيف والنظافة الشخصية. وبطبيعة الحال فإن العواقب الصحية المترتبة على شرب المياه الملوثة كارثية وخاصة بالنسبة للأطفال، الذين يشكلون 47% من سكان غزة، وتزيد بشكل كبير من خطر الإصابة بالكوليرا والتيفوئيد وشلل الأطفال وغيرها من الأمراض المرتبطة بالمياه

وأدى حرمان إسرائيل جميع سكان قطاع غزة بشكل تعسفي ومنهجي من أدوات ومواد النظافة بالانتشار السريع للكارثة الصحية الهائلة التي تفاقمت إثر النزوح القسري وواسع النطاق والمتكرر للسكان، وافتقارهم إلى المعقمات ومواد والنظافة الشخصية، لا سيما في مراكز ومخيمات الإيواء المكتظة بمئات آلاف النازحين وفي ظل غياب خدمات الصرف الصحي، بفعل تدميرها من قبل قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي

وتشير التقديرات إلى وجود نحو 680 ألف امرأة وفتاة في سن الحيض في قطاع غزة، لا تتوفر لهن بشكل كافٍ الإمدادات الضرورية الخاصة بالدورة الشهرية، وبخاصة الفوط الصحية، فضلاً عن عدم كفاية المياه ومستلزمات النظافة والمراحيض، وانعدام الخصوصية، واضطرارهن إلى استخدام مواد ملوثة أو غير معقمة، مما يعرضهن لخطر الإصابة بالأمراض، بما في ذلك سرطان الرحم، والتهابات الجهاز التناسلي والمسالك البولية والعقم

ويفاقم ذلك مخاطر غياب الأصناف الأساسية لمواد التنظيف الشخصية والأسرية في قطاع غزة، في ظل الاحتياج الشديد للتنظيف والرعاية الشخصية، جراء إجبار أكثر من 2 مليون نسمة على النزوح القسري، غالبيتهم لعدة مرات، ولجوء مئات آلاف منهم إلى مراكز إيواء وخيام تفتقر لأدنى مقومات الحياة والنظافة الشخصية والرعاية الصحية، إلى جانب مخاطر تراكم النفايات وغرق الطرقات والأسواق بطفح المياه العادمة نتيجة عدم القدرة على تصريفها، بسبب قطع إسرائيل الكهرباء عن قطاع غزة بشكل كامل، ومنعها لدخول الوقود لتشغيل المولدات الكهربائية البديلة، عدا عن تدمير غالبية البنية التحتية الحيوية في القطاع، بما في ذلك شبكات الصرف الصحي

يضاف إلى ذلك تعمد إسرائيل تأزيم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، عبر منع دخول مواد التنظيف والنظافة الشخصية والأدوات الصحية ومواد التعقيم، وعدم السماح بإدخال الكثير من الأصناف الضرورية ذات العلاقة لإخضاع السكان لظروف معيشية قد تؤدي بهم إلى الهلاك الفعلي، بما في ذلك من خلال تفشي الأمراض المعدية والجلدية الخطيرة ومرض الكبد الوبائي وغيره.

خامسا: التدمير الشامل

تعمل قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي بشكل منهجي على تحويل قطاع غزة إلى كوم ركام غير قابل للحياة، من خلال عملية التدمير المنازل والتجمعات والأحياء السكنية على نحو واسع النطاق طال حسب التقديرات ما بين 70-80 % من مباني القطاع.

كما طال التدمير غالبية المدارس والجامعات وعدد من المستشفيات والمراكز الصحية، والمنشآت الاقتصادية، والبنية التحتية من شورع وشبكات مياه وكهرباء وصرف صحي، وكل ذلك بهدف تصعيب الحياة وجعلها مستحيلة في الوقت الحالي وفي المستقبل.[16]

صور أقمار صناعية تظهر حجم الدمار الكبير الذي تسبب به الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة،
المصدر: Maxar Technologies

4. فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة

يتضح من الممارسات الإسرائيلية في قطاع غزة أنها تعمل عن نية مسبقة عبر تدابير معينة لمنع الولادات في قطاع غزة، في إطار جريمة الإبادة الجماعية. وتشير المعطيات من وزارة الصحة في غزة إلى تسجيل تراجع ملحوظ في عدد حالات الولادة اليومية منذ شهر مايو/أيار 2024، كانعكاس للتدابير الإسرائيلية الرامية لمنع الولادة داخل قطاع غزة.

وفي هذا الصدد، أكدت «فرانشيسكا ألبانيز» مقررة الأمم المتحدة الخاصة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، أن الضرر الخاص الذي يلحق بمئات الآلاف من الأطفال والأمهات الحوامل والفتيات – لا يمكن تفسيره إلا على أنه يشكل دليلاً ظاهريًا على نية التدمير المنهجي للفلسطينيين كمجموعة»[17].

ومن أبرز التدابير التي نفذتها إسرائيل لمنع إنجاب الأطفال في قطاع غزة:

16 انظر تفاصيل أكثر عن حجم التدمير في الجزء الخاص بحجم خسائر الإبادة الجماعية.
17 مقررة أممية تدعو لفرض عقوبات على إسرائيل: الإبادة الجماعية في غزة، تصعيد لعملية محو الفلسطينيين | أخبار الأمم المتحدة (un.org)

أولا: توسيع دائرة القتل في سن الإنجاب

واصلت إسرائيل على مدار عام كامل ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بما فيها قتل الآلاف من الرجال والنساء الفلسطينيين في قطاع غزة، معظمهم في سنواتهم الإنجابية، ومنهم كذلك النساء الحوامل، وآلاف من الأطفال، بمن في ذلك الأطفال الرضع.

وبلغت نسبة الضحايا المدنيين نحو 92% من إجمالي عدد الضحايا، بينهم الآلاف تحت الأنقاض، بالإضافة إلى جرح وإصابة حوالي 100 ألف أخرين، الأمر الذي سيكون له تداعياته السلبية على معدلات النمو السكاني والقدرة الإنجابية لدى الفلسطينيين في قطاع غزة، ولأجيال قادمة، خاصة وأن نسبة القتلى والجرحى تشكل أكثر 6% من مجموع سكان قطاع غزة.

ثانيا: تشتيت العائلات الفلسطينية

عملت إسرائيل على تهجير حوالي مليوني فلسطيني وفلسطينية في قطاع غزة قسرًا، ومعظمهم اضطروا للنزوح أكثر من مرة، سواء من خلال فرض أوامر تهجير قسري أو من خلال فرض قوة مادية قهرية على الأرض أضطر بسببها النزوح قسرًا بفعل شدة الهجمات العسكرية الإسرائيلية وانتهاكها الخطير لقواعد التمييز والتناسبية واتخاذ الاحتياطات اللازمة.

واضطر معظم سكان قطاع غزة إلى ترك منازلهم وأماكن عيشهم، واللجوء إلى الخيام ومراكز الإيواء غير المخصصة لهذه الغاية، كالمستشفيات والمدارس. وقد أدى هذا الوضع إلى تشتت العائلات الفلسطينية عن بعضها البعض، وحتّم على العديد منها الفصل في المنام والمبيت بين الأفراد بحسب الجنس، نظرًا للاكتظاظ وانعدام الخصوصية في هذه الأماكن.

إن هذه الظروف ستؤدي بالضرورة إلى الحد من فرص الإنجاب لدى الفلسطينيين في قطاع غزة، على المدى القريب والبعيد، وخصوصًا مع خطورة الإصابات والأضرار الجسدية والنفسية البليغة التي لحقت بالفلسطينيين جراء هذا الهجوم، وكذلك الدمار الهائل الذي ألحقته إسرائيل بالممتلكات والمنازل الخاصة بالمدنيين الفلسطينيين، مما يجعل لم شمل هذه الأسر تحت سقف آمن وخاص، أمرًا متعذرًا في أي وقت قريب.

طائرات الاحتلال تدمر مركز البسمة الطبي وهو عيادة الخصوبة الرئيسية في قطاع غزة

ثالثا: تدمير مختبر حفظ الأجنة

في سياق الهجمات الإسرائيلية على غزة التي تهدف إلى تقويض القدرة على الإنجاب كجزء من حملة الإبادة الجماعية، دمرت القوات الإسرائيلية عيادة الخصوبة الرئيسية في القطاع عبر قصف مباشر استهدف مختبر حفظ الأجنة المجمدة. كان المختبر يحتوي على 4000 نطفة ونحو 1000 عينة من السائل المنوي.

وفي الوقت الذي تُستخدم فيه تقنيات المساعدة على الإنجاب للحفاظ على هذه العينات في ظروف خاصة بدرجة حرارة تصل إلى 196 درجة مئوية تحت الصفر، أدى الانفجار إلى تمزق أغطية خمسة خزانات للنيتروجين السائل، ما تسبب في تبخر الغاز بسرعة وارتفاع درجات الحرارة، وبالتالي تدمير جميع العينات المحفوظة

وحدث التدمير على مرحلتين: الأولى خلال الأسابيع الستة أو السبعة الأولى من الهجوم الذي بدأ في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وخلال هذه المدة، لم يكن من الممكن إعادة تزويد الخزانات بالنيتروجين السائل، الذي يتحول تدريجيًا من سائل إلى غاز، مما أدى إلى نفاد الخزانات من الغاز وتدمير العينات. أما المرحلة الثانية فكانت في أواخر ديسمبر/كانون الثاني 2023، عندما أصابت قذيفة أطلقتها دبابة إسرائيلية مختبر الأجنة في مركز البسمة. تسبب هذا الهجوم في تدمير المختبر بالكامل، بما في ذلك جميع الأجهزة والمعدات وحافظات الأجنة والنطف المجمدة

رابعا: تدمير النظام الصحي

تتأثر النساء والأطفال بشكل خاص بالجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد السكان في قطاع غزة. فما تزال النساء، وبخاصة الحوامل، واللاتي يلدّن، والأمهات الجدد، يواجهن صعوبات قاسية نتيجة غياب الرعاية الصحية الضرورية وانقطاع الخدمات الطبية التخصصية، بفعل خروج معظم المستشفيات عن الخدمة، وصعوبة الوصول إليها، والاكتظاظ السكاني الشديد فيها، وتفشي الأمراض والأوبئة فيها.

وبذلك، تضطر النساء الفلسطينيات إلى الولادة في ظروف غير آمنة، وفي الخيام ومراكز الإيواء، وحتى في الحمامات العامة، وغالبًا دون توفر المساعدة الطبية اللازمة. وإذا ما استطعن الولادة في المستشفيات، فإنهن يعانين من الاكتظاظ الشديد وسوء النظافة وغياب التعقيم، حيث يزداد خطر الإصابة بالعدوى والمضاعفات الطبية للأم ووليدها. وشهد قطاع غزة تزايدًا في عدد حالات الإجهاض بنسبة 300% بسبب ضعف خدمات الرعاية والتوتر والولادات المبكرة، بحسب منظمة كير العالمية. [18]

واضطرت العديد من النساء الحوامل إلى إجراء عمليات قيصرية دون تخدير، ومنهنّ من اضطررن للخضوع إلى عمليات استئصال الرحم نتيجة للنزف خلال الولادة وغياب المساعدة الطبية المتخصصة والأدوية اللازمة لوقف هذا النزيف دون اللجوء إلى مثل هذه العمليات التي ستمنعهن عن القدرة على الإنجاب في المستقبل. ومع انعدام الرعاية الطبية للأم والطفل، أصبح هنالك تزايد في وفيات الأطفال حديثي الولادة في قطاع غزة بفعل أسباب يمكن تجنبها، مثل الإسهال والبرد والأمراض المعدية، إلى جانب من يموت منهم من الجوع بسبب نقص الحليب الصناعي، وعدم قدرة الأمهات على إرضاعهم نتيجة الجوع والجفاف وسوء التغذية الذين تعاني منهم الأمهات أنفسهن.

خامسا: فرض ظروف عيش قاسية التجويع ونقص التغذية

فرضت حالة النزوح القسري والسكن في خيامٍ أو غرفٍ مشتركةٍ بسبب جريمة الإبادة الجماعية الإسرائيلية ظروفَ عيشٍ قاسيةً على سكان قطاع غزة، وخصوصًا النساء الفلسطينيات. حيث فرضت هذه الأحوال أعباءً إضافيةً قاسيةً على المرأة على صعيد الحياة اليومية، مثل الخبز والطبخ على النار ونقل المياه وغيرها من مستجدات الحياة في الخيام ومراكز الإيواء

واضطرت كثيرٌ من النساء إلى تناول حبوب منع الحمل لقطع الدورة الشهرية، نظرًا لعدم توفر الفوط الصحية ومستلزمات العناية الشخصية ومسكنات الألم، فضلاً عن مخاطر الحمل في ظل حالة الحرب والنزوح المتكرر والخوف وعدم توفر مستلزمات النظافة.

تسببت حالة المجاعة التي فرضتها القوات الإسرائيلية على مئات آلاف الفلسطينيين خاصة في شمال وادي غزة، بآثار إضافية خاصة على النساء الحوامل والمرضعات، وزادت من حالات الإجهاض لسوء التغذية. ووفق منظمة الصحة العالمية فإن 95% من النساء الحوامل والمرضعات في غزة يواجهن فقرًا غذائيًا حادًا بسبب نقص الغذاء الكافي

18 https://www.jezebel.com/miscarriages-in-gaza-have-increased-300-under-israeli-1851168680

وأفادت مجموعة تنسقها «الأمم المتحدة» تضم 15 منظمة دولية ووكالة أممية تحقق في أزمة الجوع في غزة، في 18 مارس/آذار 2024، أن «جميع الأدلة تشير إلى تسارع كبير في الوفيات وسوء التغذية». خاصة في شمال غزة، حيث يعاني نحو 70% من السكان من جوع كارثي.[19]

وفي مارس/آذار، عثر مسؤولو «منظمة الصحة العالمية» على «أطفالٍ يموتون جوعًا» في مستشفيَيْ كمال عدوان والعودة في شمال غزة. في جنوب غزة، حيث المساعدات أكثر توافرًا، ولكنها ما تزال غير كافيةٍ إلى حد كبير، قالت وكالات الأمم المتحدة في منتصف فبراير/شباط إن 5% من الأطفال دون سن الثانية يعانون من سوء التغذية الحاد

وفي المحصلة، يمكن القول إن العنف التناسلي الذي تفرضه إسرائيل على جميع سكان قطاع غزة، لا سيما النساء، من شأنه أن يمنع قدرتهم على الإنجاب وسيترك عواقب خطيرةً على الفلسطينيين في قطاع غزة كمجموعةٍ قوميةٍ وعرقيةٍ لعدة أجيال، وذلك وفقًا للمعنى الوارد بخصوص أفعال الإبادة الجماعية بموجب المادة 2 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية

19 GAZA STRIP: Famine is imminent as 1.1 million people, half of Gaza, experience catastrophic food insecurity | IPC - Integrated Food Security (Phase Classification (ipcinfo.org

101,700 جرحى

10%

من السكان إما قتلوا أو جرحوا أو فُقدوا أو اعتُقلوا.

50،292 قتلى

يشمل عدد القتلى أولئك الذين ما يزالون تحت الأنقاض ويُعتقد أنهم فارقوا الحياة.

سجلات وزارة الصحة	41,900
مدنيون	45,155
أطفال	16,577
نساء	10,488

33% من الضحايا أطفال

21% من الضحايا نساء

9 من كل 10 أشخاص قتلوا هم مدنيون

172 صحافيًّا قتلوا

83 عامل دفاع مدني قتلوا

قطاع غزة

أكثر من 2.2 مليون إنسان يعيشون في قطاع غزة الذي تبلغ مساحته نحو 356 مترًا مربعًا وينقسم إلى خمس محافظات رئيسة: شمال غزة، مدينة غزة، دير البلح، خان يونس، ورفح.

تقسيم القطاع

في 13 أكتوبر 2023، أصدر الجيش الإسرائيلي أوامر بالتهجير القسري لسكان شمال غزة ومدينة غزة، وأمرهم بالانتقال إلى المحافظات الوسطى والجنوبية من القطاع. بعد بضعة أسابيع، فصلت إسرائيل المحافظات الشمالية تمامًا عن المناطق الوسطى والجنوبية، ومنعت النازحين من العودة إلى منازلهم، وأعدمت العشرات من المدنيين الذين حاولوا العودة.

عام من الإبادة الجماعية في غزة

في 7 أكتوبر 2023، بعد هجوم عسكري نفذته الفصائل الفلسطينية في غزة على إسرائيل، شنت إسرائيل حربًا مدمرة على قطاع غزة. منذ ذلك الحين، ارتكبت إسرائيل مئات الانتهاكات التي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، والتي وصفتها محكمة العدل الدولية بأنها إبادة جماعية محتملة.

90% من السكان نزحوا قسريًّا

منذ 13 أكتوبر 2023، أصدرت إسرائيل عشرات أوامر التهجير القسري، مما أجبر الغالبية العظمى من السكان على الانتقال إلى المدارس والخيام المؤقتة. يتعامل الجيش الإسرائيلي مع من لم يمتثل لهذه الأوامر باعتباره "متعاونًا مع منظمة إرهابية".

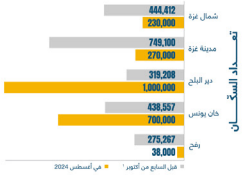

عاملًا في المجال الصحي 2،217

- 987 قتلى
- 1230 جرحى
- 80 طبيبًا قتلى

المباني المدمرة أو المتضررة

منذ بدء حربه على غزة، انتهج الجيش الإسرائيلي سياسة الأرض المحروقة، حيث دمر البنية التحتية المدنية في القطاع، والممتلكات، والمباني الحيوية.

وحدات سكنية	516,500
مدارس	489
منشآت صناعية	2,830
مساجد	814
كنائس	3
مواقع أثرية	203
مقرات صحافية	182

89%

من المستشفيات دُمرت أو تضررت بشكل كبير، لينطبق 32 من أصل 36 مستشفى عاملًا في القطاع بنحو 30% من قدرتهم التشغيلية فقط.

70%

من المباني دمرت أو تضررت

80%

من المدارس والجامعات دمرت أو تضررت

3,600 معتقلين/مخفيين قسريًّا

أجرى المرصد الأورومتوسطي مقابلات مع 100 معتقل مُفرج عنهم من غزة، ووثّق 42 نوعًا من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمُهينة التي تمارس ضد الفلسطينيين في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية، بما في ذلك:

- الاغتصاب
- الاعتداءات الجنسية
- الصدمات الكهربائية
- البصق والتبول على المعتقلين
- التفتيش العاري
- القتل العمد تحت التعذيب

عدة آلاف من الأشخاص تعرضوا لبتر الأطراف أو لإعاقات دائمة، وأكثر من 10,000 طفل فقدوا ساقًا واحدة على الأقل.

ستة مؤشرات على عدم امتثال إسرائيل لحكم محكمة العدل الدولية

في 26 يناير 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية قرارًا بأمر إسرائيل باتخاذ تدابير مؤقتة محددة لمنع جريمة الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. مع ذلك، فشلت إسرائيل في الامتثال لهذا الحكم، كما يتضح من ستة مؤشرات أساسية لانتهاكاتها لقرار المحكمة:

1. عمليات القتل الجماعي
2. التسبب في أضرار جسدية أو نفسية جسيمة
3. فرض ظروف معيشية لاإنسانية
4. استخدام التجويع كسلاح
5. فرض بيئة تهدف إلى منع الإنجاب
6. التحريض العلني على الإبادة الجماعية

60%

من البعثات الإنسانية الدولية إلى شمال قطاع غزة عرقلتها أو منعتها السلطات الإسرائيلية.

96%

من السكان يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد[2]. وقد توفي حوالي 100 فلسطيني، بينهم 42 طفلًا، بسبب سوء التغذية الشديد.

97%

نسبة انخفاض نصيب الفرد اليومي من المياه نتيجة التدمير الواسع للبنية التحتية المائية.

[1] حتى 2023. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
[2] حتى يونيو 2024. لجنة مراجعة المجاعة لتصنيف مرحلة الأمن الغذائي المتكامل (IPC)

7 أكتوبر 2024

ب. الشعب الفلسطيني كمجموعة محمية بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية

يُعترف بالشعب الفلسطيني باعتباره مجموعة لها صفات قومية وإثنية وعرقية متمايزة تجمع فيما بينها، وهو ما أكدته العديد من قرارات الأمم المتحدة التي طالبت بضرورة الاحترام الكامل لحقوقه غير القابلة للتصرف، باعتباره شعبًا، خاصة حقه في تقرير مصيره. وفي قرارها الصادر في 26 يناير/تشرين ثانٍ 2024 في قضية الإبادة الجماعية، أكدت محكمة العدل الدولية على أن الشعب الفلسطيني يُعد مجموعة محمية وفقًا للمادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية، باعتباره «مجموعة قومية أو عرقية أو إثنية أو دينية متمايزة». كما أن الفلسطينيين في قطاع غزة، الذين يزيد عددهم عن 2 مليون شخص، يشكلون جزءًا كبيرًا من هذه المجموعة المحمية، وبالتالي تنطبق عليهم أحكام الاتفاقية، بما في ذلك حقهم في الحماية من جريمة الإبادة الجماعية

ج- توافر القصد الخاص لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية لدى إسرائيل في قطاع غزة

يشترط في تعريف الإبادة الجماعية أن ارتكاب أي فعل من الأفعال المحددة يكون بقصد خاص ومحدد، يتمثل في تدمير مجموعة وطنية أو إثنية أو عرقية أو دينية، سواء كليًا أو جزئيًا، بصفتهم هذه. يمكن إثبات هذا القصد بطرق مباشرة، مثل الخطابات العامة والتصريحات التي يدلي بها مسؤولو الدولة، خاصة تلك التي تُجرد الطرف الآخر من إنسانيته. كما يمكن إثباته بطرق غير مباشرة تتضمن السياق العام، وحجم وطبيعة الجرائم، والاستهداف المنهجي للضحايا بناءً على انتمائهم إلى مجموعة معينة، والأفعال الجرمية الأخرى التي تُرتكب بشكل منهجي ضد نفس المجموعة، أو تكرار الأفعال التدميرية والتمييزية. [20]

ومنذ السابع من أكتوبر 2023، تشير الوقائع بوضوح إلى وجود نية إبادة جماعية لدى إسرائيل تهدف إلى تدمير الشعب الفلسطيني في قطاع غزة كجماعة بصفتهم هذه. يتجلى ذلك من خلال أسلوب تنفيذ الهجمات العسكرية الإسرائيلية والنمط الواضح لسلوك قوات الاحتلال، بالإضافة إلى التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الإسرائيليون بشأن العملية العسكرية في القطاع. حيث إن الاستنتاج الواضح والوحيد المعقول من أفعال جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، يدلل بلا جدال على نمط من السلوك والنوايا التي تبرر القول بارتكاب أفعال

20 https://undocs.org/en/A/HRC/55/73

إبادة جماعية. تتضمن هذه الأفعال على وجه الخصوص جرائم القتل الجماعي، والعدد غير المسبوق من المدنيين الذين قُتلوا وأصيبوا، بمن فيهم الأطفال، فضلاً عن الخطط المنظمة الرامية إلى التجريد المنهجي من الحقوق. كما تشمل هذه الأفعال الحصار غير القانوني الشامل، وحجم النزوح القسري الجماعي، والتجويع، والحرمان المفرط والمتواصل من المواد والخدمات المنقذة للحياة، بالإضافة إلى مستويات هائلة من الوحشية والتدمير المادي الواسع النطاق لمنازل السكان، إلى جانب والدمار والخراب الذي لحق بكل قطاع غزة بكل معنى وعلى كل مستوى جرّاء العمليات العسكرية الإسرائيلية.

كما تشير التصريحات الصادرة عن القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين إلى وجود نية واضحة لتنفيذ الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. تتجلى هذه النية، وبخاصة، في تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم، حيث يتم تصويرهم كـ«حيوانات بشرية» أو وصفهم بـ«العماليق»، بالإضافة إلى التصريحات الداعية إلى إلحاق أكبر قدر من الأذى والدمار، أو حتى محو غزة عن وجه الكرة الأرضية
تتضح هذه النية بشكل أكبر عند اقتران تلك التصريحات بمستويات القتل والإصابات والنزوح والدمار الهائل الذي يحدث على الأرض. علاوة على ذلك، تشكل هذه التصريحات بحد ذاتها تحريضًا مباشرًا وواضحًا على الإبادة الجماعية، ومع ذلك لم تقم إسرائيل بمحاسبة المسؤولين عنها. وهناك أدلة مباشرة على أن أفراد جيش الاحتلال الإسرائيلي المتواجدين على الأرض تأثروا بتلك التصريحات وتصرفوا بناءً عليها

أبرز التصريحات

تم التعبير عن المشاعر الإباديّة في الحكومة الإسرائيلية والتيار السائد بشكل واضح وصريح قبل فترة طويلة من 7 أكتوبر 2023. قبل بضعة أشهر فقط، دعا [21] وزير المالية الإسرائيلي والحاكم الفعلي للضفة الغربية بتسلئيل سموتريتش إلى «محو» قرية حوارة الفلسطينية بأكملها في مارس 2023. وفي العام الذي سبقه، تمنى وزير الخدمات الدينية الإسرائيلي ماتان كاهانا لو أنه يستطيع «الضغط على زر» وطرد جميع الفلسطينيين[22].

منذ 7 أكتوبر، انفجرت هذه الخطابات الإبادية وأصبحت جزءًا من الروتين اليومي. في ذلك اليوم نفسه، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو: «غزة هي مدينة الشر، سنحول كل الأماكن التي تتواجد فيها حماس

21 https://undocs.org/en/A/HRC/55/73
22 https://www.timesofisrael.com/israel-should-wipe-out-palestinian-town-of-huwara-says-senior-minister-smotrich

وتختبئ فيها إلى أنقاض. أقول لأهل غزة: اخرجوا من هناك الآن. سنتحرك في كل مكان وبكل قوة».[23]

في اليوم نفسه، رددت عضو الكنيست عن حزب الليكود، تالي غوتليف، هذا الشعور قائلة: «اهدموا المباني!! اقصفوا دون تمييز!! توقفوا عن هذا العجز. لديكم القدرة. هناك شرعية عالمية! سووا غزة بالأرض. دون رحمة! هذه المرة، لا مكان للرحمة!».[24]

في اليوم التالي، 8 أكتوبر، صرح عضو الكنيست عن حزب الليكود، أريئيل كالنر، قائلاً: «نكبة للعدو الآن! هذا اليوم هو بيرل هاربر الخاص بنا. سنستخلص الدروس لاحقًا. الآن، لدينا هدف واحد: نكبة! نكبة ستفوق نكبة 48. نكبة في غزة ونكبة لكل من يجرؤ على الانضمام!» [25]

في 9 أكتوبر، تباهى وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت قائلاً: «سننهي الأمور داخل غزة [...] لقد أزلت كل القيود»، وهي رسالة كررها لجنود الجيش الإسرائيلي في غزة في اليوم التالي. وفي نفس اليوم، أعلن غالانت: «لقد أمرت بفرض حصار كامل على قطاع غزة. لن يكون هناك كهرباء، ولا طعام، ولا وقود، كل شيء مغلق. نحن نقاتل حيوانات بشرية، ونتصرف وفقًا لذلك[26].»

على الفور، بعد هذا البيان، أصبحت الإشارات المُهينة والمُجردة من الإنسانية أكثر انتشارًا في الحكومة الإسرائيلية. أعلن وزير التعليم الإسرائيلي يوآف كيش: «هؤلاء حيوانات، ليس لهم حق في الوجود. أنا لا أتناقش حول كيفية حدوث ذلك، لكن يجب القضاء عليهم.» وأضاف الوزير كيش: «هذا الهجوم ليس كافيًا، يجب أن يكون هناك المزيد، لا يجب أن تكون هناك حدود للرد، لقد قلت ذلك مليون مرة، حتى نرى مئات الآلاف يفرون من غزة، نحن، الجيش الإسرائيلي، لم نحقق مهمتنا، هذه مرحلة يجب أن تحدث، أقول هذا لأن هذه تعليمات قيلت للجيش الإسرائيلي[27].»

في نفس اليوم، أعلن نائب رئيس الكنيست الإسرائيلي وعضو الكنيست عن حزب الليكود، نيسيم فاتوري:

23 https://www.theguardian.com/world/2023/oct/13/israel-darkest-day-24-hours-of-terror-hamas-gaza
24 https://x.com/YehudaShaul/status/1714301964886917631
25 https://x.com/YehudaShaul/status/1714301966761771362
26 https://www.youtube.com/watch?v=ZbPdR3E4hCk
27 https://law4palestine.org/wp-content/uploads/2024/01/2-Database-of-Israeli-Incitement-to-Genocide-15th-January-2024-LEGISLATORS.pdf

«امحوا غزة. لا شيء آخر سيرضينا. ليس مقبولاً أن نحتفظ بسلطة إرهابية بجوار إسرائيل. لا تتركوا طفلاً هناك، اطردوا الجميع.[28]»

في نفس اليوم، وصف وزير التعليم الإسرائيلي سكان غزة بأنهم «أملَك»، وهو تعبير واضح عن الإبادة. قال: «كل يهودي يعرف المقولة ‹اذكر ما فعله أملَك بك في الطريق›... أنا أعتبرهم مثل أملَك.» وقد استخدم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو نفس الإشارة إلى أملَك في خطاب له أمام الجمهور الإسرائيلي والجيش في 28 أكتوبر 2023، وبعد ذلك أصبحت هذه الإشارة تُستخدم على نطاق واسع في التيار السائد الإسرائيلي، من قبل الصحفيين والشخصيات العامة والفنانين وقادة وجنود الجيش الإسرائيلي

النص الكتابي المعني يقول: «اذهب الآن واضرب عماليق، وحَرّم كل ما له، ولا تعفُ عن أحد، بل اقتل الرجال والنساء، الأطفال والرضع، الثيران والغنم، الجمال والحمير.»

في 10 أكتوبر، أعلن وزير الدفاع غالانت: «سنقضي على كل شيء. إذا لم يستغرق الأمر يومًا، فسيستغرق أسبوعًا، أو حتى شهورًا، سنصل إلى جميع الأماكن. ليس من المقبول أن يُقتل إخواننا وأبناؤنا وآباؤنا، وأن لا نرد لأننا دولة، — سيتحملون العواقب.» [29]

في 12 أكتوبر، هدد وزير الاقتصاد آنذاك ووزير الخارجية الحالي، إسرائيل كاتس، قائلاً: «المساعدات الإنسانية إلى غزة؟ لن تُشغّل أي محطة كهرباء، ولن يُفتح أي صنبور مياه، ولن تدخل أي شاحنة وقود إلى غزة حتى يتم إعادة المختطفين الإسرائيليين. لا أحد سيعظنا بالمبادئ الأخلاقية [30].» وصرح اللواء غسان عليان، منسق أنشطة الحكومة في الأراضي، لسكان غزة قائلاً: «لقد أردتم الجحيم، ستحصلون على الجحيم[31].»

28 https://x.com/nissimv/status/1711261388809568458
29 https://www.youtube.com/watch?v=LkCo1UXbvOc
30 https://www.aa.com.tr/en/world/no-electricity-water-fuel-for-gaza-until-israeli-prisoners-return-home-energy-minister/3016648
31 https://x.com/mazenmahdi/status/1713269549548650557?s=46&t=JaT3Sau_w01LZ8__9xYILA

فـي اليـوم التالـي، أعلـن رئيـس إسـرائيل إسـحاق هرتسـوغ قـائلاً: «إنهـا أمـة بأكملهـا مسـؤولة. هـذا الخطـاب عـن مدنيين غير مدركين أو غير مشاركين، ليس صحيحًا على الإطلاق. كان بإمكانهم النهوض والقتال ضد هذا النظام الشرير[32].» كما أعلنت ماي غولان، وزيرة تقدم وضع المرأة في إسرائيل، في 13 أكتوبر: «لا أهتم بغزة. حرفيًا لا أهتم على الإطلاق. يمكنهم الخروج للسباحة في البحر. أريد أن أرى جثث الإرهابيين حول غزة[33]. » وصرح عضو الكنيست، ألموغ كوهين، لقناة 7: «دمروا حيًا في غزة كل يوم مادامت المختطفات والمختطفون بأيديهم. إذا رمشنا، سنفقد الرصيد العالمي. كل يوم تكون المختطفات والمختطفون معهم، يجب تدمير حي على سكانه. وسأُدعى قاسيًا. هذه لغة الشرق الأوسط [34].»

بعد الأسبوع الأول من الحرب، استمرت التحريضات الإبادية في الانتشار بشكل متسارع داخل الحكومة الإسرائيلية. في 15 أكتوبر، أعلن الرئيس هرتسوغ [35]: «سنقضي على الشر حتى يكون هناك خير للمنطقة بأكملها وللعالم.» في اليوم التالي، ردد عضو الكنيست عن حزب الليكود، بواز بيسموث، إشارة الوزير كيش إلى أملَك قائلاً: «لا يجب أن نُظهر الرحمة لأشخاص قساة، ليس هناك مكان لأي تصرفات إنسانية - يجب أن نُمحِي ذاكرة أملَك.» في غضون ذلك، أكد عضو الكنيست أوديد فورير من حزب المعارض «يسرائيل بيتينو» أنه «لا يمكن أن تكون هناك مساعدات إنسانية في غزة بينما هناك مختطفون في قطاع غزة لا يحصلون على أي مساعدات إنسانية ولا على أي زيارات، لا من الصليب الأحمر، ولا أحد لديه فكرة عما يحدث لهم.» كما صرح عضو الكنيست أوهاد تال: «لا يمكننا العودة إلى نفس المفهوم... يجب أن نفرض عليهم ثمنًا إقليميًا، بما في ذلك استعادة المستوطنات اليهودية على الأقل إلى شمال قطاع غزة.» [36]

في 17 أكتوبر، أكد السياسي الإسرائيلي البارز موشيه فيجلين: «إذا لم يكن هدف هذه العملية هو التدمير والاحتلال والترحيل والاستيطان، فلم نفعل شيئًا. في النهاية، ستصبح البلاد بأسرها بئيري [37].» وأضاف فيجلين: «ليس حماس هو من يجب القضاء عليه. يجب هدم غزة واستعادة حكم إسرائيل في المكان. هذه بلادنا.» كما أعلن عضو الكنيست عن حزب الليكود، غوتليف: «القيادة التي تُظهر الرحمة للوحوش الذين ارتكبوا المجازر ضدنا

32 https://x.com/Sprinter99800/status/1713064886027063584
33 https://x.com/PODEMOS/status/1712749638770438487
34 https://www.inn.co.il/news/618433
35 https://www.inn.co.il/flashes/954554
36 https://x.com/YehudaShaul/status/1717219196788973576?s=20
37 https://x.com/YehudaShaul/status/1714301995002020296

لا تستحق القيادة. وقف إطلاق النار لبضع ساعات هو استسلام، إنه ضعف، إذلال... بدون سحق حماس وهدم غزة، لن نكون لدينا الحق في الوجود [38].» وأشار وزير التراث الإسرائيلي، أميخاي إلياهو، إلى أنه «مع النازيين ومساعديهم، لا تتحدث. يجب القضاء على الشر من العالم. هل تريد لشعبك [في غزة] أن يشرب؟ أطلق سراح الرهائن. الآن [39].» بالإضافة إلى ذلك، أكد عومر بار ليف، وزير الأمن القومي السابق، أنه «يجب فرض حصار كامل على غزة. لا مياه، لا كهرباء، لا طعام. مثل بيروت 1982. المياه للجنوب من قطاع غزة - فقط مقابل عودة الأطفال والنساء المخطوفين[40].»

بعد يومين، في 19 أكتوبر، أعلن عضو الكنيست عن حزب الليكود ونائب رئيس الكنيست، فاتواري: «نكبة؟ اطرُدوا الجميع. إذا كان المصريون يهتمون بهم كثيرًا — فليستقبلوهم معبئين في النايلون ومربوطين بشريط أخضر[41].»

في 21 أكتوبر، قامت إسرائيل رسميًا بتصعيد خطابها الإبادي، حيث اعتبر جيش الدفاع الإسرائيلي أن أي شخص من سكان غزة لم يترك منازله وينتقل إلى النصف الجنوبي يعتبر «إرهابيًا» وبالتالي هدفًا مشروعًا. وألقى الجيش الإسرائيلي منشورات فوق غزة كُتب فيها: «كل من لم يُخلي شمال غزة إلى الجنوب قد يُعتبر عضوًا في منظمة إرهابية. وجودك شمال وادي غزة يزيد من فرصك في الموت.» [42]

في 23 أكتوبر، أعلن عضو الكنيست عن حزب الليكود غوتليف: «بدون الجوع والعطش بين سكان غزة، لن نتمكن من تجنيد المتعاونين، ولن نتمكن من تجنيد المعلومات الاستخباراتية، أو... إغراء الناس بالطعام والشراب والدواء، من أجل الحصول على معلومات استخباراتية.» [43]

في 28 أكتوبر 2023، بينما كانت القوات الإسرائيلية تستعد لغزو بري لقطاع غزة، استشهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالقصة الكتابية المتعلقة بالتدمير الكامل لعماليق على يد الإسرائيليين، قائلاً: «عليكم أن تتذكروا

38 https://x.com/YehudaShaul/status/1714302002111430835
39 https://x.com/YehudaShaul/status/1717219198605168707
40 https://x.com/YehudaShaul/status/1717219178896331132
41 https://x.com/YehudaShaul/status/1717219172281631058?s=20
42 https://x.com/m7mdkurd/status/1715764117145784734
43 https://x.com/YehudaShaul/status/1723375950673449198

ما فعله عماليق بكم، كما يقول الكتاب المقدس. ونحن نتذكر. [44]« وفي 3 نوفمبر 2023، أشار رئيس الوزراء مرة أخرى إلى عماليق في رسالة وجهها إلى الجنود والضباط الإسرائيليين. [45]

في 11 نوفمبر، اعترف غالانت بالتسبب عمدًا في إلحاق الأذى بالمدنيين في غزة بشكل جماعي كتهديد للبنان، وقال: «أقول هنا لمواطني لبنان، أرى بالفعل المواطنين في غزة يمشون مع الأعلام البيضاء على طول الساحل... إذا ارتكبت حزب الله أخطاء من هذا النوع، فسيدفع الثمن أولاً مواطنو لبنان. ما نقوم به في غزة، نحن نعرف كيف نقوم به في بيروت.» [46]

لم تتخذ إسرائيل أي تدابير لمنع ومعاقبة المحرّضين على الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة. حتى الآن، لم تتم مساءلة أو محاسبة أي من المسؤولين السياسيين أو العسكريين أو المدنيين المتورطين في التحريض على إبادة الفلسطينيين في القطاع، على الرغم من توثيق تصريحاتهم ونشرها على نطاق واسع من قبل العديد من وسائل الإعلام المحلية والدولية. وسجل بعضهم وبث مقاطع مصورة لأنفسهم وهم يحرضون بشكل واضح على الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين

علاوة على ذلك، لم تتخذ إسرائيل أي خطوات جدية لمنع صدور تصريحات جديدة تحرض على الإبادة الجماعية. بل على العكس، ما تزال العديد من التصريحات تصدر بين الفينة والأخرى، مشيرة إلى نية إسرائيل في مواصلة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، ورفضها إحداث أي تغيير في طريقة تنفيذ العمليات العسكرية بما يضمن حماية المدنيين الفلسطينيين

يُشكل التحريض المباشر والعلني بحد ذاته انتهاكًا لالتزامات إسرائيل بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، فضلاً عن التزاماتها بموجب التدابير المؤقتة التي حددتها محكمة العدل الدولية في قضية جنوب أفريقيا بشأن الإبادة الجماعية في قطاع غزة. علاوة على ذلك، فإن عدم قيام إسرائيل بمنع أو معاقبة التحريض يمثل انتهاكًا إضافيًا يقع على عاتقها بموجب كل من الاتفاقية والتدابير التحفظية التي وضعتها المحكمة

44 https://www.youtube.com/watch?v=llPkoDk6isc
45 https://x.com/omarrahman/status/1723449658179977278?s=20
46 https://x.com/omarrahman/status/1723449658179977278?s=20

دمار كبير جدًا في مجمع الشفاء الطبي الأكبر بقطاع غزة بعد انسحاب القوات الإسرائيلية منه عقب عدوان استمر أسبوعين، تصوير: داود أبو الكاس، وكالة رويترز - 1 أبريل 2024

رابعا: تداعيات جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة

دمرت إسرائيل قطاع غزة بكل معنى وعلى كل مستوى. وتكشف الصور الأقمار الصناعية عن حجم الدمار الهائل غير المسبوق الذي أحدثه جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة على مدار عام كامل من جريمة الإبادة الجماعية. تظهر هذه الصور تحول معظم المنازل والأحياء السكنية والشوارع إلى ركام ورماد، إلى جانب البنى المدنية التحتية والمعالم الدينية والتجارية والتعليمية والثقافية والتاريخية التي سويّت بالأرض.

فعلى مدار عام كامل، قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بشن عمليات تدمير متعمدة ومنهجية وواسعة النطاق ضد كافة أركان وأشكال الحياة في القطاع، تحت هدف واضح ومعلن وهو تدمير الفلسطينيين في قطاع غزة، بكافة الطرق، منها إبادة وطنهم وتحويله إلى مكان أقل قابلية. فإلى جانب الأرقام المرعبة وغير المسبوقة لأعداد الضحايا من القتلى والجرحى الذين ناهزت نسبتهم نحو 6% من أعداد السكان، طال الدمار كل مقومات الحياة في قطاع غزة

1. النزوح القسري

تشير التقديرات إلى أن الهجوم الإسرائيلي العسكري تسبب في تشريد حوالي 2.1 مليون فلسطيني، يمثلون قرابة 91% من سكان القطاع الساحلي الصغير المقدر تعدادهم بنحو 2.3 مليون نسمة. وقد لجأ مئات آلاف النازحين إلى المدارس، التي تحولت لمراكز إيواء مكتظة، إلى جانب الخيام التي انتصبت في كل مكان، خاصة غرب خانيونس ورفح في أماكن تفتقر للخدمات الأساسية وتنتشر بها الأمراض، وحتى أن النازحين قسرا قد اضطروا إلى نصب خيامهم على شواطئ البحر.

وجاءت عمليات النزوح القسري بفعل فرض قوة مادية قهرية على الأرض أضطر بسببها النزوح قسرًا بفعل شدة الهجمات العسكرية الإسرائيلية وانتهاكها الخطير والمتعمد لقواعد التمييز والتناسبية واتخاذ الاحتياطات اللازمة، و/أو بفعل أوامر التهجير القسرية التي أصدرها جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال هذا العام. كان أخطرها الأمر الصادر في 13 أكتوبر/تشرين أول والذي طالب بإخلاء محافظتي غزة وشمال غزة، والذي تزامن مع قصف مكثف وأحزمة نارية وجريمة تجويع خطيرة شاملة، برزت في الأسابيع التالية وسياساته ممنهجة لتحقيق هذا الأمر، وهو ما أسهم في تقليص عدد السكان من نحو 1.1 مليون إلى نحو 400 ألف نسمة فقط

كما جاء النزوح القسري الجماعي أيضًا نتيجة لسياسة القصف المكثف بالأحزمة النارية وتدمير الخدمات والتجويع والتوغل في الأحياء.

وفرض هذا النزوح تغيرات ديمغرافية كبيرة على أعداد السكان، ففي أبريل/نيسان 2024 وصل عدد سكان رفح إلى نحو 1.7 مليون نسمة أي أن عدد سكانها تضاعف أكثر من خمس مرات. وذات الأمر ينطبق حاليًا على دير البلح، حيث باتت هذه المناطق مكتظة بالعائلات والأفراد من مناطق مختلفة. وإلى جانب المعاناة جراء الحرب والنزوح، كان هناك تداعيات اجتماعية عديدة لهذا التكدس والانتقال من منطقة لأخرى.

ورغم أن مخطط تفريغ غزة وشمالها لم ينجح مع بقاء مئات آلاف السكان رغم القتل اليومي والتجويع والحصار الأكثر تعسفًا، إلّا أن قوات الاحتلال بدأت مع نهاية العام الأول الحديث مجددًا عن دراسة مخطط عسكري لتفريغ شامل لشمال وادي غزة وتحويلها إلى منطقة عسكرية.

2. تدمير المنازل والمباني السكنية

نفذت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي عمليات تدمير منهجية وواسعة النطاق للمنازل والأحياء السكنية وأزالتها بالكامل، وكان ذلك إما بالقصف الجوي، أو النسف بالمتفجرات، أو من خلال عمليات التجريف. ولا تتوفر إحصاءات دقيقة لأعداد المنازل المدمرة في قطاع غزة، ولكن العديد من الجهات المحلية والدولية أكدت أن 70-80 % من مباني قطاع غزة دمرت بالكامل جراء الهجوم. ووفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد دمرت إسرائيل 87 ألف وحدة سكنية كليا و297 ألف وحدة كليا. [47]

وفي تقرير سابق نشرته وكالة بلومبرج الأمريكية كشفت فيه أن الحرب خلّفت 42 طن من الركام بعد تدمير ما يقارب 70% من مساكن المدنيين في غزة [48].

وتؤكد المعطيات الأولية لدى المرصد الأورومتوسطي أن العدد المدمر سواء كليًا أو جزئيًّا أكبر من ذلك، وتظهر مشاهدات الفريق الميداني للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان أن التدمير أزال غالبية المباني في العديد من المدن مثل بيت حانون شمال غزة، وأحياء الزيتون والصبرة، في مدينة غزة، وخزاعة في خانيونس، وتل السلطان في رفح. ويتضح من نهج التدمير أنه يجري بهدف التدمير فقط وليس لأي ضرورة عسكرية أو أمنية.

وتظهر المشاهدات في خانيونس وغزة وشمال غزة أن حتى المنازل التي لحقت بها أضرار فقط، فهي غالبًا أضرار بالغة لا تصلح معها للسكن، في حين أن الأهالي يخاطرون بالإقامة فيها رغم أن أغلبها معرض للانهيار، كما حدث في 23 سبتمبر/أيلول 2024 عندما انهار منزل متصدع جراء قصف مجاور سابق، على رؤوس سكانه وأدى إلى مقتل وإصابة عدد منهم.

ومن شأن هذه السياسة المتعمدة في تدمير المنازل والتجمعات والأحياء السكنية على نحو واسع النطاق حرمان النازحين قسرًا من العودة إلى مناطق سكنهم من الناحية العملية مستقبلاً، ما يجعل فرص العيش في بيئة سكنية آمنة غير متاح لفترة طويلة حال توقفت الحرب.

47 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني | مباني مهدمة (pcbs.gov.ps)
48 مع استمرار الإبادة: أرقام مخيفة من غزة – صحيفة أثير الالكترونية (atheer.om)

3. تدمير الأعيان المدنية

واصلت القوات الإسرائيلية عمليات التدمير الشاملة لكل الأعيان المدنية في قطاع غزة بشكل متعمد وبنمط متكرر، ودون أن يكون هنالك مبرر عسكري، وإنما بهدف إلحاق أكبر قدر من الضرر وإيقاع الأذى والتدمير بهدف التدمير الرامي لإنهاء سبل العيش

وفيما يلي إحصائيات حول الخسائر التي تسببت بها حرب الإبادة حتى تاريخ التقرير: [49]

القطاع الصحي: خرجت 34 مستشفى عن الخدمة، 25 منها لحق بها دمار جراء القصف والاقتحام، وتدمير 131 سيارة إسعاف، وعشرات مراكز الرعاية الصحية والعيادات الحكومية والأهلية والخاصة

دور العبادة: طال التدمير 610 مساجد و3 كنائس.

المقار الحكومية: طال التدمير أكثر من 200 مقر حكومي، بما فيها المقرات الخاصة بالوزارات الخدماتية، والشرطة، ما يشير إلى أن إسرائيل سعت إلى فرض حالة فوضى منظمة وشل قدرة السلطات المحلية على تقديم أي خدمات مساعدة تخفف من أعباء الحرب

القطاع التعليمي: دمرت إسرائيل 122 مدرسة وجامعة كليًّا و334 جامعة ومدرسة جزئيًّا، وجميعها خارج الخدمة وما تبقى منها تحول إلى مراكز إيواء، في وقت يستمر فيه تعطيل التعليم النظامي للعام الثاني على التوالي ومنذ بدء الحرب على غزة، تعرضت 85% من المباني المدرسية في غزة للقصف أو التدمير. وهي الآن بحاجة إلى إعادة إعمار أو إعادة تأهيلها بشكل كبير لتعمل من جديد. مدارس الأونروا ليست استثناء من ذلك. فخلال الحرب، تعرض ما يقرب من 70% من مدارس الأونروا للقصف، بعضها تعرض للقصف عدة مرات. وتمت تسوية بعضها بالأرض، وتضرر العديد منها بشكل كبير. وكانت 95% من هذه المدارس تستخدم كملاجئ للنازحين، ومن بينهم العديد من الأطفال، عندما تعرضت للقصف. وتحولت المدارس من ملاذات آمنة لتعليم الأطفال الذين يعيشون تحت الحصار إلى ملاجئ مكتظة بالنازحين، وأصبحت أماكن للموت والبؤس. [50] على سبيل المثال، في شهر يوليو/تموز 2024 وحده، تم تسجيل 21 غارة على المدارس التي تستخدم كمراكز إيواء في جميع أنحاء قطاع غزة. ونتيجة لذلك، قتل أكثر من 270 شخصًا وأصيب العشرات وكان من بين الضحايا النساء والأطفال والمسنين وغيرهم من المدنيين

49 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني | مباني مهدمة (pcbs.gov.ps)
50 التعليم تحت الهجوم | الأونروا (unrwa.org)

البنية التحتية: طال التدمير والقصف آلاف الكيلومترات من شوارع قطاع غزة، ومعظم تمديدات وشبكات الكهرباء والاتصالات والإنترنت، والمياه، وآبار المياه وخزانات المياه، وشبكات الصرف الصحي، وأنظمة الطاقة الشمسية القطاع الاقتصادي: عملت إسرائيل على تدمير منهجي للقطاع الاقتصادي في قطاع غزة، سواء بتدمير المنشآت التجارية والصناعية أو من خلال الحصار وتداعيات على البطالة. ووصف تقرير صدر مؤخرًا عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) التدهور الاقتصادي الحاد في الأرض الفلسطينية المحتلة بأنه أسوأ مما كانت عليه في التصعيدات السابقة (2008 و2012 و2014 و2021)، مع ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير وتزايد معدلات البطالة في غزة واضمحلال مصادر الدخل، مما أغرق الفلسطينيين في فقر مدقع.

وبحلول مطلع عام 2024، دُمرت 80 إلى 96% من الأصول الزراعية في غزة، مما أدى إلى تراجع إنتاج الغذاء بشكل كبير وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. كما تأثر القطاع الخاص بشدة، حيث تضرّرت 82% من الأعمال التجارية أو دمرت. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة 81% في الربع الأخير من العام 2023، مما أدى إلى انكماش سنوي بنسبة 22%. وبحلول منتصف عام 2024، كان الاقتصاد قد تقلص إلى أقل من سدس حجمه في العام 2022. كما فُقد ثلثا الوظائف التي كانت متاحة قبل شهر تشرين الأول/ أكتوبر (201,000 وظيفة) بحلول كانون الثاني/ يناير 2024، مما زاد من تفاقم الأزمة الاقتصادية والإنسانية على حد سواء[51].

يتضح من الاستعراض السابق أن إسرائيل عملت بشكل منهجي لتدمير سبل العيش في قطاع غزة، وتحويله إلى مكان غير قابل للحياة، وهو ما يعني أنه حال توقفت الحرب فإن آلاف السكان سيضطرون إلى مغادرة القطاع بحثًا عن مكان آمن وقابل للعيش وبذلك تكون إسرائيل حققت هدف فرض التهجير القسري على السكان في إطار جريمة الإبادة الجماعية المتواصلة

51 Economic crisis worsens in occupied Palestinian territory amid ongoing Gaza conflict | UNCTAD

محكمة العدل الدولية تبحث في دعوي رفعتها جنوب أفريقيا تتهم فيها إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في قطاع غزة، المصدر: وكالة رويترز - 26 يناير 2024

خامسا: الاستجابة القضائية الدولية لما يحصل في قطاع غزة

تسببت الجرائم الخطيرة والمستمرة التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة على مرأى ومسمع العالم في تحريك عدد من الأطر الدولية والمحلية القضائية، خاصة فيما يتعلق بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد السكان الفلسطينيين هناك. سيستعرض هذا الفصل التحركات أمام مؤسستين قانونيتين دوليتين محوريتين: **محكمة العدل الدولية (ICJ) والمحكمة الجنائية الدولية (ICC).** حيث حددت محكمة العدل الدولية أن هناك «خطرًا معقولاً» لحدوث إبادة جماعية في قطاع غزة، مما يفرض على الدول بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية اتخاذ تدابير وقائية وعقابية فورية. في الوقت نفسه، تواجه المحكمة الجنائية الدولية ضغوطًا متزايدة للتحقيق في هذه الاتهامات وإصدار مذكرات اعتقال محتملة ضد القادة الإسرائيليين المتورطين في جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، بحسب ما أشار إليه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، بأن هناك أدلة كافية تدعم الاتهامات الموجهة ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الجيش يوآف غالانت وتحملهما المسؤولية الجنائية عن ارتكاب هذه الجرائم.

1. محكمة العدل الدولية

أصدرت محكمة العدل الدولية في 26 كانون ثانٍ/ يناير من العام الجاري قرارًا يقضي بإلزام إسرائيل باتخاذ تدابير تحفظية محددة لمنع ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة. وسَبَّبت المحكمة قرارها بناءً على القناعة التي تكوّنت لديها بوجود خطر حقيقي ووشيك على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من جريمة الإبادة الجماعية بموجب الأفعال التي ترتكبها إسرائيل هناك، وترجيحها لإمكانية حدوث عواقب وأضرار غير قابلة للإصلاح فيما بعد على حقوق الفلسطينيين المتعلقة بالحماية من جريمة الإبادة الجماعية كما وردت في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها

ويأتي هذا القرار في معرض استجابة محكمة العدل الدولية للطلب الذي قدمته جمهورية جنوب إفريقيا في مقدمة الدعوى القضائية، وكجزء منها، والتي رفعتها أمام المحكمة ضد إسرائيل لانتهاكها التزاماتها بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية خلال تنفيذها لعملياتها العسكرية التي تشنها في وضد قطاع غزة وسكانه الفلسطينيين منذ السابع من أكتوبر/تشرين أول 2023.

وقد نصت التدابير التحفظية التي حكمت بها محكمة العدل الدولية بقرارها على ما يلي:

1. تلتزم إسرائيل، وفقًا لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، فيما يتعلق بالفلسطينيين في قطاع غزة، باتخاذ جميع التدابير داخل نطاق سلطتها لمنع ارتكاب جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق المادة الثانية من هذه الاتفاقية، ولا سيما
   (أ) قتل أعضاء من الجماعة.
   (ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.
   (ت) إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.
   (ث) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

2. تلتزم إسرائيل فورا بضمان عدم قيام قواتها العسكرية بارتكاب أي من الأعمال الواردة في التدبير الأول.

3. تلتزم دولة إسرائيل باتخاذ جميع التدابير داخل نطاق سلطتها لمنع ومعاقبة التحريض المباشر والعلني على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية فيما يتعلق بأفراد المجموعة الفلسطينية في قطاع غزة.

4. تلتزم دولة إسرائيل باتخاذ تدابير فورية وفعالة لتمكين توفير الخدمات الأساسية الملحة والمساعدة الإنسانية للتصدي للظروف السيئة التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة

5. تلتزم دولة إسرائيل باتخاذ تدابير فعّالة لمنع دمار وضمان الحفاظ على الأدلة المتعلقة بالادعاءات بشأن الأعمال التي تندرج ضمن نطاق المادتين الثانية والثالثة من اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية ضد أفراد المجموعة الفلسطينية في قطاع غزة

6. تلتزم دولة إسرائيل بتقديم تقرير إلى المحكمة بشأن جميع التدابير المتخذة لتفعيل هذا الأمر خلال شهر واحد اعتبارًا من تاريخ هذا القرار.

وفي 16 شباط/ فبراير، أكدت محكمة العدل الدولية مرة أخرى على أن إسرائيل ملزمة بالامتثال الكامل والفوري والفعّال لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية، وبالتدابير التحفظية الواردة في قرارها الصادر في 26 كانون ثانٍ/ يناير، بما في ذلك ضمان سلامة وأمن الفلسطينيين في قطاع غزة. وجاء هذا التأكيد كرد من المحكمة على الطلب العاجل الثاني الذي قدمته جنوب إفريقيا إليها للنظر في القرار الذي أعلنته إسرائيل بتوسيع عملياتها العسكرية في محافظة رفح، وإصدار التدابير التحفظية الإضافية والضرورية لمنع حدوث مزيد من الانتهاكات الوشيكة على حقوق الفلسطينيين في قطاع غزة من خطر الإبادة الجماعية

إلا أن المحكمة لم تقم بإصدار أية تدابير تحفظية إضافية كما ورد في الطلب، رغم اعترافها بنص الرد بأن الهجوم العسكري الذي تخطط له إسرائيل ضد محافظة رفح من شأنه أن يفاقم الوضع المأساوي القائم بالفعل، ويعرض حياة المدنيين الفلسطينيين للخطر، وأن أي عمل عسكري إسرائيلي ضمن الظروف الحالية ينتهك قرارها الصادر في 26 كانون ثانٍ/ يناير. واكتفت المحكمة في هذا السياق بالتأكيد على أن إسرائيل لا تزال ملزمة بتنفيذ التزاماتها الدولية بموجب الاتفاقية وبالتدابير التحفظية المحكوم بها من قِبلها مسبقا

وفي 28 آذار/مارس 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية اليوم قرارا ينص على إضافة تدابير تحفظية أخرى بناء على الطلب الذي قدمته جنوب أفريقيا للمرة الثالثة في قضيتها ضد إسرائيل المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع

جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة. وقالت المحكمة أن التدابير التي حكمت بها سابقا لا تعالج بشكل كامل العواقب الناشئة عن التغيرات في الوضع مما يبرر تعديل هذه التدابير، وبخاصة في ظل التدهور الشديد للظروف المعيشية الكارثية للفلسطينيين في قطاع غزة، لا سيما في ضوء الحرمان المطول وواسع النطاق من الغذاء وغيره من الضروريات الأساسية الذي يعاني منه الفلسطينيون في قطاع غزة، وأن الفلسطينيين في غزة لم يعودوا يواجهون فحسب خطر المجاعة، ولكن هذه المجاعة بدأت في الظهور

وشملت التدابير التحفظية الإضافية التي تضمنها قرار المحكمة هذا، أن تقوم إسرائيل دون تأخير وبالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة بتوفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها، دون عوائق، وعلى نطاق واسع، بما في ذلك الغذاء والماء والكهرباء والوقود والمأوى والمساعدات الإنسانية، ومتطلبات الملابس والنظافة والصرف الصحي، فضلا عن الإمدادات الطبية والرعاية الطبية للفلسطينيين في جميع أنحاء غزة، بما في ذلك عن طريق زيادة قدرة وعدد نقاط العبور البرية وإبقائها مفتوحة لأطول فترة ممكنة. كما شملت هذه التدابير ضمان إسرائيل بشكل فوري عدم قيام قواتها العسكرية بارتكاب أعمال تشكل انتهاكا لأي من حقوق الفلسطينيين في غزة كمجموعة محمية بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية، بما في ذلك عن طريق المنع من خلال أي إجراء، وتوصيل المساعدات الإنسانية المطلوبة بشكل عاجل. وطلبت المحكمة أن تقدم لها إسرائيل تقريرا عن جميع التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار، خلال شهر واحد من تاريخه. وعادت المحكمة وأكدت مجددا على التدابير التي تضمنها قرارها الصادر في 26 كانون الثاني/يناير.

وفي 24 أيار/مايو 2024، وبناء على الطلب الرابع الذي قدمته جنوب إفريقيا في القضية، قامت محكمة العدل الدولية بإصدار قرار ينص على تدابير تحفظية إضافية. وقد شملت هذه التدابير مطالبة إسرائيل بالوقف الفوري لهجومها العسكري على رفح وأي عمل آخر في المحافظة الواقعة جنوب غزة، الذي قد يفرض على المجموعة الفلسطينية في القطاع ظروفًا معيشية يمكن أن تؤدي إلى تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا. كما طالبت المحكمة بإبقاء معبر رفح مفتوحا أمام توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية المطلوبة بشكل عاجل على نطاق واسع لصالح السكان، وضمان الوصول دون عوائق إلى قطاع غزة لأي لجنة تحقيق أو بعثة لتقصي الحقائق أو أي هيئة تحقيق أخرى مفوضة من قبل الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة للتحقيق في ادعاءات الإبادة الجماعية. كما وقررت محكمة العدل الدولية في قرارها أن تقدم إسرائيل إلى المحكمة تقريرًا بشأن جميع التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار خلال شهر من تاريخ إصداره. فضلا عن أن المحكمة عاودت التأكيد مرة أخرى على

التدابير السابقة التي حكمت بهم في قراريها الصادرين في 26 كانون الأول/يناير 2024 و28 آذار/مارس 2024.

ومن خلال عمل فريق المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان القائم على رصد وتوثيق الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة، تبين أن إسرائيل لم تلتزم بقرارات محكمة العدل الدولية، رغم إلزاميتها، وهذا ما أكدت عليه كذلك عدد من المنظمات الدولية الأخرى. [52]

حيث قامت إسرائيل بانتهاك غالبية التدابير التحفظية الواردة في هذه القرارات، واستمرت في تنفيذها لجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة بذات الوتيرة التي سبقت القرار تلك القرارات. بل أنه وفي بعض القضايا صعدّت إسرائيل من انتهاكاتها مقارنة بالفترة التي سبقت قرارات المحكمة، وهو ما يتضح بشكل خاص فيما يتعلق باستمرار عرقلة المساعدات الإنسانية على نحو أشد. فضلاً عن رفض إسرائيل قرار المحكمة الخاص بوقف العمليات العسكرية في رفح، واستمرت بشن عملية عسكرية شاملة ضد الفلسطينيين هناك، أسفرت عن الآلاف من القتلى والجرحى، وتهجير نحو مليون شخص خارج المحافظة. [53]

2 . المحكمة الجنائية الدولية

تقاعست المحكمة الجنائية الدولية عن أداء دورها في المساءلة والمحاسبة على الجرائم الدولية الخطيرة التي ترتكبها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد أدى غياب الاستجابة الفعالة للمحكمة بشأن هذه الجرائم وعدم اتخاذها لأي إجراء فعلي لوقف تدهور الحالة في فلسطين ومنع ارتكاب المزيد من الجرائم التي تقع ضمن اختصاصاتها القضائية إلى إحداث ضرر جسيم يتعذر تداركه على حقوق الشعب الفلسطيني ولمجمل عملية إقامة العدل على النحو السليم فيما يتعلق بالحالة في فلسطين المنظورة أمامها، لا سيما فيما يخص جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة يوميًّا وعلى مدار عام كامل.

52 https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/02/israel-defying-icj-ruling-to-prevent-genocide-by-failing-to-allow-adequate-humanitarian-aid-to-reach-gaza/ ; https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/05/israel-must-comply-with-international-court-of-justice-order-calling-it-to-immediately-halt-military-operations-in-rafah/; https://www.hrw.org/news/2024/02/26/israel-not-complying-world-court-order-genocide-case; https://www.icj.org/gaza-one-month-on-israel-fails-to-comply-with-the-order-of-the-international-court-of-justice/; https://arabcenterdc.org/resource/israeli-non-compliance-with-icj-provisional-orders/

53 https://www.alaraby.co.uk/society/%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9-%D8%B1%D9%81%D8%AD-%D8%AA%D9%87%D8%AC%D9%8A%D8%B1-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%82%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D9%8B

حيث تعاملت المحكمة الجنائية الدولية منذ البداية مع الحالة في فلسطين بتباطؤ ومماطلة متكررة وغير مبررة. فبعكس الحالات الأخرى، منها أوكرانيا التي استغرق فتح التحقيق بشأنها حوالي شهر بعد بدء الحرب فيما بينها وبين روسيا، استغرقت المحكمة أكثر من ست سنوات لتعلن في 3 آذار/مارس 2021 عن فتح التحقيق في الحالة في فلسطين، بعدما أعلنت دولة فلسطين في 1 كانون ثان/يناير 2015 عن قبول اختصاص المحكمة في النظر في الجرائم المرتكبة في الأرض الفلسطينية، وتقديم الإحالة للمحكمة للنظر في هذه الجرائم منذ تاريخ 13 حزيران/يونيو 2014.

وبعد أن أعلنت المدعية العامة السابقة للمحكمة، «فاتو بنسودا»، في 3 آذار/مارس 2021، عن فتح التحقيق في الحالة في دولة فلسطين، ما لبثت أن انتهت فترة ولايتها بعد هذا القرار بثلاثة أشهر، ليتسلم «كريم خان» سدة الادعاء العام في المحكمة. ومنذ ذلك الحين، لم يتم اتخاذ أي إجراء فعلي من قبل المحكمة، سوى قيام المدعي العام بتقديم طلبات في 20 أيار/مايو 2024، إلى الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة طلبات لإصدار أوامر للقبض على ثلاث من قادة حركة حماس، وهم يحيى السنوار، ومحمد دياب إبراهيم المصري (الضيف)، وإسماعيل هنية، وفي مقابل اثنين من كبار المسؤولين الإسرائيليين، وهما رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو»، ووزير جيش الاحتلال الإسرائيلي «يوآف غالانت»

وحينها أكد المدعي العام أن هذا الطلب جاء استنادا إلى الأدلة التي قام مكتبه بجمعها وفحصها، التي كونت لديه قناعة بوجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن «بنيامين نتنياهو»، و«يوآف غالانت»، يتحملان المسؤولية الجنائية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التالية التي ارتُكبت على أراضي دولة فلسطين (في قطاع غزة) اعتبارا من الثامن من تشرين الأوّل/أكتوبر 2023 على الأقل، كان أبرزها تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، والإبادة، والقتل العمد، وتعمد إحداث معاناة شديدة، أو إلحاق أذى خطير بالجسم أو بالصحة، وتعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين، والاضطهاد، وأفعال لاإنسانية أخرى.

ورغم مرور أكثر من أربعة أشهر على قيام المدعي العام بتقديم طلبات إصدار أوامر القبض، ومرور أكثر من شهرين على انتهاء المدة التي منحتها المحكمة للجهات التي ترغب بتقديم إفادات «أصدقاء المحكمة» حول اختصاص المحكمة فيما يخص الحالة في فلسطين، إلا أن المحكمة لم تصدر حتى الآن أي من أوامر القبض.

وكان الأورومتوسطي قد دعا [54] المحكمة إلى اتخاذ القرارات والإجراءات القانونية وفقًا لنظام روما الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة على أسرع وجه ممكن لغايات حماية الشعب الفلسطيني من خطر الهلاك الفعلي، وضمان المساءلة من أجل الضحايا وحرصًا على السلام والعدل في المنطقة والعالم، ولتفعيل دور المحكمة باعتبارها الجهة القضائية الدولية المختصة والمسؤولة بالدرجة الأولى عن مساءلة ومحاسبة الأفراد جنائيًا ومدنيًا على ما اقترفوه من جرائم خطيرة تمس الإنسانية بأكملها وتهدد السلم والأمن الدوليين، ولإحياء دورها في تحقيق العدالة الجنائية بغض النظر عن هوية الجاني والمجنى عليه، والذي أنشئت من أجله

كما سبق وأن وجه الأورومتوسطي دعوة [55] إلى المجتمع الدولي بكافة مكوناته للعمل على دعم عمل المحكمة في اتجاه إقامة العدالة، والامتناع عن عرقلة قيامها بإجراءاتها، بما في ذلك إصدار أوامر إلقاء القبض، وهو الحد الأدنى الذي يمكن أن يقوم به، خاصة في ظل فشله المستمر في تنفيذ التزاماته الدولية لمنع ووقف الجرائم الخطيرة والانتهاكات الجسيمة ضد الشعب الفلسطيني على مدار 76 عامًا.

54 https://euromedmonitor.org/ar/article/6417/محاولات-دول-ومنظمات-داعمة-لإسرائيل-التشكيك-في-اختصاص22%-الجنائية-الدولية-22%ينذر-بتقويض-العدالة-وترسيخ-الإفلات-من-العقاب

55 https://euromedmonitor.org/ar/article/6287/الأورومتوسطي-يدعو-المجتمع-الدولي-لدعم-عمل-المحكمة-الجنائية-ويحذر-من-أي-محاولات-لعرقلة-سير-العدالة

طائرة عسكرية أمريكية تفرغ شحنات من الأسلحة والذخـيرة في قاعدة نيـفاتـيم الجـوية الإسرائيلية، المصدر: أسوشيتد برس - 13 أكتوبر 2023

سادسا: التواطؤ الواضح:
الدور الدولي في استمرار الإبادة الجماعية

منـذ بدايـة الحـرب الإسـرائيلية علـى غـزة، بـدا واضحًـا أن العديـد مـن القـوى الدوليـة، بمـا فـي ذلـك الـدول الغربيـة، متواطئـة بطـرق مباشـرة و/أو غيـر مباشـرة فـي هجمـات إسـرائيل.

يشـمل ذلـك الصمـت، والتسـتر، والتغاضـي، والتزويـر والدعايـة، وإعلان الدعـم الكامـل وبالتالـي تشـجيع إسـرائيل علـى الاسـتمرار، تقديم مسـاعدات مالية وعسـكرية مباشـرة لإسـرائيل، جمع وتقديم معلومات اسـتخباراتية عن غزة لإسـرائيل، واسـتخدام حـق النقـض ضـد قـرارات مجلـس الأمـن الدولـي، وتقويـض قـرارات محكمـة العـدل الدولية والمحكمـة الجنائية الدوليـة، فـضلا عـن تهديـد المدعـي العـام للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة لعـدم اتخـاذ إجـراءات ضـد إسـرائيل

إن جريمة الإبادة الجماعية التي تمارسها إسرائيل لم تكن لتتم لولا هذا الدعم والحماية من المساءلة. في هذا الفصل، سيستعرض الأورومتوسطي كيف ساهمت هذه القوى الدولية في تغذية انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية في قطاع غزة، والتواطؤ في إبادة الفلسطينيين جماعيا

فيما يلي، بعض الأمثلة على كيفية مساهمة القوى الكبرى في ارتكاب الجرائم الخطيرة في غزة وتواطؤها في إبادة الفلسطينيين جماعيا.

1 . الأسلحة والاستخبارات والأموال

منذ بداية الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة بعد هجوم السابع من أكتوبر، سارعت العديد من الحكومات الغربية لتقديم دعم شامل غير مشروط لإسرائيل على شكل تزويدها بالأسلحة والمساعدات المالية، وجمع ومشاركة المعلومات الاستخباراتية، وحتى إرسال أفراد عسكريين لتقديم المشورة لإسرائيل.

على سبيل المثال، اعترفت القيادة العسكرية الأمريكية في أوائل نوفمبر 2023 بأنها تقوم بتنفيذ عمليات مراقبة بطائرات مسيرة فوق غزة منذ أكتوبر، مما يزود إسرائيل ببيانات استهداف ومعلومات استخباراتية حيوية

كما واصلت وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA) تقديم معلومات مهمة لإسرائيل، التي يُزعم أنها تُستخدم لاستهداف سكان غزة

وبالمثل، أرسلت المملكة المتحدة أكثر من 200 مهمة طائرة تجسس فوق غزة بين أكتوبر 2023 ومايو 2024، مما سجل 1000 ساعة من اللقطات لاستخدامها في «اكتساب الأهداف». وقد نشرت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فرق تجسس إلى إسرائيل، وفقًا لمسؤولين إسرائيليين، للمساعدة في جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية.

بالإضافة إلى ذلك، كانت المساعدات المالية أساسية في تمكين إسرائيل من مواصلة إبادة الفلسطينيين جماعيا في قطاع غزة. فقد منحت الولايات المتحدة إسرائيل حزمة مساعدات بقيمة 17.8 مليار دولار في أبريل 2024، وهو ما شكل حوالي 40% من نفقات الحرب الإسرائيلية بحلول ذلك الوقت

تعتمد إسرائيل بشكل كبير على الأسلحة والذخيرة الأمريكية لخوض حروبها. ووفقًا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، شكلت الولايات المتحدة حوالي 69% من واردات الأسلحة الإسرائيلية بين عامي 2019 و2023. وتستخدم إسرائيل بشكل رئيسي المقاتلات الأمريكية من طراز F-16 وF-15 وF-35 في قصف غزة. تأتي ألمانيا في المرتبة الثانية حيث تستورد إسرائيل حوالي 30% من أسلحتها من ألمانيا، التي تمنحها بأسعار مخفضة نظرًا «للعلاقة الخاصة» بين البلدين.

وقد كانت الهجمات الإسرائيلية على غزة مربحة للشركات الألمانية التي حصدت في عام 2023 صفقات توريد أسلحة لإسرائيل بقيمة 351 مليون دولار، وهو ما يعادل عشرة أضعاف قيمة صادرات الأسلحة الألمانية إلى تل أبيب في عام 2022.

تشمل الدول الأوروبية الأخرى التي تزود إسرائيل بالأسلحة إيطاليا، التي صدرت أسلحة لإسرائيل في عام 2023 بقيمة 14.8 مليون دولار، بما في ذلك 2.1 مليون دولار خلال الأشهر من أكتوبر إلى ديسمبر، رغم زعم الحكومة الإيطالية أنها أوقفت تلك الصادرات بسبب الحرب على غزة.

وهناك أيضًا المملكة المتحدة التي صدرت أسلحة بقيمة 53 مليون دولار لإسرائيل في عام 2022 ولم تفرض حظرًا جزئيًا على الأسلحة حتى سبتمبر 2024، وكندا التي زودت إسرائيل بأسلحة بقيمة حوالي 15.7 مليون دولار في عام 2022 وأعلنت في عام 2024 أنها ستوقف تلك الصادرات.

كما وفرت كل من الدنمارك وهولندا لإسرائيل مكونات حيوية لطائرات F-35 الحربية خلال الحرب على غزة.

من الصعب تقديم أرقام دقيقة حول كمية الصواريخ والقنابل التي زودت بها الولايات المتحدة إسرائيل خلال الحرب، لأنه بين أكتوبر 2023 ومايو 2024 تم الإعلان عن عمليتي بيع عسكريتين فقط لإسرائيل من بين أكثر من 100 صفقة.

إحدى تلك الشحنات كانت تحتوي على 14,000 طلقة من ذخيرة الدبابات بقيمة 106 مليون دولار، والأخرى على مكونات بقيمة 147 مليون دولار لصنع قذائف مدفعية من عيار 155 ملم. ولكن تم تسريب شحنات أخرى من الصواريخ من وقت لآخر.

فعلى سبيل المثال، بين أكتوبر وديسمبر 2023، قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل حوالي 5,000 صاروخ MK-82 و5,400 صاروخ MK-84. وفي فبراير، زودت الولايات المتحدة إسرائيل بـ1,000 صاروخ آخر من طراز MK-82 و500 صاروخ آخر في مارس، بالإضافة إلى 1,800 صاروخ MK-84. ووافقت البيت الأبيض على شحنة أخرى تضم حوالي 2,000 صاروخ وقذيفة في أوائل أبريل، بما في ذلك عدد غير معروف من صواريخ MK-82.

هناك أيضًا قذائف المدفعية من عيار 155 ملم التي تصنعها شركة جنرال ديناميكس، والتي زودت الولايات المتحدة بها إسرائيل بعشرات الآلاف من الوحدات رغم التحذيرات الشديدة من منظمات حقوق الإنسان. وهذه القذائف غير موجهة بطبيعتها، وتتميز بمجال خطأ واسع، إذ عادة ما تسقط على بعد 25 مترًا من الهدف المقصود، وفقًا لرسالة موقعة من منظمات حقوق الإنسان الكبرى إلى وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن، والتي تم تجاهلها.

وأضافت الرسالة أنه عند الانفجار، تطلق قذائف الـ155 ملم حوالي 2,000 قطعة معدنية حادة في كل اتجاه، مما يعرض المدنيين لخطر الإصابة أو الموت أو الإعاقة الدائمة على مسافة تصل إلى 300 متر من الانفجار.

يتبنى جيش الاحتلال الإسرائيلي عقيدة تضع سلامة جنودها قبل حياة المدنيين الفلسطينيين. لذلك، قبل اقتحام أي منطقة، يقوم الجيش عادة بقصف تلك المنطقة بشكل مكثف بالمدفعية ثم يقتحمها، مما يؤدي إلى أضرار جسيمة في المباني وسقوط عدد كبير من الضحايا

تعد القنابل الأمريكية من نوع «مخترقة التحصينات» من أبرز الصواريخ التي تستخدمها إسرائيل في غزة. حيث قدمت أمريكا لإسرائيل آلاف الصواريخ من هذا النوع. ومن أبرز هذه القنابل صاروخ BLU-109 من شركة جنرال ديناميكس الأمريكية. يزن هذا الصاروخ حوالي 874 كجم، وقد أرسلت إدارة بايدن لإسرائيل حوالي 100 صاروخ من هذا النوع في ديسمبر 2023، بالإضافة إلى عدد غير معروف في الأشهر التالية.

طورت شركة جنرال ديناميكس نوعًا من صواريخ BLU-109 يسمى «HAMMER»، والذي يحرق ويفحم هدفه من خلال إطلاق عشرات الكرات النارية المحترقة عند انفجاره.

رصد الفريق الميداني للأورومتوسطي في أبريل 2024 أن إسرائيل قد استخدمت مثل هذه الصواريخ الحارقة في غزة، لأن هناك أسبابًا قوية للاعتقاد بأن أجساد الضحايا قد تبخرت أو ذابت في بعض حوادث القصف

2. استخدام حق الفيتو بلا توقف في مجلس الأمن

يُعتبر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المحفل الدولي الرئيسي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومع ذلك فإن دوره الأساسي هذا غالبًا ما يتعطل بسبب استخدام حق النقض (الفيتو) من قبل الولايات المتحدة عندما يتعلق الأمر بوقف ومعاقبة إسرائيل على جرائمها ضد الفلسطينيين وإنهاء احتلالها غير القانوني للأرض الفلسطينية.

فعلى سبيل المثال، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) 46 مرة على قرارات مجلس الأمن التي كانت ستطلب من إسرائيل الامتثال للقانون الدولي، أو تدعو إلى قيام دولة فلسطينية، أو تحميل إسرائيل المسؤولية عن جرائم الحرب، بما في ذلك بناء المستوطنات غير القانونية.

وخلال جريمة الإبادة الجماعية المستمرة على غزة، استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ثلاث مرات على الأقل لعرقلة قرارات تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، وذلك رغم الدعم الواسع من الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن

وبعض الدول الأوروبية، على الرغم من مواقفها المختلفة أحيانًا، غالبًا ما تتبع الخط الأمريكي أو تمتنع عن التصويت لتجنب الخلاف مع واشنطن.

على سبيل المثال، صوتت فرنسا والمملكة المتحدة لصالح قرارات الأمم المتحدة التي تدين المستوطنات الإسرائيلية، لكنها لم تتخذ مواقف أكثر صرامة عندما تعلق الأمر بفرض عقوبات أو اتخاذ إجراءات ملموسة. هذا التواطؤ من خلال الامتناع عن التصويت أو اتباع الحليف الأمريكي يمنع المجتمع الدولي من اتخاذ إجراءات لوقف العدوان الإسرائيلي، مما يوفر غطاء إضافيًا لهذه الجرائم.

3 . تجاهل وتقويض وتهديد المحاكم الدولية

الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون على المحكمة الجنائية الدولية هي مثال آخر على التواطؤ. عندما بدأت المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية في فلسطين، تعرض المدعي العام كريم خان لضغوط هائلة وتهديدات مباشرة من الإدارة الأمريكية وأعضاء الكونغرس.

إذ أرسل 12 من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين رسالة تحذيرية إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، طالبين منه عدم إصدار مذكرات اعتقال ضد كبار المسؤولين الإسرائيليين، بعد أن حذر خان من محاولات التأثير على المحكمة. وكتبوا في الرسالة: «استهداف إسرائيل سيجعلنا نستهدفك». وأضافوا: «هذه الإجراءات غير شرعية وتفتقر إلى الأساس القانوني، وإذا نُفذت، ستؤدي إلى فرض عقوبات شديدة ضدك وضد مؤسستك».

كما صرح المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بأنه تلقى تهديدات أثناء التحقيقات ضد كبار المسؤولين الإسرائيليين، مع إشارة شخصية كبيرة إلى أن المحكمة «أُنشئت لأفريقيا ولأشخاص مثل بوتين»، وليس للغرب وحلفائه

وقد تجاهلت الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية التدابير المؤقتة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في يناير 2024 والتي وجدت أن حالة الإبادة الجماعية في غزة «محتملة». وصف البيت الأبيض القضية بأنها «عديمة الأساس» وأصر على أن حكم المحكمة لن يغير سياسة الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل

عندما أصدرت محكمة العدل الدولية حكمًا متابعًا بخصوص تدابير إضافية مؤقتة تأمر إسرائيل «بوقف فوري» لهجومها العسكري في رفح، فشلت الولايات المتحدة والدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن في اتخاذ أي إجراءات لتطبيق الحكم؛ مما تركه مجرد حبر على ورق.

إن تجاهل هذه الأحكام الحيوية يساهم بشكل كبير في خلق بيئة من الإفلات التام من العقاب، مما يسمح لإسرائيل بمواصلة الإبادة الجماعية دون قيود أو خوف من المحاسبة

4 . التواطؤ مع المعرفة المسبقة والتخطيط

إن الدول المتواطئة في الإبادة الجماعية ليست جاهلة بالجرائم التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة. تكشف المناقشات الداخلية والاتصالات كيف كانت العديد من الحكومات الغربية على دراية تامة بالفظائع والانتهاكات الإسرائيلية، لكنها اختارت بشكل متعمد تجاهلها والتستر عليها

فعلى سبيل المثال، في فضيحة ظهرت في يناير، أظهرت التسريبات أن رئيس الوزراء الهولندي السابق مارك روتي سأل وزارة الشؤون القانونية في بلاده: «ماذا يمكننا أن نقول ليبدو وكأن إسرائيل لا ترتكب جرائم حرب؟». يكشف هذا النوع من الاتصالات الداخلية عن نية متعمدة لتجنب مواجهة إسرائيل، حتى عندما تكون الجرائم واضحة.

وفي مارس 2024، تلقت الحكومة البريطانية نصيحة من محاميها تفيد بأن إسرائيل انتهكت القانون الإنساني الدولي في غزة، لكن الحكومة رفضت نشر هذه النتائج. قال خبراء قانونيون إن إخفاء هذه النتائج يعرّض المملكة المتحدة لخطر انتهاك القانون الدولي نفسه، حيث سيتم اعتبارها متواطئة في جرائم الحرب من قبل دولة كانت تصدر لها أسلحة. كانت هذه التقارير تتعلق بقتل مدنيين غير مسلحين خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة.

وعلى الرغم من توفر هذه المعلومات، لم تتخذ الحكومة البريطانية سوى القليل من الإجراءات لفتح تحقيق دولي أو للضغط على إسرائيل من أجل المحاسبة

في الولايات المتحدة، تلقت إدارة بايدن ووزير الخارجية أنتوني بلينكن تقارير مفصلة من وكالة التنمية الدولية الأمريكية (USAID) ووكالات أخرى تفيد بأن إسرائيل تستخدم الطعام كأداة حرب من خلال منع المساعدات الإنسانية من الوصول إلى غزة بشكل متعمد. وعلى الرغم من هذه التقارير، واصلت الإدارة الأمريكية دعم إسرائيل سياسيًا وعسكريًا، متجاهلة الاتهامات بأن الحصار والطعام يُستخدمان كأسلحة لإضعاف الفلسطينيين وتشريدهم
كما أجبرت الحكومة الأمريكية المستشار الأول المتعاقد مع وكالة التنمية الدولية، ألكسندر سميث، على الاستقالة أو الفصل بسبب «إعداده عرضًا حول وفيات الأمهات والأطفال بين الفلسطينيين، والذي تم إلغاؤه من قبل الوكالة قبل تقديمه بفترة وجيزة».

وبالمثل، استقالت ستايسي جيلبرت، المستشارة الأولى في وزارة الخارجية الأمريكية، في مايو 2024 من منصبها احتجاجًا على ما وصفته بـ«التزوير» و«التبييض» الذي قامت به الحكومة الأمريكية في تقرير كانت تعمل عليه لإخفاء أن إسرائيل كانت تعرقل المساعدات الإنسانية لغزة.

كما استقال الرائد هاريسون مان من الجيش الأمريكي في يونيو 2024 احتجاجًا على كيفية تغطية الحكومة الأمريكية على عدد الضحايا الفلسطينيين المرتفع. ونُقل عن مان قوله: «كانت المخابرات على علم تام بعدد الضحايا الفلسطينيين المرتفع منذ البداية. كما كانت هناك مخاوف بشأن التورط في جرائم الحرب، لذا تم اتخاذ قرار باعتبار تأكيدات المخابرات الإسرائيلية ذات مصداقية»

ترسم هذه الأمثلة صورة عن إدارة بايدن وهي تغطي بشكل منهجي وعملي على جرائم الحرب الإسرائيلية الواضحة والجرائم ضد الإنسانية للاستمرار في تقديم المساعدات المالية والعسكرية لإسرائيل وتجنب ممارسة أي ضغط حقيقي لإنهاء الحرب

في الاتحاد الأوروبي، تلقت أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، عريضة من 842 توقيعًا من موظفين حاليين وسابقين في الاتحاد الأوروبي، من بينهم دبلوماسيون وموظفو سياسة خارجية، يحثونها على اتخاذ موقف واضح ضد الجرائم الإسرائيلية في غزة. جاء في الرسالة: «إذا لم تتوقف إسرائيل على الفور، سيتم محو غزة وسكانها من على وجه الأرض»، كما تحذر الرسالة وتتهم المفوضية بتبني «روايات متحيزة». تختتم الرسالة بدعوة المفوضية ورئيستها للعمل من أجل وقف إطلاق النار وحماية الأرواح المدنية، مما يؤدي إلى حل الدولتين

نظم دبلوماسيون وموظفو الاتحاد الأوروبي أيضًا عددًا من الاحتجاجات في مبنى المفوضية الأوروبية لتسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل في غزة. ومع ذلك، تجاهلت فون دير لاين العريضة والاحتجاجات، مما يظهر تجاهلاً متعمدًا للتحذيرات الدبلوماسية الداخلية بشأن التواطؤ المحتمل في حرب إسرائيل حتى عندما تعترف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحكومات غربية أخرى بتجويع إسرائيل لسكان غزة حتى الموت أو القتل الجماعي للمدنيين، فإنها تفعل ذلك بعبارات مبهمة، مثل «يتم تجويع سكان غزة» أو «يتم قتل سكان غزة». هذا الاختيار الدقيق للكلمات مصمم بعناية لتجنب الاعتراف بارتكاب إسرائيل لجرائم حرب خطيرة وجرائم ضد الإنسانية، وبالتالي تجنب اتخاذ أي إجراءات ضد إسرائيل

5. التصريحات الداعمة بشكل مطلق: التزوير والدعاية

تعد التصريحات العلنية التي يدلي بها القادة الغربيون بانتظام شكل بارز من أشكال التواطؤ، الذي أعربوا من خلالها عن دعم غير مشروط لإسرائيل، حتى عندما تكون الانتهاكات الواضحة للقانون الدولي موجودة.

مثل هذه التصريحات تعزز ثقافة الإفلات من العقاب وتشجع على ارتكاب المزيد من جرائم الحرب. يمكن رؤية هذا بوضوح في تصريح المستشار الألماني أولاف شولتز في أبريل الذي قال فيه إن «إسرائيل لم تنتهك القانون الدولي» خلال حربها على غزة، رغم وجود أدلة كبيرة على عكس ذلك

كما أجرى العديد من القادة الغربيين زيارات تضامنية لإسرائيل وأعلنوا عن دعمهم الكامل، مثل أورسولا فون دير لاين التي سارعت إلى إعلان أن «أوروبا تقف مع إسرائيل»، وذلك بعد أن أعلن وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي بشكل رسمي قطع جميع الإمدادات الغذائية والمياه والوقود والأدوية والكهرباء عن غزة.

تساهم هذه الزيارات في إضفاء الشرعية على العدوان وتعزيز اعتقاد إسرائيل بأنها تتمتع بدعم غير مشروط، مما يشجعها على مواصلة هجومها دون قيود

تترافق التصريحات الثابتة على دعم إسرائيل مع تصريحات صريحة تهدف إلى التحريض أو الدعاية ضد الفلسطينيين بهدف تبرير التغطية على الفظائع. مثال على ذلك هو تصريح الرئيس بايدن الذي شكك عمدًا في عدد القتلى في غزة أو أدلى بادعاءات مضللة لتبرير الدعم الأمريكي لإسرائيل على الرغم من تنفيذها إبادة جماعية.

في أحد خطاباته، ادعى بايدن أنه رأى تأكيدات على قطع رؤوس أطفال إسرائيليين، وهو ادعاء تبين لاحقًا أنه غير صحيح على الإطلاق. وبالمثل، روى وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن قصة غير مؤكدة وتم تفنيدها لاحقًا أمام الكونغرس عن تعرض عائلة إسرائيلية للتعذيب بوحشية، وذلك بهدف إثارة التعاطف مع إسرائيل. لا تهدف هذه التصريحات إلى تبرير العنف الإسرائيلي فحسب، بل تساهم أيضًا في نزع الإنسانية عن الفلسطينيين ونشر خطاب الكراهية ضدهم.

6. التواطؤ الإعلامي الغربي في إبادة غزة

منذ اندلاع الإبادة الجماعية الإسرائيلية على غزة، تصاعدت الاتهامات ضد الإعلام الغربي والدولي السائد بالتواطؤ في تبييض، والتغطية، وتجاهل الفظائع الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

وقد تميز الإعلام السائد بتغطية منحازة، وترويج لمعلومات مضللة، وتبني روايات رسمية إسرائيلية، مما ساهم في تبرير الجرائم المرتكبة ضد المدنيين الفلسطينيين وإخفاء العديد من الحقائق على الساحة الدولية

كان التضليل الإعلامي من خلال الإغفال أيضًا أحد السمات الرئيسية للتغطية الإعلامية السائدة لغزة، حيث تفشل مرارًا وتكرارًا في الإبلاغ عن العديد من الفظائع الخطيرة. حتى عندما كانت وسائل الإعلام الرئيسية تغطي بعض الجرائم الإسرائيلية، كانت تلك التغطية غالبًا ما تتسم بلغة جافة وشكوك، عكس اللغة الحاسمة التي تم استخدامها في أحداث 7 أكتوبر

خلال العام الماضي، لعبت وسائل الإعلام الغربية دورًا رئيسيًا في نشر المعلومات المضللة، خاصةً الادعاءات بأن المسلحين الفلسطينيين قطعوا رؤوس أطفال إسرائيليين.

انتشرت هذه التقارير، التي تفتقر إلى أدلة موثوقة، على نطاق واسع حتى أن شخصيات سياسية مثل الرئيس الأمريكي جو بايدن قد رددتها. رغم غياب أي تأكيد رسمي في ذلك الوقت، استمرت هذه الروايات في وسائل الإعلام.

في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، وصفت صحيفة Daily Mail العنف بأنه «هولوكوست صريح وبسيط»، بينما قدمت صحيفتا The Times وMetro مزاعم غير مؤكدة عن «مقتل 40 طفلاً على يد حماس». تبعت صحف The Telegraph وDaily Express نفس النهج، مشيرة إلى قطع رؤوس، بينما نشرت The Independent عنوانًا حول قطع رؤوس النساء والأطفال ثم تراجعت جزئيًا عنه لاحقًا.

وجد تحقيق أُجري حول تغطية BBC One أن مصطلحات مثل «القتل» و«القتل الجماعي» استخدمت بشكل متكرر لوصف وفيات الإسرائيليين، ولكن ليس الفلسطينيين. وبالمثل، خلال غارة عسكرية إسرائيلية على مستشفى

الشفاء في غزة في نوفمبر، كررت وسائل الإعلام الغربية مزاعم إسرائيل بأن حماس تدير شبكة أنفاق واسعة تحت المنشأة، رغم أن تحقيقًا لاحقًا أجرته واشنطن بوست وجد أدلة غير كافية لدعم هذه الادعاءات

بالإضافة إلى ذلك، تشير الإشارات إلى وزارة الصحة في غزة باعتبارها «تديرها حماس» في محاولة نزع الشرعية عن المعلومات القادمة من غزة، خاصةً وأن وسائل الإعلام الدولية ممنوعة في الغالب من الوصول إلى القطاع بقرار إسرائيلي

وقد كان هناك العديد من الحالات التي دخل فيها الصحفيون الغربيون إلى غزة مع القوات الإسرائيلية، مما سمح لهم بتقديم تغطية من زوايا معينة تعكس وجهة نظر جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وتم تحديد هذه الزيارات بشرط عدم حديث الصحفيين إلى أي شخص من غزة؛ الذهاب فقط إلى المناطق التي ينقلهم إليها جيش الدفاع الإسرائيلي ومراجعة اللقطات مع الجيش قبل النشر. على سبيل المثال، سمحت إسرائيل لفرق إعلامية من BBC بالدخول إلى مستشفى الشفاء أثناء غارة جيش الاحتلال الإسرائيلي على المكان. اتضح حينها أن المشاهد قد تم تنظيمها، حيث وضعت بعض الأسلحة من قبل الجنود الإسرائيليين ليتم تصويرها من قبل فريق BBC.

هذا التعاون المباشر بين الإعلام الغربي وجيش الاحتلال الإسرائيلي ينتهك المعايير المهنية للصحافة المستقلة، ويجعل الإعلام جزءًا من آلة الدعاية العسكرية. كما إن هذه الحملات التضليلية تنتهك حق الجمهور في الحصول على معلومات دقيقة، كما هو منصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتساهم في شيطنة الفلسطينيين، مما يبرر في النهاية استخدام إسرائيل المفرط للقوة

كما أن التغطية الإعلامية المنحازة للإبادة الجماعية الأخيرة في غزة تعرقل بشكل خطير الجهود الدولية لتحقيق العدالة للفلسطينيين. عندما يتم تصوير العدوان الإسرائيلي على أنه «دفاع عن النفس» أو تبرير الهجمات على المدنيين، فإن عمل الهيئات القضائية الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، التي تسعى إلى محاسبة مرتكبي جرائم الحرب، يتعطل

وغالبًا ما تم تضخيم الادعاءات التي أدلى بها المسؤولون الإسرائيليون وجيش الاحتلال الإسرائيلي ونقلها على أنها حقائق دون التحقق منها، على الرغم من سجل إسرائيل في نشر المعلومات المضللة. يتضمن ذلك إنكارها السابق لمسؤوليتها عن مقتل الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة في عام 2022.

إن التركيز المستمر على «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» غالبًا ما أدى إلى تهميش النقاشات حول حقوق الفلسطينيين، متجاهلاً دور إسرائيل كقوة احتلال وأفعالها المستمرة في غزة والضفة الغربية

بموازاة ذلك تم استهداف الأصوات المؤيدة لفلسطين والناشطين بشكل روتيني من قبل العديد من وسائل الإعلام الوطنية التي قامت بتشويه سمعتهم ووصفهم بأنهم متعاطفون مع الإرهابيين أو معادون للسامية

في نوفمبر 2023، أصدرت عدة منظمات حقوقية دولية، بما في ذلك هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، نداءات عاجلة لوسائل الإعلام الغربية لتقديم تقارير أكثر دقة وشفافية حول الجرائم المرتكبة في غزة. ورغم هذه النداءات، واصلت بعض وسائل الإعلام تشويه الحقائق، مما يعيق جهود التوثيق الدولية للانتهاكات ويمنع محاسبة المسؤولين عنها.

يشكل تواطؤ الإعلام الغربي في الحرب الإبادة الأخيرة على غزة انتهاكًا خطيرًا للمعايير القانونية وحقوق الإنسان الدولية. من خلال تقديم تغطية منحازة، والترويج للمعلومات المضللة، وتجاهل الجرائم ضد المدنيين، يساهم الإعلام في إخفاء الجرائم ومنع المحاسبة لأولئك المسؤولين

سابعا: استنتاجات

على الرغم من أن إثبات جريمة الإبادة الجماعية عادة ما يمثل تحديًا قانونيًا جوهريًا، وذلك بسبب الحاجة إلى إثبات النية الخاصة، إلا أن طبيعة الهجوم العسكري الإسرائيلي المدمر على قطاع غزة، وحجمه الهائل، وسياقه السابق واللاحق ليوم السابع من أكتوبر الماضي، إلى جانب الخطاب الرسمي الصادر عن السلطات الإسرائيلية، يوفر أدلة قوية بأن العتبة اللازمة لاعتبار ما يحدث إبادة جماعية قد تم تجاوزها بالفعل

حيث مثلت أفعال إسرائيل ولا تزال نهجًا واضحا ومتعمدا يهدف إلى تقويض وإزالة الوجود الفعلي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة من خلال تدميرهم كمجموعة. حيث شملت هذه الأفعال؛ قتل المدنيين الفلسطينيين بأعداد غير مسبوقة ومروعة، واستهدافهم مباشرة بالهجمات العسكرية، واستخدام الأسلحة المحظورة والعشوائية وشديدة التدمير، وإيقاع الأذى الجسدي والنفسي الشديد بهم، والحرمان الشديد والمتواصل من الحقوق، وفرض التجويع، ومنع وعرقلة المساعدات الإنسانية، والتهجير القسري الجماعي، والاعتقال الجماعي التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، والعنف الجنسي، والحرمان من الرعاية الصحية، وتشتيت الأسر، ومنع الإنجاب

وكأداة إضافية لتنفيذ جريمة الإبادة الجماعية، حولت إسرائيل قطاع غزة إلى مكان غير قابل للحياة والسكن، من خلال التدمير المنهجي لمصادر الدخل والبنى التحتية والأعيان المدنية والممتلكات الخاصة، وتعمد توجيه هجمات عسكرية ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية والتعليمية والفنية والعلمية والآثار التاريخية، والمستشفيات، وأماكن تجمع المرضى والجرحى، فضلا عن سعيها لمحو الهوية الفلسطينية للقطاع.

إن انخراط إسرائيل في أعمال وتدابير تُعد إبادة جماعية، وكذلك الفشل في منعها أو معاقبتها، يعد انتهاكا خطيرا للقواعد الآمرة للقانون الدولي، والتي يعتبر حظر ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية واحدة منها، بل أهمها، وكذلك لالتزاماتها الدولية، باعتبارها دولة طرف في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، لا سيما اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، واتفاقيات جنيف لعام 1949.

هذا إلى جانب عدم التزام إسرائيل بأي من قرارات محكمة العدل الدولية الثلاث الصادرة في سياق القضية التي

رفعتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل، وانتهاكها للتدابير التحفظية الواردة فيها التي فرضتها المحكمة لحماية الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من خطر الإبادة الجماعية، بعد أن وجدت المحكمة أساسا معقولا للاعتقاد بأن الأفعال التي ترتكبها إسرائيل في القطاع من المحتمل أن تصل إلى حد الإبادة الجماعية، وفقا للتعريف الوارد في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

وعلى الرغم من الأدلة المتزايدة التي تشير إلى ارتكاب إسرائيل جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، إلا أن ردود الفعل الدولية غالبًا ما كانت متسمة بالتردد والضعف، أو حتى بالتواطؤ والاشتراك. حيث فشل المجتمع الدولي بشكل كبير في اتخاذ تدابير فعالة لوقف هذه الجريمة، وبدلاً من ذلك قدمت العديد من الدول الدعم العسكري والسياسي والمالي والإعلامي، مما يُعتبر تواطؤًا في هذه الجرائم المرتكبة

إن استمرار جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة على مدار العام الماضي يبرز نفاق النظام الدولي، بما في ذلك القضائي الدولي، الذي تجاهل حقوق الفلسطينيين بشكل متعمد، بل أن هذه الجريمة لم تكن لتتم لولا الدعم والحماية من المساءلة الذي تلقته إسرائيل من بعض الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. نتيجة لذلك، لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني حتى يومنا هذا من جريمة إبادة جماعية شاملة، بينما يظل المجتمع الدولي عاجزًا عن الوفاء بمسؤولياته القانونية والأخلاقية لحمايتهم وضمان المساءلة عن مرتكبي هذه الجرائم، دولا وأفرادا. إن هذا الفشل في اتخاذ إجراءات حاسمة لم يهدد فقط حياة الفلسطينيين، بل قوّض كذلك مصداقية المجتمع الدولي ككل في التزامه بمواجهة أقسى الفظائع الإنسانية

ثامنا: التوصيات للمجتمع الدولي ولكل دولة:

- ما يزال واجبًا على جميع الدول، منفردة ومجتمعة، العمل على وقف جريمة الإبادة الجماعية المستمرة في قطاع غزة، بكافة الوسائل المتاحة، باعتبار أن منع هذه الجريمة والمعاقبة عليها يعد التزاما قانونيًّا دوليًّا يقع على عاتق جميع الدول، دون استثناء، وهو التزام ذات حجية مطلقة تجاه الكافة.
- فرض حظر كامل على بيع وتصدير الأسلحة إلى إسرائيل، والتوقف والامتناع عن تقديم أية مساعدات في المجالات العسكرية والاستخباراتية، وإيقاف جميع التراخيص واتفاقيات الأسلحة والاستيراد والتصدير، بما يشمل المواد والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن أن تستخدمها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وانتهاك حقوقه.
- فرض العقوبات السياسية والاقتصادية على إسرائيل والدول المتواطئة معها، على مستوى الأمم المتحدة والدول الأخرى، بما في ذلك منع السفر وتجميد الأصول الحكومية وكذلك الأصول الخاصة بالمسؤولين الحكوميين والكيانات والأفراد، سواء الإسرائيليين أو الأجانب، المتورطين في الجرائم ضد الشعب الفلسطيني، لا سيما جريمة الإبادة الجماعية، وذلك بهدف الضغط عليها للامتثال للقانون الدولي، وضمان عدم التكرار وتعويض الضحايا.
- التوقف والامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم والمساعدة الأخرى لإسرائيل فيما يتعلق بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم ضد الشعب الفلسطيني؛ بما في ذلك إلغاء أو تعليق العلاقات التعاقدية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والأكاديمية، بالإضافة إلى سحب الاستثمارات، ووقف الدعم في المجالات القانونية والإعلامية وغيرها من القطاعات التي قد تسهم في تعزيز ارتكاب هذه الجرائم، أو استمرارها.
- عدم الاعتراف بقانونية أية من التغييرات المادية أو الديموغرافية أو الهيكلية المؤسسية التي تفرضها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك قطاع غزة، بما يشمل التغييرات التي تحاول إسرائيل فرضها بعد السابع من أكتوبر 2023، والامتناع عن تقديم أي من أشكال الدعم والمساعدة في الحفاظ على هذه الأوضاع غير القانونية.
- ضمان انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من كامل قطاع غزة، وتفكيك جميع القواعد والحواجز ونقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية، وإلغاء كافة التقسيمات الجغرافية والعسكرية التي تم فرضها في قطاع غزة، والالتزام باستعادة الوحدة الجغرافية لقطاع غزة.

- ضمان عودة النازحين قسرًا في قطاع غزة إلى مناطق سكناهم بشكل آمن وفوري ودون إبطاء، بما يشمل سكان شمال قطاع غزة ومدينة غزة، وضمان حرية الحركة والتنقل والوصول لجميع سكانه.
- إنهاء الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة فورًا، وفتح كافة الطرق والمعابر المؤدية إليه، وإدخال كافة أشكال المساعدات الإنسانية الغذائية وغير الغذائية، وبخاصة المنقذة للحياة، على وجه السرعة ودون عوائق وبما يلبي كافة احتياجات سكان قطاع غزة، وتوزيعها بشكل عادل وشفاف.
- إدخال الفرق المتخصصة والآليات اللازمة، بما في ذلك البواقر والمعدات خاصة والوقود، لإزالة الأنقاض والبحث عن جثامين الضحايا القتلى وانتشالها والتعرف على أصحابها، وفقا للإجراءات المعتمدة، والعمل على دفنهم في مقابر مخصصة بما يليق بكرامتهم وطبقًا لشعائر دينهم.
- ضمان الإفراج عن جميع المعتقلين الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم تعسفًا، والضغط على إسرائيل للتوقف فورًا عن ارتكاب جريمة الاختفاء القسري ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة، والكشف الفوري عن جميع معسكرات الاعتقال السرية، والإفصاح عن أسماء جميع الفلسطينيين الذين من تحتجزهم من القطاع، وعن مصيرهم وأماكن احتجازهم.
- مطالبة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بالوفاء بالتزاماتها القانونية، لا سيما تلك الواردة في المواد 1 و146 و147 و148، والمتعلقة بكفالة احترام قواعد القانون الدولي الإنساني من قبل جميع الدول، ووقف الانتهاكات الجسيمة، وملاحقة وفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب هذه المخالفات الجسيمة، بغض النظر عن جنسياتهم.
- دعم عمل المحكمة الجنائية الدولية في التحقيقات التي تجريها في ملف الحالة في فلسطين؛ وذلك من خلال تقديم المذكرات الوقائعية والقانونية المتخصصة حول الجرائم التي ترتكبها إسرائيل إلى المحكمة، وعدم عرقلة قيامها بإصدار أوامر إلقاء قبض على المسؤولين الإسرائيليين عن ارتكاب الجرائم الدولية ضد الشعب الفلسطيني، والتعاون والعمل على تنفيذ مذكرات القبض عند صدورها، وضمان تقديم المتهمين إلى العدالة للمساءلة والمحاسبة.
- دعم عمل محكمة العدل الدولية التي تنظر في القضية التي أقامتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بدعوى انتهاكها التزاماتها بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية خلال تنفيذها لعملياتها العسكرية التي تشنها في وضد قطاع غزة وسكانه الفلسطينيين منذ السابع من أكتوبر/تشرين أول 2023، والعمل رسميًّا على الانضمام إلى هذه القضية إعمالاً للعدالة الدولية.
- مساءلة ومحاسبة الدول الشريكة والمتواطئة مع إسرائيل في ارتكاب جرائمها ضد الشعب الفلسطيني، لا

سيما جريمة الإبادة الجماعية، أمام المحافل الإقليمية والدولية المختصة، كما فعلت نيكاراغوا من خلال الدعوى القضائية التي رفعتها ضد ألمانيا أمام محكمة العدل الدولية، بتهمة الاشتراك مع إسرائيل بارتكاب الجرائم ضد الفلسطينيين، بما في ذلك جريمة الإبادة الجماعية، وفشلها بتنفيذ التزاماتها الدولية ذات الصلة.

- دعم عمل لجان تقصي الحقائق والتحقيق والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الانسان وكافة الآليات الدولية والأممية المكلفة بمراقبة والتحقيق في الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، والضغط من أجل تمكينها من الدخول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة.
- تنفيذ الدول لالتزاماتها الدولية بملاحقة ومحاسبة الجناة أمام محاكمها الوطنية، بدءًا بمواطنيها الذين حرضوا أو شاركوا في ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، ينبغي عليها تفعيل مبدأ الولاية القضائية العالمية لملاحقة الجناة من غير مواطنيها، بغض النظر عن جنسياتهم أو مكان ارتكاب الجرائم، لضمان عدم إفلات أي شخص متورط في تلك الجرائم من المساءلة القانونية.
- إعادة إعمار قطاع غزة على وجه السرعة وإنشاء سجل للأضرار الفردية والجماعية لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وضمان تعويض جميع الضحايا الفلسطينيين وعائلاتهم وإنصافهم، وجبر الضرر الناجم عن الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل ضدهم، وذلك وفقا لقواعد القانون الدولي.
- إعمال الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول «التبعات القانونية الناجمة عن السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة»، وتنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 24/A/RES/ES-10، والعمل فورا على إنهاء الأسباب الجذرية لمعاناة الشعب الفلسطيني واضطهادهم على مدار 76 عاما، والعمل فورا على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي المفروض على الأرض الفلسطينية، بما في ذلك قطاع غزة، وإجلاء جميع المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة، وتفكيك نظام العزل والفصل العنصري المفروض ضد الفلسطينيين، وكفالة حق جميع اللاجئين بالعودة والتعويض، والتدخل الحاسم لدعم مسار تحرر الشعب الفلسطيني وممارسته لحقه في تقرير المصير، وجبر الضرر الذي لحق بهم جراء جرائم إسرائيل.

Euro-Med Human
Rights Monitor
الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

+41 78 679 24 15
+41 229295703
Regus - Geneva Balexert Tower - Avenue
Louis-Casaï 18 - 1209 - Genève-Switzerland
Geneva– Headquarters

www.euromedmonitor.org
Geneva@euromedmonitor.org